علال الخديمي

المغرب في مواجهة التحديات الخارجية

1947-1851



دراسات في تاريخ العلاقات الدولية

أفريقيا الشرق

المغرب في مواجهة
التحديات الخارجية
1947-1851

دراسات في تاريخ العلاقات الدولية

طبع هذا الكتاب بدعم
من وزارة الثقافة والاتصال

© أفريقيا الشرق 2006
حقوق الطبع محفوظة للناشر

المؤلف : علال الخديمي
عنوان الكتاب
المغرب في مواجهة التحديات الخارجية
1851 - 1947
دراسة في تاريخ العلاقات الدولية
صورة الغلاف تجسد اجتماع الموظفين المغاربة
مع الهيئة الديبلوماسية الفرنسية لمناقشة تنظيم البوليس بطنجة
رقم الإيداع القانوني : 1999-1032
ردمك : 9981-25-169-0
أفريقيا الشرق - المغرب
159 مكرر ، شارع يعقوب المنصور - الدار البيضاء
الهاتف : 04 95 25 022 - 13 98 25 022 - الفاكس : 20 29 25 022 - 80 00 44 022
مكتب التصفيف التقني : الهاتف : 54 / 53 67 29 022 - الفاكس : 72 38 48 022
البريد الإلكتروني : E-Mail : africorient@yahoo.fr

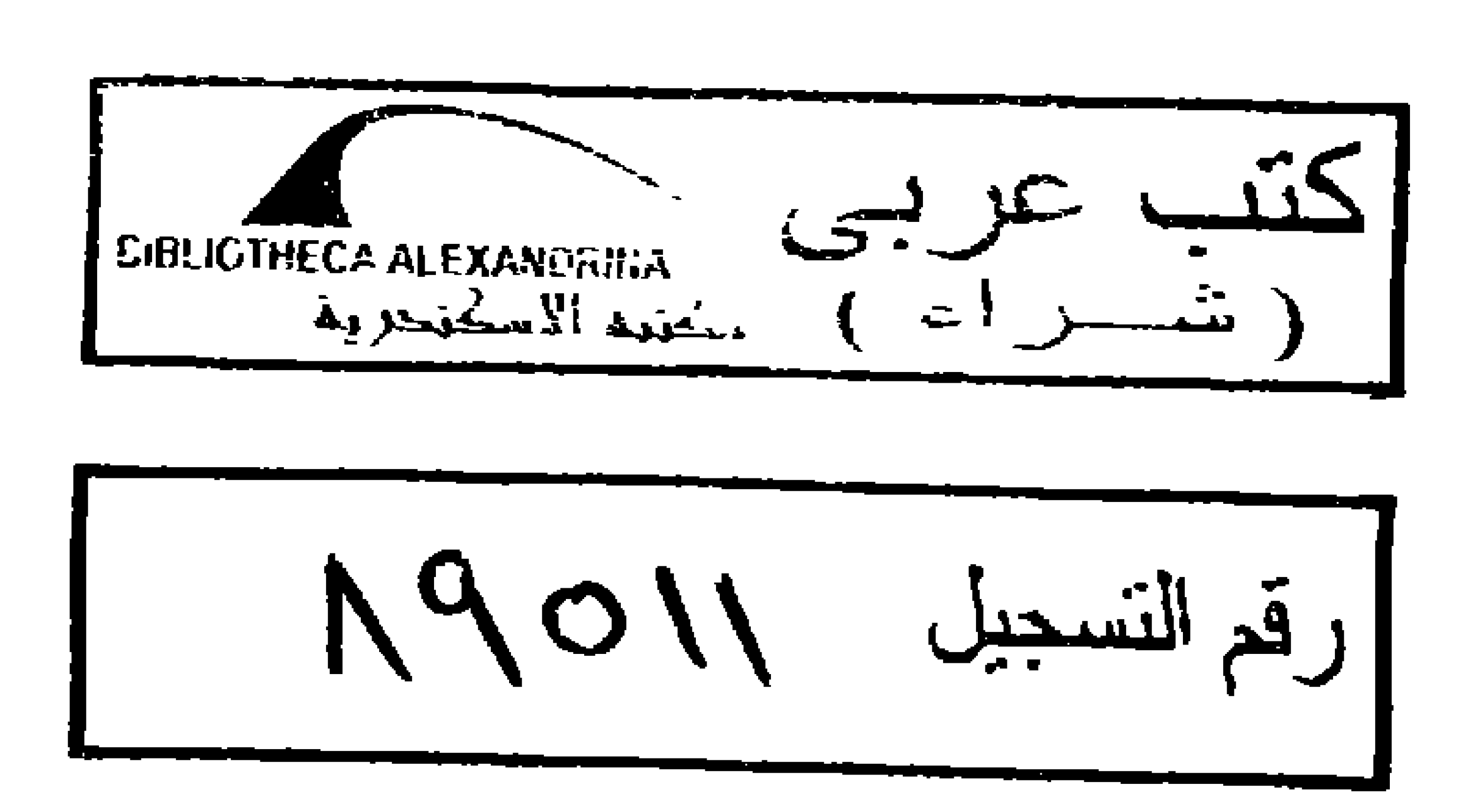
علال الخديــمي



المغرب في مواجهة التحديات الخارجية

1947-1851

دراسات في تاريخ العلاقات الدولية



أفريقيا الشرق

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

عرف المغرب خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تدخلا أجنبيا سافرا في شؤونه الداخلية، فقد تمكنت الدول الأوربية خاصة من تثبيت نظام الامتيازات بواسطة اتفاقيات ثنائية لا متكافئة مع الدولة المغربية، وانطلاقا من هذه الاتفاقيات أصبح الأجانب في المغرب يشكلون جالية تتمتع بامتيازات سياسية وقضائية واقتصادية، سخرتها للتغلغل في معظم نواحي الحياة اليومية للشعب المغربي.

ولقد ساهم الأجانب بتصرفاتهم ومطالبهم واستغلالهم للبلاد والعباد، في نسج خيوط أزمة عامة أصبح المغاربة يعيشونها يوميا، حكاما ومحكومين. من أهم مظاهر تلك الأزمة، عجز السلطة الحاكمة وتفكك في الهياكل الإدارية والاجتماعية وعسر عام، ساهم في خنق كل بادرة نحو الإصلاح والنهوض.

ولقد واجه المغاربة الاستغلال الاقتصادي المادي، والضغط الدبلوماسي والتأثير السياسي، بثبات وصبر ودهاء، فلم ييأسوا ولم يتخلوا عن تحمّل المسؤولية حتى في أحلك الظروف.

وتعرض لنا هذه الدراسات جانبا من هذه المواجهة وقد قصرناها على الجانب السياسي والدبلوماسي. بحيث تتميز هذه الدراسات بخيط رابط، وتعطي فكرة واضحة ومركزة عن حالات تواجهت فيها الأطماع التوسعية الأجنبية مع إرادة الصمود المغربية. وهي دراسات أصيلة بموضوعها ومنهجها وأسلوبها الواضح. فهي تتناول مثلا آثار استقرار الجاليات الأجنبية بالمغرب، وإفشال المغرب لمحاولة فرض حماية مبكرة عليه سنة 1905 حيث لجأ السلطان إلى استدعاء مجلس للأعيان وجوانب من النضال الدبلوماسي، الذي قادته دار النيابة السعيدة، والصراع الدولي حول المغرب قبيل الحرب العالمية الأولى، والمحاولات الأولى لتبادل الدعم بين المغرب

والدولة العثمانية. والفوائد التي جناها الاستعمار الفرنسي من احتلال الشاوية وأخيرا صمود محمد الخامس وجهوده في توحيد نضال الشعب المغربي للتحرر من السيطرة الاستعمارية.

ونأمل -بعون الله- أن نتبع هذه الدراسات بمؤلف آخر يتناول حركة المقاومة المسلحة، ضد الاحتلال الاستعماري بحيث تتضح أفعال التدخل الأجنبي وردود الفعل المغربية في أقصى مظاهرها في ميدان الحرب، كما ستوضح هذه الدراسات للقارئ مظاهر المواجهة في ميادين السياسة والدبلوماسية.

والله ولي التوفيق

أثر الاستقرار الأجنبي بالدار البيضاء خلال القرن 19

في سنة 1907 تردد اسم الدارالبيضاء، في معظم الصحف والمحافل السياسية الدولية، وأصبحت المدينة محط الاهتمامات العسكرية، كل ذلك بسبب الحادثة التي تعرضت لها هذه المدينة الصامدة في 5 غشت من نفس السنة، والتي كانت بداية للاحتلال الفرنسي للشاوية أولا، والمغرب كله بعد ذلك.

ولأول وهلة، قد يظن المرء أن الدارالبيضاء التي لم تكن عاصمة مغربية، مثل فاس أو مراكش، ولم تعرف استقرار المخزن بها مدة معينة مثل الرباط أو مكناس، لم تصبح مدينة مشهورة إلا في ظل الحماية الفرنسية.

ويكاد يستقر في أذهان الكثيرين، أن ميلاد هذه المدينة كان مسألة صدفة، نتجت عن قرار حكيم اتخذه ليوطي عندما قرر أن يجعل منها أول ميناء لنظام للحماية.

لكن المتتبع لتاريخ الدارالبيضاء، يفاجأ بمدينة عريقة في التاريخ، إذا اعتبرنا مقاييس الزمن، ذلك أن أصل نواتها الأولى التي كانت تسمى آنفا لازال محل جدال بين المختصين[1].

ورغم إغراء تاريخ أصول المدينة، التي تضرب في الماضي السحيق ؛ ومساهمتها في احداث التاريخ المغربي في مختلف أطوار عهوده، ورغم جاذبية تطورها الاقتصادي خلال القرن التاسع عشر ؛ فإننا قصرنا البحث على تأثير الجالية الأجنبية التي تواردت على المدينة خلال القرن 19، على سكان المدينة وضواحيها القريبة، لأن هذا الجانب لازال لم يبحث[2] بعد.

---

*- موضوع مساهمة المؤلف في ندوة الدارالبيضاء الأولى المنعقدة بتاريخ 9)10 صفر 1403–26 (27 نوفمبر 1982. نشر كلية الأداب والعلوم الانسانية، الدار البيضاء عين الشق.

1- عن الأصول انظر : الفصل الأول من كتاب

A. Adam. Histoire de Casablanca des origines à 1914 F. Des Lettres d'Aïx, 1968.

2- قام ميج، وزميله E. Hugues، بدراسة للسكان الأروبيين بالبيضاء خلال القرن 19 لكنهما اهتما خاصة بالجالية الأروبية، ولم يهتما بتأثيرها على المجتمع البيضاوي. والشيء نفسه يقال عن دراسة ميج حول تطور المدينة في نفس الفترة، أنظر :

E. Hugues. J. Miege : Les Européens à Casablanca aux XIXè siècle (1856-1906) I.H.E M. Parix 1954.

ورغم احساسنا بأن الحديث في مثل هذا الموضوع، يتطلب التسلح بمادة لايمكن العثور عليها إلا في الربائد الوطنية، وخاصة تلك التي نقلت الى فرنسا بعد الاستقلال ؛ رغم ذلك فإننا عزمنا على طرح الموضوع أولا اعتمادا على اكتشاف وثائق وطنية لم تستغل بعد ؛ ومن وجهة نظر تهدف الى رؤية الأمور من الجانب الذي كان يقف فيه المغاربة، الذين تأثروا بتلك الجالية، خلال الفترة المعنية.

ولهذا سندرس :

أولا : عوامل الاهتمام الأجنبي بالدارالبيضاء في القرن 19.

ثانيا : التساكن الأجنبي خلال القرن 19.

ثالثا : عواقب تأثير هذا التساكن على المجتمع البيضاوي بخاصة، وضواحي المدينة بعامة.

I- ما هي العوامل التي جعلت الأجانب يهتمون اهتماما خاصا بالدار البيضاء؟

في دراسته لتطور هذه المدينة خـلال القـرن 19، ذكر مييج، أن أهم عنصر في تطور المدينة هو الخارج، وبالضبط التجارة الأروبية. كما ذكر أن بداية الاهتمام بالمدينة اقترنت بصعود البرجوازية، ودخول الملاحة البخارية ميدان النقل، واحداث سوق هام للأصواف[3].

والواقع أن هناك تقارير سابقة، وملاحظات لبعض الأروبيين، كلها تتفق على إعطاء الفضل في تطور المدينة للأجنبي، «فبدون الأجنبي كانت الدارالبيضاء ستبقى بدون شك، قرية صغيرة، وسوقا هاما على الأكثر» حسب البعض[4].

وأشار نائب القنصل الفرنسي سنة 1875، الى أن الدارالبيضاء هي الميناء المغربي الذي عرف تطورا سريعا، «هذه النتيجة ترجع الى الدفع الفعال للجالية الفرنسية للمبادلات التجارية»[5].

إن نظرة الى الواقع التاريخي والجغرافي للمدينة، تجعلنا لانقبل بسهولة هذه الأقوال. بل نبادر الى القول : إنها أقوال لاتستند على واقع ثابت. إن الواقع التاريخي يبين أن هناك عوامل لعبت دورا حاسما في جذب اهتمام أروبا بالدارالبيضاء ؛ منذ وقت

---

*- J.L. Miège : Les origines du développement du Casablanca au XIXè siècle Hesp. 1953

– أما اندري آدم فتبعهما في نفس الاتجاه ولم يأت بجديد فيما يخص تأثير الجالية الأروبية على السكان خلال الفترة المعنية – المرجع السابق.

3- J.L. Miège : Les orignes OP. Cit P 203

4- Fernand Joly Casablanca, Elément pour une Etude de géographie Urbaine Cahiers d'outre mer I N° 2 Avril - Juin 1948-P 119.

5- Voir Hugues j. Miege. OP. Cit. P. 22. N° 2 Avril - Juin 1948 - P 119.

مبكر[6]. وليس في الواقع ارادة الأجنبي هي التي كان لها القول الفصل ؛ بل هناك مزايا طبيعية واقتصادية وحتى بشرية، هي التي فرضت على الأجنبي في النهاية ضرورة إدخال الدارالبيضاء في حساب المعطيات الإيجابية، داخل نواميس التوسع الأروبي بعامة، واهتمام الفرنسيين وغيرهم بفتح الثغرات المؤدية للسيطرة على المغرب بخاصة[7].

المزايا الطبيعية : كان ميناء الدارالبيضاء صغيرا حقا، ولكن مرساها كان أوسع وأعمق بحيث يؤمن للسفن الكبرى الوقوف لمدة أطول، خاصة منذ أن أدت ثورة المواصلات البخارية الى بناء سفن كبيرة، لم تعد موانئ الأنهار قادرة على استقبالها. والأهم هو أن وراء هذا المرسى أقاليم شاسعة منبسطة، وسهلة الاتصال بالساحل وبأقاليم أخرى داخلية.

يضاف لذلك، توسط الدارالبيضاء بين الحوز والغرب، وهما اقليمان متفتحان على البحر وعلى الخارج. فمن الدارالبيضاء يمكن الإتصال بالجديدة جنوبا، والرباط وسلا شمالا لشراء المواد الخام.

ثم إن الدارالبيضاء تقع في وسط الطريق الرسمية، بين عاصمتين : مراكش وفاس وهي نقطة على ساحل أصبحت له أهمية استراتيجية، في زمن التوسع الامبريالي والتنافس على المغرب :

«إنه على الساحل، سواء الأطلسي أو المتوسطي – يقول Castonnet – تتصارع المصالح الأروبية حاليا بالمغرب»[8].

أما العوامل الاقتصادية، فكانت حاسمة : فقد اشتهرت أقاليم تامسنا الموجودة بين أبي رقراق وأم الربيع، وتادلة بانتاجها الهام من الحبوب والصوف والماشية[9]. وقد لعبت هذه المواد دورا استراتيجيا في اقتصاديات القرن 19، ولا زالت الى اليوم[10]. ونظرا لكون

6- سعت الدول الأروبية الى الحصول على رخص لتصدير الحبوب من الدارالبيضاء منذ عهد سيدي محمد بن عبد الله وابنه سليمان.
انظر : تاريخ الضعيف الرباطي. مخطوط ورقة 213.

7- هناك تقارير سرية عسكرية وسياسية، أشارت في نهاية القرن 19 الى أهمية الساحل المغربي الغربي في التدخل لاحتلال المغرب.
منها : نسخ مصورة عند المؤلف توجد أصولها بقصر فانسان، باريز.

8- عن أهمية السواحل المغربية :
Castonnet f. Revue de l'Afrique N° 224/1887 p. 142, Miege - Les origines OP. Cit. P. 223
كذلك : تقارير سرية مؤرخة ديسمبر 1899-1900-1905، نسخ مصورة أنظر أعلاه، حيث يقترح أصحابها اختيار نقط للتدخل في المغرب من الجديدة الى العرائش. قصر فانسان، 3H, 70

9- كل الدراسات التي تذكر تامسنا أو الشاوية تشير الى غناها، ابتداء من الحسن الوزان و CHENIER (شيني) الى كتب الرحلات التي قام بها الأروبيون خلال القرن 19. الحسن الوزان ، وصف افريقيا تعريب محمد حجي، والأخضر، ص 155.

10- - L de Chénier : Recherches historiques, T. III P. 10-11.
- J.L Miege : Le Maroc et l'Europe T.II PP. 286-300.

المدينة هي المنفذ الطبيعي لهذه المنتوجات، التي أصبحت أروبا في حاجة ماسة إليها، للأسباب الآتية :

1- أزمة الحبوب بأروبا خلال سنوات 1848 – 1853.

2- اغلاق سوق الحبوب الروسي في وجه التجار الأوربيين.

3- حرب القِرْم 1854 – 1856 [11].

4- أزمة الصناعة الصوفية، نتيجة لقلة المواد الخام وارتفاع أسعارها بأروبا.

كل هذه العوامل دفعت الفرنسيين والانجليز الى المغرب، لشراء الحبوب والأصواف. وكانت أقاليم الشاوية تنتج صوفا جيدة، وكان ثمن الصوف المغربية زهيدا بالنسبة لأروبا. لذلك تهافت التجار على الدارالبيضاء[12].

فإذا أضفنا لهذا، توصل الدول الأروبية الى عقد اتفاقيات تجارية وملاحية مع المغرب، اعتبرت فتحا هاما للتدخل الأروبي فيه ؛ عرفنا لماذا أصبحت الدارالبيضاء هدفا[13] للبحث عن هذه المواد المطلوبة بأثمان رخيصة، وغاية لاستقرار مؤسسات ومراكز تهيء عمليات ناجحة للمستقبل، في اطار فتح السوق المغربية لمنتوجات أروبا المصنعة، وشراء المواد الخام كالحبوب والأصواف والجلود وغيرها.

وقد تنبه لهذه الأهمية الاقتصادية أحد المسؤولين عن الكمبانية المغربية، التي تكلفت باصلاح ميناء الدارالبيضاء، منذ أواسط سنة 1907 فقال :

«كانت الدارالبيضاء حوالي 1900 من أنشط المراكز التجارية بالمغرب. وهذا النشاط لايعود الى أن البواخر تجد بها تسهيلات كثيرة، وأخطار قليلة ؛ كما هو الحال بمراكز أخرى من الشاطئ المغربي الصعب. ولكن لكونها المنفذ الطبيعي لأقاليم واسعة»[14]. إن هذه الأهمية ليست جديدة. بل كانت معروفة عند الأروبيين قبل القرن التاسع عشر[15]. حيث اشارت التقارير الى أن المدينة توجد ببلاد منخفظة وغنية بكل شيء ضروري.

وإلى ثروة المدينة وأهمية انتاج المناطق المتاخمة، أشار أحد المهتمين بالدارالبيضاء منتقدا الأفكار التي تحاول أن تعزل الدارالبيضاء في عهد الحماية عن ماضيها فقال :

11- O.P. Cit.

12- André- Adame, Histoire du Casa Op . Cit PP - 86-87.

13- معاهدة 1856 مع انجلترا، ومعاهدة 1861 مع اسبانيا واتفاقية 1863 مع فرنسا عن هذه المعاهدات أنظر
- J L Miege : Le Maroc et l'Europe T.II PP. 261-338-382-403.
النص العربي : كناش اتفاقيات مع مختلف الدول نسخة مصورة عن مخطوط خاص

14- Caqueray. Note pour l'histoire de Casablanca et de son port.
Rens Col Supp afr. Fr 1937 N° 9 P. 92.

15- Robert Ricard : Instructions nautiques portugaises, Hesp. 1927. P. 240.

«لقد ردد كثيرا بأن الدارالبيضاء مدينة في تطورها العجيب الى ضربة حظ سحرية، هذه المدينة التي لم يهيئها ماضيها أبدا لتلعب دورها الحالي. . . ان جردا سريعا لثروتها الاقتصادية وثروات منطقتها لهو أفضل دحض لهذا الخطأ. فمنذ السنوات الأولى للقرن التاسع عشر كانت الدارالبيضاء من بين الموانئ الأكثر ازدهارا في الشاطئ المغربي»[16].

أما العوامل البشرية فترتبط بالعامل الاقتصادي. ونقتصر هنا على ملاحظة هامة، هي أن سكان السواحل الوسطى، خاصة الشاوية ودكالة وعبدة، كانت لهم تقاليد قديمة مع الساحل، منذ الاحتلال البرتغالي لبعض نقط هذا الشاطئ. بل منذ عهود الجهاد بالأندلس[17].

ونظرا لتفتح هذه السهول على البحر، فقد كان من السهل على سكانها أن يتبادلوا البضائع مع الأجنبي. بل كانت الاتصالات أحيانا تصل الى حد تبادل المنافع والمشورة وشراء الأسلحة[18].

نخلص من كل هذا الى أن سكان الحوز بحكم موقعهم وغنى بلادهم، كانت لهم منذ القديم اتصالات مع الأجنبي عبر البحر. ولذلك كان يسهل على الأوروبيين الاتجار في هذه السواحل الحوزية بينما يصعب عليهم مثل ذلك في سواحل الريف أو الجنوب. ولاجدال في أن وجود موانئ لتنظيم هذه المبادلات مثل الجديدة والدارالبيضاء، امر من الأمور المسلمة.

II- الاستقرار الأجنبي بالدار البيضاء خلال القرن 19

اشتد التنافس الدولي، على فتح السوق المغربية منذ تم للدول الأوروبية عقد اتفاقيات تجارية ومعاهدات صداقة، تنظم وتقنن علاقات الجالية الأوروبية بالمغاربة. ومن المعلوم أن تلك المعاهدات منحت نفوذا كبيرا للأجانب، على حساب سلطة المخزن، ومصلحة البلاد. ونتج عنها توافد الأوربيين، خاصة لما تعرضت أروبا للظرفية التي أشرنا إليها والتي تميزت بأزمة اقتصادية ؛ تميزت بارتفاع أسعار الحبوب، وندرة المواد الخام الصناعية، وخاصة صناعة الصوف.

16- Jacques Dutard le progrès marocain du 17-3-1917 in Hugue et Miege OP. Cit. P. 113.

17- ذكر الناصري أن السلطان المريني يعقوب بن عبد الحق كتب ل «الثغور باعداد الأساطيل وعمارتها وتوجيهها إليه. وقدم من بادس وسلا وآنفا خمسة عشر أسطولا» - الاستقصا، 3 ، 51-52.

18- حدث ذلك بعد وفاة سيدي محمد بن عبد الله، لما ثار هشام على أخيه المولى يزيد الذي كان محاصرا لسبتة. الاستقصا، 3 / 83.

كما أن عبد الملك بن ادريس حاول الانتفاض ضد المولى سليمان لما ولاه عمالة الشاوية ومنحه نصف دخل مرسى الدار البيضاء لتأليف أعيان القبيلة.

وأنظر كذلك : الروضة السليمانية مخطوط خ.ع 170-171 الترجمان المعرب مخطوط الخزانة العامة بالرباط : ص 425. لأبي القاسم الزياني.

ومنذ النصف الأول من القرن 19، بدأ استقرار الأوربيين بالدارالبيضاء. وارتبط هذا الاستقرار برغبة مؤسسات تجارية في تأسيس مراكز لها بالمدينة لتصدير الحبوب والأصواف.

ففي سنة 1839 أسس أحد رجال الأعمال الايطاليين أول مؤسسة تجارية بالمدينة وأناب عنه أسرة اشتهرت بالدارالبيضاء وهي أسرة فريو Ferieu الفرنسية.

ثم فعلت نفس الشيء شركتان فرنسيتان : مؤسسة Ferrière في 1847، ومؤسسة : Compagnie Française de lodeve في 1852.

وابتداء من سنة 1853 استقرت بالدارالبيضاء، أربع شركات فرنسية، وشركتان انجليزيتان كانت تتنافس على تجارة الأصواف والحبوب[21].

وإذا كان عدد الجالية الأروبية لم يتعد 17 فردا سنة 1856، فإن السنة التالية شهدت استقرار أول نائب قنصل بريطاني[22] بالمدينة. ولهذا الاستقرار علاقة بمعاهدة 1856. إذ اعتبرت كسبا كبيرا للتدخل الأروبي في المغرب، وبداية حقبة تميزت بانفتاح السوق المغربية على التجارة الأروبية[23]. وهكذا ازداد توافد التجار، ومع توافد التجار جاءت عناصر أخرى تهدف الى العمل أو المغامرة. وبذلك انتقلت الجالية الأجنبية من 60 نسمة في 1867 الى 215 ن سنة 1878 [24]. ويفسر هذا التزايد السريع، حاجة أروبا الى المواد المغربية، والى تسريح تصدير الحبوب في أواخر عهد سيدي محمد بن عبد الرحمان، وبداية عهد مولاي الحسن[25] . كما يفسر بالتطور الذي حصل في ميدان منح حماية الأجنبي لبعض الرعايا المغاربة، واتساع المعاملات بين الأجانب والمغاربة عن طريق المشاركات والمخالطة.

ثم عرف عدد الجالية الأجنبية ركودا وتناقصا بعد ذلك، ليصل الى 160 نسمة سنة 1884. وهذا التناقص نتج عن أزمة 1878، حيث ضرب وباء الكوليرا سكان المدينة، واقترن ذلك بالجفاف، الأمر الذي نتج عنه رحيل بعض الأجانب خاصة بعد أن خسروا قطعان الماشية التي كانوا يملكونها[26].

19- J.L Miege, Le commerce Marocain des Laines au XIXè Siècle. Bul. E.S.M. 1953 N° 60 P.212. 226.

20- J.L Miege, Les origines, OP. Cit. P. 204

21- Miege. OP. Cit. P 205 - Le commerce. OP. Cit. P. 217.

22- Hugues et Miege, P. 18 cf également André Adam, Essai ..., T.I.P. 23.

23- A. Adam, ENCY. I Nouv ed. T. II, p. 119.

24- فقدت الجالية الأجنبية 7% من عددها وفقد المغاربة 12.5%.

25- Hugues - Miege P 19-22 .

26- Idid : P 25.

ثم أخذ عدد الجالية الأجنبية في تزايد مستمر، وسريع، بحيث وصل عددهم الى 450 ن سنة 1895 والى 570 ن سنة 1905 [27].

أما سنة 1907، فستشهد أوج التوافد الأروبي للدارالبيضاء، خاصة مع بدء أشغال اصلاح الميناء، فقد وصل عدد الاسبان وحدهم هذه السنة الى 767 ن، وكانت غالبيتهم من العمال والحرفيين، فكان هذا عنصر منافسة للعمال المغاربة كما سنرى فيما بعد.

وإذا حاولنا التعرف على تطور مجموع سكان المدينة خلال القرن 19، فسنجد أن عددهم تزايد بشكل سريع، وذلك راجع للهجرة من البادية للهدينة، للبحث عن العمل خاصة وهكذا من 1000 نسمة سنة 1857 انتقل عدد السكان الى 7000 نسمة سنة 1867، ثم 13000 نسمة سنة 1885 و 21000 نسمة سنة 1893، ليصل الى حوالي 30000 نسمة سنة 1907 [28].

ومما تجدر الإشارة إليه فيما يخص توافد الأجانب الى الدارالبيضاء، أن التجار لم يكونوا وحدهم المهتمين بالمجيء الى المدينة، بل هناك عناصر أخرى. فبالاضافة إلى القناصل ونوابهم، جاء الى المدينة مبشرون فرانسيسكان أولا[29] ثم بروتستانت وكاثوليك. ولما كان من المستحيل القيام بعمل تبشيري بين المغاربة، فقد اهتم أفراد البعثات التبشيرية ببعض الأعمال الخيرية، كسبيل لنشر نفوذ بلادهم [30] كالتعليم، والتطبيب، والاحسان. وبذلك ساهم المبشرون بدورهم في التأثير على جانب من السكان، ليركن الى المعاملات مع الأروبيين وبالتالي يصبح عنصر تدخلٌ مهد الطريق للاستعمار. يضاف للمبشرين عملاء سياسيون وعسكريون تابعون لوزارات الخارجية أو الحربية في بلادهم، من الصنف الأول نذكر من بينهم الدكتور Weisgerber والدكتور موشان الذي قتل بمراكش سنة 1907.

وهناك عناصر أخرى كانت تسخرها الأوساط الاستعمارية، وتتخذ نشر العلم عنوانا في إطار البعثات واللجان العلمية، في حين أن مصادر تموينها كانت تأتي من الصناديق السرية التي تمونها الدولة[31].

27- A. Adam, Histoire, P. 92. Essai...T.I.P.26.

28- A. Adam, Histoire, OP. Cit P. 92.

29- عن البعثة الفرانسيسكانية، أنظر

J.L Miege: Le Maroc et l'Europe. T.II. P. 463, T. IV. PP. 312-315.

30- عن دور البعثات التبشيرية أنظر J.L Miege, Idid T. IV P. 322

وعن قضايا التبشير راجع مقال :

الحركات التبشيرية بالمغرب الأقصى للدكتور : أبو القاسم الحناشي. المجلة التاريخية المغربية 1982 عدد 25-26 ص 116.

31- هناك تقارير سرية توضح هذا الدور، للبعثة العلمية أو لجنة المغرب، نسخ مصورة خاصة.

III- عواقب استقرار الجالية الأروبية على مجتمع الدارالبيضاء وضواحيها (خلال القرن XIX) :

تعرض سكان الدارالبيضاء، وضواحيها خاصة، والشاوية بصفة عامة لكثير من المصاعب والمشاكل في حياتهم اليومية – ماديا ومعنويا – نجمت عن وجود جالية أجنبية تمتلك القوة والنفوذ. وسينصب اهتمامنا على بعض عواقب هذا الاستقرار في ميادين السكنى والتملك والهجرة والحماية والمخالطة والحياة المعيشية.

1- ميدان السكنى

منذ بدأ استقرار الأروبيين في النصف الأول من القرن 19، بدأت حركة البناء بالمدينة تعرف تطورا مستمرا[32]. فقد اشارت بعض التقارير الى أن التجار الأروبيين بنوا لسكناهم دورا جميلة ومخازن واسعة[33]، وأشار نائب القنصل الفرنسي سنة 1876 الى تزايد سكان المدينة، ونشاط حركة البناء فقال :

«ان ازدهار الدارالبيضاء، لايفسر فقط، باتساع وارداتها وصادراتها، بل يرجع كذلك، الى الارتفاع الهام لعدد سكانها، والى النشاط المتصل المبذول في أشغال البناء وتعد اليوم بالدارالبيضاء ما يقرب من ثلاثين بناية واسعة أنهيت أو هي في طريق الانتهاء، منحها المخزن للتجار الأروبيين»[34].

والحقيقة أن التجار الأروبيين، كانوا يتهافتون على البناء، خاصة لما وجدوا ذلك مصدرا من مصادر الربح، إذ كان البناء، في الواقع لايكلفهم شيئا، سوى تقديم طلب للمخزن، الذي كان يقوم ببناء السكنى أو الهري لخزن البضائع، على أساس أن يؤدي التاجر واجبا سنويا قدره 6% من مجموع تكاليف البناء[35] وتكون زينة المحل فقط للتاجر أما ملكية العقار فتبقى للمخزن.

32- كان الغالب على نوع السكن، منذ تخريب البرتغاليين لمدينة آنفا، سكنى النوايل ورغم أن سيدي محمد بن عبد الله جدد بناء المدينة، فإن عنصر السكنى الغالب ظل هو النوايل.

33- - L de Chénier, Recherches Historiques sur les Maures..., T. III p. 33

- J.G Jackson. An Account of the Empire of Morocco. London 1968. P. 42 (1ère Ed. 1809).

34- - J.L. Miege: Les origines. Hesp. 1953 p. 214- Ibid P. 221.

35- - Weisgerber, au Seuil du Maroc Moderne. P 25 - Tarriot, monographie P. 9.

من شروط البناء التي كان المخزن يعمل بها :

1– يتكلف الخواص بالبناء، ولكن مردود البناية يوزع بينه وبين المخزن

2– يتكلف المخزن بالبناء ويؤدي المستغل واجبا سنويا 6% من قيمة البناء قارن كناش الأملاك، م. الخزانة الملكية رقم 82.

ماهي أسباب هذا التساهل: ولماذا كان المخزن يقوم بالبناء للتجار؟

كان المغرب يمنع على الأجانب شراء العقارات، وبالتالي البناء لأن البناء علامة الملكية. ورغم أن الفصل 11 من مؤتمر مدريد 1880 [36] منح الأوروبيين هذا الحق، بشرط أخذ موافقة المخزن مسبقا، فإن المخزن لم يكن يوافق أبدا على تفويت بقعة أرض أو دار لأجنبي، إلا تحت الضغط وفي ظروف استثنائية[37].

والحقيقة أن توارد الأجانب، كنتيجة للتطور الاقتصادي للمدينة، وهجرة سكان البادية كان ينتج عنه طلب متزايد للسكن. لا من طرف الأجانب فحسب، ولكن من طرف المغاربة كذلك. فكان ذلك يؤدي الى غلاء الكراء[38]، وبالتالي يدفع الجالية الأوروبية الى رفع مطالبها الى ممثلي بلدانها لدى المخزن، فيضغط هؤلاء للحصول على مزيد من امتيازات السكنى.

إن تكاثر الأجانب، أدى الى ضيق المدينة الأصلية، وبدأ البناء خارج الأسوار، وأخذت الدور الأوروبية تتضاعف، ولكن على حساب الحي الشعبي، المكون من النوايل والمسمى بحي الطناكر، الذي كانت تسكنه بروليتاريا تتألف من الحرفيين، والحمالين، والبحارة، والصيادين، والخدم والمهاجرين الجدد من البادية[39] وكانت المدينة تشهد إثر كل موجة من بناء دور جميلة للتجار الأجانب، زحفا للنوايل نحو الغرب، إذ كانت الدور والمخازن تبني على حساب هذا النوع من السكن[40].

وبذلك ازدحم سكان الحي الشعبي، الذي كان عبارة عن مدينة متميزة بأزقتها الضيقة، وبانعدام الشروط الصحية فيها.

ولما تفشي مشكل السكن، وازداد إضرار الأجانب وتضييقهم على السكان فكر مولاي الحسن، في حل مشكل السكنى، وما يتبعه من مشاكل اجتماعية بين الأجانب

36- ابن زيدان عبد الرحمان، الاتحاف، ج 2 ص 426.

37- اراد أحد التجار الألمان أن يشتري قطعة أرض، ويبني فيها فلم يتح له ذلك، لكن بطريقة أخرى حصل على القطعة، فمنع عامل المدينة العدول من الشهادة له، كما منع عامل مديونة البنائين من البناء وصادر البهائم المستخدمة في البناء لأن ما أقدم عليه التاجر يخالف القانون. فالتجأ التاجر لممثل بلاده الذي تدخل لدى المخزن وبعد أخذ ورد، انتصر التاجر FRANZ NEW MANN عن هذه القضية أنظر نهليل لوحة -Neh - - liI.L VII وعن المشكلة التي أثارتها وتطوراتها أنظر :

- G. Ayache, Etudes d'histoire Marocaine. Rabat. 1979, PP 255-261

38- أشار نائب القنصل البريطاني سنة 1887 الى أنه «ليس فقط أثمان الكراء هي التي ارتفعت بشكل باهظ، لكن كيفما كان الوافد الجديد فإنه لايستطيع أن يجد السكن بأي ثمن كان».

أنظر : - J.L Miege - Hugues, Les Européens, p.101

39- - Weisgerber, op. Cit P. 21.

40- - A. Adam, histoire, op, Cit P. 95 Hugues et Miege, p. 101.

والمغاربة. فبني سورا جديدا الى غرب المدينة خصصه لبناء ضاحية جديدة خاصة بالأجانب، محاولا بذلك إبعادهم عن تمركز السكان المغاربة[41].

ولما كمل بناء السور وأصبح رهن اشارة الأروبيين، بدأوا يترددون في قبول شروط منح القطع الجديدة بحجة غلائها، وبعدها عن مركز الأعمال ثم اقترحوا على المخزن أن يمنحهم أرض السور لنشر الجلود. أو يحول الحي الشعبي الى السور الجديد وتوزيع مكانه على التجار لكن السلطان رفض المناورة رفضا باتا. وبقي السور الجديد فارغا من البناء[42]. وممنوعا على الأجانب، يستخدمه المخزن في بعض المناسبات[43]. وهكذا بدأت حركة البناء تنتشر خارج أسوار المدينة فبنيت دور ومخازن (أهرية) ومحلات وضعت فيها مطاحن وآلات لنشر الأخشاب لحساب قنصل امريكا[44].

ويبدو أن تحايل الأجانب للاستيلاء على القطع الأرضية بالمدينة قد تفاحش بالاستعانة ببعض الجزائريين المسلمين وأهل الحماية من المغاربة، لأن اشهاد البيع لم يكن ممنوعا على المسلمين[45].

كما ازداد ترامي الأجانب على الأرض بالمدينة عن طريق البناء، ثم ادعاء ملكية المكان، حتى كادت كل أرض المدينة تسلم للأجانب دون الرجوع للمخزن وهذا ما أثار رد فعل مولاي الحسن، فكتب للأمين الطريس رسالة يخبره فيها بأن «أرض الدارالبيضاء ليست من قبيل الموات، إنما هي ملك لجانب المخزن فلا سبيل لمن يريد التصرف فيها بوجه من الوجوه إلا بإذن المخزن ومشورته، حسبما هو مقرر من قديم». ويبلغه بأن البعض (الأجانب والمحميون) صار يحتال على الاستيلاء على الأرض ببناء النوايل ثم ادعاء ملكية المكان، رغم تكرر الأوامر بمنع ذلك ومنع العدول من الشهادة «حسما لمادة ما عسى أن يرومه بعض التجار أهل الحمايات من ادعاء الملك».

وفي الأخير أمر السلطان الأمين الطريس برفض ومنع كل من ادعى ملكية بقعة من البناء فيها، وإذا بيعت دار، فلا يبرم بيعها إلا بحضور أمين الرباع، وبعد التأكد من أن

41- عن السور الجديد أنظر : ابن زيدان ، الاتحاف ا، 431 وعن أزمة البناء والسكنى J.L Miege ,T IV PP 400-401

42- هذا السور هو الذي التجأ إليه سكان المدينة في حادثة 1907، ورغم ذلك تتبعتهم مدافع الأسطول الفرنسي فمات فيه عدد كبير من أبرياء المدينة وعند احتلالهم للمدينة، أصدر الفرنسيون أول قرار «بمنع تغطية النوايل بالتين» ووسعوا الأزقة على حسابها، وبذلك تمكنوا من التخلص من ذلك الحي الذي كان رمزا لمقاومة المدينة القرار كان بتاريخ 18 شتنبر 1907 أنظر Tarriot, Monographie : P. 14

43- لما زار مولاي الحسن الدارالبيضاء سنة 1876 خيم به، كما خيمت به محلة مولاي الأمين سنة 1907.
- انظر الناصري. الاستقصا 9 ص 150.
- الاتحاف : 1. 443 رسالة مولاي عبد العزيز لناظر الأحباس، 18رجب 1906/1324.
- كناش مكاتب الطابع الشريف، مخطوط خ. ع. ر 1695، ص 41.

44- كناش الأملاك، مخطوط الخزانة الملكية رقم 82

45- هذه الطريقة لم تقتصر على الدار البيضاء، بل شملت مناطق الغرب وضواحي طنجة، انظر :
Le Coz, le Gharb, colons et fellahs - T.I.P. 361

المشتري ليس من أهل الحماية، ولايشمل البيع إلا زينة المحل أما الأرض فتبقى ملكيتها للمخزن[46].

يظهر أن أزمة السكنى والبناء لم تقف عند حد. حتى أن الأروبيين استغلوا كل امكانياتهم في تجاهل أوامر المخزن. وأصبحوا يكونون سلطة مستقلة بجانب سلطة البلاد، تتصرف كيف تشاء بالمدينة. وإذا كان هذا الأمر معروفا[47]، فالواقع الذي تكشفه الوثائق هو ذلك التأثير الذي كان يصيب سكان المدينة مباشرة نتيجة لتصرفات الأجانب.

فقد استغل الأجانب توافد أيدي عاملة أروبية -اسبانية خاصة- للتضييق على المغاربة، وحصل ذلك أيضا، في إطار أزمة البناء، والترامي على املاك الدولة، ففي سنة 1895/1312 حاول قائد المدينة أحمد بن العربي المديوني، أن يمنع الأجانب من البناء الغيرالشرعي ، فماذا حصل؟

الذي حصل هو أن الأجانب تجاهلوا أوامر السلطة، فما كان من القائد إلا أن منع البنائين والعمال المغاربة من البناء. لكن رد فعل الأجانب كان هو الاستغناء عن العمال المغاربة، وبدأوا يشغلون العمال الاسبان. تقول رسالة من القائد : «ورمت تدارك ذلك الخرق وحسم مادته بمنع المعلمين البنائين من البناء ومنع اقامة البناء من جير وحجر، لكون هذا الخرق لم يقع جله الا من تجار الأجناس وأهل حمايتهم، فصاروا يستخدمون في جميع ما منعتهم منه ما بهذا الثغر من المعلمين من رعايا الأجناس لكثرتهم»[48].

هكذا نتج عن استقرار الأجانب بالدارالبيضاء خلال القرن 19، أزمة سكنية أثرت بعمق :

أولا : على السكان الفقراء، وكانوا يكونون أغلبية سكان المدينة الذين ينتشرون في أحياء فقيرة ومزدحمة، ويتعرضون عند كل آفة لخسائر فادحة[49].

ثانيا : لم ينج المخزن من أثر هذه الأزمة، إذ تعرضت أملاك الدولة ومصالحها للترامي والاستيلاء، بشتى الطرق الغير الشرعية الأمر الذي سلب من المخزن بعض

46- الرسالة مؤرخة ب 18 محرم 1293 موافق 18 فبراير 1876 تطوان 3/21 عن تفاحش ترامي الأجانب على أملاك المخزن بالمدينة رسالة الطريس للسلطان 17 جمادى الأولى 1325 - كناش الخزانة العامة مخطوط 2722 ص 333 عن ملكية أرض الدار البيضاء للمخزن Tarriot. supra

47- عن تدخلات الأروبيين في الادارة المغربية : J.L. Miège : T.IV PP 349-350 وفي الأمور الحضرية idid PP. 351-355 وكان الأمر يصل الى عزل بعض الموظفين : كناش المكاتب الموجهة للحضرة الشريفة، ك 2720 ص 46.

48- الرسالة مؤرخة ب 1 جمادى الثانية 1895/1312 وثائق الخزانة الملكية محفظة 14/401.

49- هذا ما حصل بمناسبة وباء 1878 حيث فقد السكان المغاربة حوالي 12.5% من عددهم وهذه آفة طبيعية. وفي سنة 1907 لما أراد الأسطول الفرنسي ارهاب المغاربة قنبل الحي الشعبي «الطناكر» مما أدى الى مذبحة رهيبة.

مصادر تموله[50] وإذا أظفنا هذا إلى رهن باقي أملاك المدينة في قرض 1904 يفهم عند ذلك عمق الأزمة المالية التي عرفها المغرب أواخر القرن 19 والتي كانت بدورها إحدى أهم الأسباب في تكبيل المخزن وخضوعه لإرادة الأجنبي[51].

عواقب الحماية والمخالطة على العلاقات الاجتماعية بين الجالية الأجنبية وسكان الدارالبيضاء والضواحي :

من أهم الميادين التي برز فيها تأثير الأجنبي، ولعب بواسطتها، أبلغ الأدوار في الحياة اليومية للسكان، ميدان الحماية والمخالطة[52].

ودون أن نتتبع، كيفية نشأة الحمايات والمخالطات وتزايدها حتى وصلت أوجها اثر الاحتلال الفرنسي للشاوية[53] فإننا سنقتصر على أمثلة حية وبليغة، لاعطاء نظرة موجزة عن الأضرار التي تعرض لها المجتمع البيضاوي خاصة، وسكان الشاوية عامة من جراء الحماية والمخالطة[54].

2- الهجرة من البادية الى المدينة[55]

كان استقرار كل موجة جديدة من التجار الأجانب، يعني الحاجة الى موجة مماثلة من البادية، لأن وصول تاجر، معناه زيادة الحاجة الى حوالي 12 فرد، للعمل كحراس ووكلاء، ومترجمين، وخدم وسماسرة، هذا بالاضافة الى ما يتخذه التاجر من مخالطين في البادية.

ورغم أن الاتفاقيات كانت تحصر الحماية في شخصين، لكل مركز تجاري فإن كل هؤلاء الناس وعائلاتهم، كانوا في الواقع يتمتعون بحماية الأجانب الذين يعملون معهم[56].

50- كان بعض القناصل يعفون من أداء كراء الدور التي يسكنونها، لكن حتى التجار كانوا يتقاعدون عن أداء واجبات الكراء.
رسالة مولاي الحسن لناظر أحباس البيضاء، 30 جمادى الثانية 1307 وثائق الخزانة الملكية ص 671.

51- أنظر شروط اقتراض 1322/1904 » في كناش الخزانة الملكية مخطوط 773 «وكناش الاتفاقيات» نسخة مصورة : الشرط 11
رسالة محمد الطريس الى أمين الأمناء محمد التازي في شأن توثيق الأملاك المخزنية 19 صفر 1906/4/14/1324.
«كناش المكاتب الموجهة للحضرة الشريفة» م.خ.ع. ص 102.

52- - Martin, le régime de la protection au Maroc Archives. M. Vol XV Fasc I 1908, pp 1-32
J L Miège: T IV 355-359 - T III PP 263 - 288

53- بلغ عدد المحميين بالشاوية سنة 1909 الى 17.971
A. Adam. ESSAI, T.I.P. 26

54- جرمان عياش، جوانب من الأزمة المالية بعد حرب تطوان : النص العربي ص 12 – وثائق دار النيابة – تطوان. محفظة 30
– ابن زيدان. العز والصولة ج 1 – 363.

55- عن أثر الحماية في الهجرة من البادية الى المدينة Miège. Les origines, Hesp. 1953. p. 217-18

56- في سنة 1869 كان للتجار الفرنسيين وحدهم حوالي 75 مخالطا و 22 محميا Miège - T.II.P.552

وبما أن المخزن، كان يمنع على التجار الدخول للأسواق لشراء الحبوب أو الصوف، فإن المخالطة عوضت هذا المنع. فكان التجار يشتركون مع مخالطيهم في قطعان الماشية، أو يشترونها ويضعونها عند بعض أصحابهم السماسرة أو المخالطين، أو تحت حراسة الرعاة.

وقد تطورت هذه الحالة، الى أن أصبحت ذات أبعاد سياسية واجتماعية خطيرة، لأن التجار والقناصل بالمدينة أصبحوا يتدخلون بين السلطات المغربية، والرعايا المغاربة وأصبح المحميون والمخالطون يستهينون بالقواد والشيوخ والعامل والمحتسب ويفتعلون المشاكل، لكسب النفوذ المادي والمعنوي[57] عن طريق المطالبة بالتعويضات. وقد تكاثر المنحاشون للأجانب بدون حساب، ولهذه الظاهرة عدة أسباب منها التهرب من التكاليف والواجبات المخزنية، ومتابعة القواد والشيوخ والأمناء الذين كانوا يشتطون أحيانا في جمع تلك الواجبات.

ومنها التواطؤ مع الأجانب، لتهييء الظروف الملائمة للمضاربة والربح، على حساب الآخرين دون الخوف من عقاب المخزن، لأن المحمى أصبح محرما على العدالة الوطنية[58].

هكذا، بفعل الحماية والمخالطة، هاجر جانب كبير من سكان ضواحي الدارالبيضاء إلى المدينة تحت تأثير إغراءات الأجانب، الذين أخذوا يستخدمونهم ضد إخوانهم، سواء في البادية أو المدينة. وأصبح لهذه الظاهرة عواقب خطيرة خاصة في قبيلة مديونة، التي تقع الدارالبيضاء في أرضها، وفي علاقة سكان هذه القبيلة مع سكان المدينة، بل في علاقة السلطات المحلية نفسها، حيث نشب تنافس حاد بين قائد المدينة عبد الرحمان بركاش وقائد القبيلة أحمد بن العربي المديوني.

وهذه رواية للوقائع التي أخذت من الوثائق والتي توضح لنا الأزمة الحقيقية التي نجمت عما أشرنا إليه. فهاهم أعيان قبيلة مديونة وأمناؤها وأشياخها وعامتها، يشتكون

57- أنظر رسالة محمد بن عبد الرحمان الى العمال في الموضوع 30 شتنبر 1867 جرمان عياش ، جوانب من الأزمة المالية. النص العربي ص 12.

58- أمثلة كثيرة في وثائق دار النيابة بطنجة خاصة محفظة 30 عن الشاوية. في سنة 1862 اعتدى رجل على آخر وأثخنه جرحا، ولما أراد قائد الدارالبيضاء القاء القبض عليه اعترضه تاجر انجليزي . انظر رسالة سيدي محمد بن عبد الرحمان للنائب محمد بركاش يأمره بالتدخل لدى النائب الانجليزي ليكف بدوره التاجر عن التعرض على المتهم المذكور. الوثائق ، عدد 4، 216.

– وفي السنة الموالية القي القبض على محميين للفرنسيين بأمر السلطان، فتدخل النائب الفرنسي وطالب بإقالة عامل الدارالبيضاء وتسريح المتهمين، وهدد بالحرب، فما كان من النائب، إلا أن أمر القائد باطلاق السجينين، وكتب يخبر السلطان بما فعل، الوثائق ، 4، 216.

–في 10 شوال 1895/1312 كتب القائد أحمد بن العربي المديوني للسلطان يخبره بامتناع متهمين محميين من أداء سخرة المكلفين بفصال قضيتهما، لأن المدعى متعلق بالانجليز والمدعى عليه متعلق بالطليان والنتيجة أن القائد دفع السخرة من جيبه، وثائق الخزانة الملكية، 401/12.

الى السلطان من ضيق الحال على القبيلة، ويعددون أسباب الأزمة التي نلخصها فيما يلي :

- أسباب طبيعية : أرضهم ساحلية وانتاجها قليل، والجراد أكل انتاج سنة 1309.
- أسباب تتعلق بالأجنبي وهي الأهم : ديون التجار.
- مجاورة الدار البيضاء وهجرة معظم سكان القبيلة الى المدينة، وما تبقي أغلبهم فقراء، ثم المحميون والمخالطون. تقول الرسالة :

«وكيف سيدي ما يزيد على ستمائة كانون ساكنة فيها، وفي البادية أقل من ذلك، وفيهم الفقراء، وزيادة أهل المخالطة وحماية الأجناس واجتمعت المصائب والأمر لله»[59].

بعث هذه الرسالة للسلطان مولاي الحسن يطلب فيها أصحابها أن يساهم سكان المدينة من القبيلة مع إخوانهم الباقين في البادية في واجبات المخزن. (لأن الكلف أضرت بهم). ولأن القائد عبد الرحمان بركاش اعترض على مطالب الأمناء وأشياخ القبيلة «ولا يقع الكلام واللجاج والخصام الا من الولات (كذا) الذين يترددون بها (البيضاء) ولامعرفة لهم بالأحوال ويزعمون أنها كالمدن الذين سكناهم من الأخلاط»[60].

لاحظ كيف، أصبحت حالة قبيلة كان من الممكن أن تكون غنية، لأنها مجاورة لسوق كبير، حيث تتسع المعاملات. ولكن نظرا لوجود الأجنبي وما ينتج عن العلاقة معه من ديون، وحماية ومخالطة وهجرة، لم يبق بالقبيلة إلا الفقراء. يتحملون التكاليف المخزنية ؛ ولذلك حق لكاتبيها أن يقولوا «واجتمعت المصائب».

وغني عن البيان، ان هذا مثال واضح عن أثر التواجد الأجنبي بالمدينة وما نتج عنه من تصادم اقتصاد ذي كفاف باقتصاد قوى تلعب فيه النقود دورا مهيمنا. فإذا أظفنا الى ذلك المضاربة، التي لجأ إليها التجار الأجانب، ورهن املاك الفلاحين، وقرضهم

59- الرساة مؤرخة ب 13 ربيع الثاني 1310 وثائق الخزانة الملكية مح 602، أشار ميج الى أن سكان المدينة من قبيلة مديونة كان عددهم يبلغ 3/2 سكان المدينة المغاربة سنة 1892، J.L. Miège ,T.IV P. 373

60- نفس الرسالة. لقد أدى الخلاف بين بركاش وقائد مديونة واشياخها الى ادخال الدار البيضاء ضمن قيادة قائد مديونة أحمد بن العربي المديوني سنة 1312 انظر : J.L.Miège ,OP- CIT.P. 373 Note 3

- وقد حاول مؤلفا «الأروبيون بالدارالبيضاء خلال القرن 19» أن يرجعا سبب هذا التبديل، الى تدخل القناصل للحفاظ على الأمن والواقع غير ذلك، بل يوجد في الوثيقة أعلاه، التي توضح سبب الخلاف وان حدث تدخل القناصل، فذلك ليس بغريب، لأن الأجانب درجوا على أن يحشروا أنفسهم في كل شيء، حتى يظهروا مدى نفوذهم، ويكسبوا المزيد. وواضح أن تولية قائد قبيلة على المدينة، أفيد لهم من بقاء قائد هو في الحقيقة أمين كان على علم بالأمور.

- Hugues et Miège , Les Européens, P. 105

- والجدير بالذكر أن هذه الحالة ليست خاصة بمديونة والدار البيضاء فقد كتب السلطان سيدي محمد الى الحاج محمد بن سعيد عامل سلا يأمره بأن يسير سكان المدينة من السهول مع قائدهم على العادة :

«فان قائد السهول طلب التصرف على سكان سلا منهم فأجبرهم على العادة التي كانوا عليها مع من قبله» 15 محرم 1282. وثائق خزانة الحاج العربي بن سعيد سلا.

ديونا بالربى على المحاصيل، حتى إذا عجزوا عن الدفع فوتوا أملاكهم الى التجار الأجانب[61]. تبين لنا مدى النتائج التي انتهى إليها التغلغل الأجنبي بالدار البيضاء ونواحيها.

والواقع أن السلطان، كثيرا ما حذر عماله وقضاته من تفويت الأراضي للأجانب وأمرهم بالحذر ومنع عدول البادية من الشهادة في البيوع والمخالطة التي يكون أحد أطرافها أجنبي أو محمي. نفهم ذلك من رسالة بعثها مولاي الحسن، لقائد الدارالبيضاء عبد الله حصار : «فقد بلغنا – تقول الرسالة – ان بلاد السواحل الحوزية كلها أو جلها ملكها أهلها للنصارى واليهود الذين في حمايتهم، بالبيع أو الرهن، بأن يذهبوا إليهم برسومها، ويطلبون منهم دينا أو بيع قوت أو شبه ذلك، فيعطونهم ما طلبوه، ويحوزون الرسوم، ولايبق لأهلها فيها الا الاستغلال من تحت أهل الحمايات، وهذا أمر إن لم يتدارك، بالقرب اتسع الخرق فيه على الراقع، ولايكون هذا، إلا مع تجار المراسي الحوزية لقربهم منهم. وعليه فاستفهم تجار بلدك، عما دفعوه لأرباب هذه البلاد. . . »[62].

لم يقف أمر الحماية والمخالطة وعواقبهما عند حد، ويبدو أن أمرهما أصبح لا يطاق في منطقة الدارالبيضاء. لذلك كتب مولاي الحسن رسالة غاضبة لنائبه محمد الطريس[63]، يتهم فيها تجار الدار البيضاء بالخروج عن القوانين، في منح الحمايات، وتكثير المخالطات، حتى صار من لا تجارة له، يتعاطى هو أيضا لمنح الحماية، وجعلها مصدرا للتمول. ومنهم من أصبح يحمي حتى الأشياخ رغم أن الشروط تمنع ذلك[64].

وليت الأمر وقف عند هذا الحد، بل إن المحمي أو السمسار، أصبحت تنحاش لخيمته العشرون خيمة فأكثر، وإذا طالب العامل بالواجبات المخزنية، يتعصب التجار والمحميون، ويتعرضون للعمال، ومن حاول تنفيذ أوامر المخزن يدعى عليه بالباطل.

«ومن جملة القبائل التي وقع فيها هذا الخرق – تقول الرسالة– وتفاحش أمره قبيلة مديونة فقد كادت أن تكون كلها سماسرة ومخالطين»[65].

-61 كانت الفائدة تصل أحيانا الى 500% Weisgerber, au Seuil - P. 32

-62 مكرو فيلم الخزانة العامة رقم 23 الرسالة بدون تاريخ لكن عبد الله حصار تولى قيادة الدارالبيضاء سنة 1293 بمناسبة زيارة مولاي الحسن لها. أنظر رسالة السلطان لسكان المدينة في موضوع التولية 2 ربيع الثاني 1293 نفس المصدر ص 58، ناصري، استقصا 9، 150.

-63 عن محمد الطريس : العز والصولة : 1-388

-64 الرسالة مؤرخة ب 24 شوال 1893/1311 تطوان 26/20 – نسخة مصورة –

-65 نفس الرسالة.

وتذكر الرسالة أن عدد السماسرة بالقبيلة بلغ 62 سمسارا، والمخالطين 202 والخيام المنحاشة الممتنعة عن أداء الواجبات المخزنية 1116 خيمة. «منحاشة كلها لأولائك السماسرة والمخالطين».

وفي الأخير يأمر السلطان نائبه برفع القضية لنواب الدول الأجنبية ليلزموا التجار بالوقوف عند الشروط. ويبين له بأن المخزن، بصدد إجراء الأحكام على الخيام المنحاشين لهم المتقاعدين عن أداء الحقوق، «ومن تعرض منهم عليهم وعمته الصفقة تقول الرسالة فمصيبته على نفسه».

3- التضييق على السكان في حياتهم اليومية :

لم يسلم سكان الدارالبيضاء، من أثر الحماية والمخالطة، في التضييق عليهم حتى في قوتهم اليومي أو في حياتهم الخاصة. ولسنا بصدد التعرض لتدخل التجار والقناصل في الحياة الادارية والشؤون البلدية فهذا أمر تحدثت عنه كثير من المراجع[66].

ولكننا نريد أن نميط اللثام عن تأثير لم تنتبه إليه الدراسات السابقة، وهو موقف الرأسماليين الأروبيين فيما يخص استغلال نفوذهم للتلاعب بالأسعار وتعطيل بعض الحرف بهدف كسب الأرباح على حساب السكان الكادحين بالمدينة.

ومعلوم أن مراقبة الأسواق والحرف، هي مهمة يقوم بها المحتسب في النظام الإداري المغربي[67]، الذي من اختصاصه مراقبة الأسعار، وزجر التجار المتلاعبين بها. لكن محتسب الدار البيضاء محمد الصنهاجي، لم يتمكن سنة 1301 من فعل أي شيء ضد التجار الأجانب، الذين استغلوا مناسبة شهر رمضان وحاولوا رفع أسعار اللحم عن طريق الامتناع من الذبح.

ونفهم هذا الواقع من رسالة بعثها المحتسب المذكور، يشتكي فيها من تكاثر الحماية والمخالطة بين أصحاب الحناطي، «حتى صاروا - تقول الرسالة - يتصرفون كيف شاؤوا بمقتضى نظرهم. وإن أردنا زجرهم عن ذلك ورجوعهم الى الطريق، تعلقوا بحمايتهم. ويريدون الرمي بمحض الباطل علينا. ولا ينزجرون ولا يرجعون عن ذلك إلا إذا قضوا مئاربهم»[68].

-66 J.L.Miège. Le Maroc et l'Europe T.P.

وكذلك محمد الأمين البزاز المجلس الصحي الدولي بطنجة «كلية الآداب بالرباط 1981.

-67 ابن زيدان عبد الرحمان، العز والصولة : I: 61-71

-68 الرسالة مؤرخة ب 18 رمضان 1301، وثائق الخزانة الملكية محفظة 23 (نسخة مصورة).

وعن كيفية استغلال التجار للمناسبة، لرفع الأسعار تقول الرسالة : «والسبب هو أن بعض المحميين كانت له غنم في البلد الملزوم وامتنع من الذبح، وصار يطلب زيادة كثيرة، ووقعت لي معه سيدي مشقة كبيرة، وصارت الناس تشتكي من ذلك وخصوصا في هذا الشهر المبارك رمضان لاحتياج الناس لذلك غاية الاحتياج».

وفي نهاية الرسالة يقترح المحتسب – حلا للأزمة– أن يأمر السلطان أمناء المدينة بتسليفه 500 ريال ليقوم هو وأعوانه بجميع الحنطة ولا يتعرض للمحميين حتى لا يحمل المخزن أية مسؤولية[69].

وبعد، فهذا مثال آخر من بين العديد من الأمثلة ؛ عن مدى تغلغل التأثير الأجنبي ليصل الى قوت السكان اليومي، وفي هذا الوقت المبكر من تاريخ هذه المدينة. فالتجار الأجانب لم يكتفوا باحتكار تجارة المدينة ؛ بل تعدوا ذلك، لاستغلال نفوذهم وقوتهم المالية في الربح الغير المشروع، على حساب الفقراء. وليخضعوا حرفة بسيطة تتعلق بالقوت اليومي للاحتكار ؛ ويستغلون زيادة الطلب على اللحم في شهر مقدس، ليحاولوا فرض الأسعار التي يريدون، أو يعطلوا الحنطة كلها. وهذا عمل لايشرف تلك الجالية التي يحاول البعض أن يعزو لها كل تطور عرفته الدارالبيضاء، متناسين تضحية الآلاف من ابنائها بكدهم اليومي وصبرهم على الكفاف. في حين أن التجار الأجانب وأنصارهم، استطاعوا في ظرف وجيز أن يتمولوا ويستغنوا بشكل كبير[70].

على أن الذي ينبغي معرفته هو أن أولائك التجار، لم يفعلوا ما فعلوه إلا لأنهم كانوا من الملاكين الكبار لقطعان الماشية بالشاوية[71]. ويليق بنا أن ننبه كذلك الى أثر امتلاك التجار الأروبيين للماشية الكثيرة وما كان له من عواقب على المغاربة من سكان المدينة على الأقل.

وتوضح هذه النقطة رسالة بعثها نقيب الشرفاء بالدارالبيضاء محمد بن الطاهر الأمراني لمولاي الحسن[72]، يشتكي له مما يعانيه من شدائد وأمور «لايحسن افشاؤها»،

69- وحتى لا يتعرض المحتسب نفسه لنقمة الأجانب، فقد عزل محتسب الجديدة، نظرا لسجنه لمحمي فرنسي.
أنظر : كناش المكاتب الموجهة للحضرة الشريفة، ك 2720، ص : 41

70- مثال نيومان الألماني يوضح ما ذهبنا إليه : G. Ayache Etudes op. p. 255-261

71- في سنة 1870 كانت الجالية البريطانية وحدها تمتلك 300 30 رأس من الأغنام A.Adam. ESSAI. T.I.P.26
وقبل ذلك كان ستة تجار فرنسيين بالمدينة يملكون 000 16 رأس من الماشية في قبيلة أولاد حريز وحدها سنة 1867.
أنظر G.Ayache. Etudes .P. 108

72- رسالة مؤرخة ب 12 صفر 1311 وخ . م محفظة 610

«منها – تقول الرسالة – مجاورة أعداء الدين، الذين يسكنون بجوارها (الدارالبيضاء) ولهم بلاد وحرث ومواشيهم كثيرة وذلك إبل وبقر وغنم وخنزير، وهو أكثر المواشي إذاية»[73].

ويقول بأنه كان قد طلب من السلطان أن يمنح له هذه الأرض القريبة من المدينة بدل أخرى كانت بعيدة عنها. لكنه وقع «فيما هو أشد من البعد وهو سرح بهائم الروم في زرعي – يقول النقيب – وجسارة رعاتهم» ولذلك يطلب من السلطان أن يعيد له البلاد الأولى ويريحه من الثانية «المجاورة الروم».

هكذا يصل التضييق الأجنبي بالدارالبيضاء على أهلها الى هذه المستويات التي تثير المشاعر : التضييق في البناء، والسكنى الجميلة، والسيطرة الاقتصادية، والنفوذ السياسي، وإذاية المشاعر عن طريق التدخل في الحياة اليومية، وإذاية الحرث بالخنزير، وجسارة المخالطين والرعاة، التي أصابت نقيب الأشراف نفسه فأحرى من دونه. فإذا أضفنا كل هذا الى ما نشأ عن ادخال الخمر واشاعة بيعه للمغاربة من آفات اجتماعية أقلها القتل – حسب وثائق نتوفر عليها – فهل من الغريب، في هذا الجو المتميز بالتحدي الأجنبي، الذي سارت فيه تلك الجالية الأجنبية خلال القرن 19، هل يكون من المستغرب، ان يكون لتصرفاتها هذه ردود فعل تصل أحيانا الى حد القتل ؟ وهذا ما تعرض له فعلا، المغامر الألماني التاجر فرانز نيومان، من طرف ثلاثة مغاربة سنة 1894.

إن الحقيقة، هي أن المغاربة كانوا لايستغربون مما حدث. ولهذا نجد أعضاء مجلس الأعيان، الذي جمعه مولاي عبد العزيز سنة 1905 بمناسبة المطالب التي قدمها السفير الفرنسي سان روني تايندي، والتي تهدف الى إدخال «اصلاحات»[74] تريد فرنسا من ورائها السيطرة على البلاد، يشيرون الى حقيقة ما يريده السفير الفرنسي بقولهم :

«وأما التلغراف البحري في الكوشطات فلا يتيسر أيضا في هذا الوقت. وفي وقت آخر يجعله السلطان نصره الله يرجع مدخوله له لا للأجانب، وإذا استنشق سيدنا منهم أنهم يحدثونه غلبة بالمراسي فليتبادر اليه سيدنا حتى لا يكون مدخوله لغيره وحتى

73- أثارت تربية الخنزير بالمغرب قضايا كثيرة بين الأوربيين والمخزن والمغاربة الذين كانوا يعارضون ذلك.
وقد منع المخزن تربية الخنزير، وأعطى للتجار مهلة في بيعه أو اخراجه من السواحل، ومنهم من تحايل فاخذ يربي الخنزير الأسود، بحجة أنه شبيه بالحلوف البري، وعلى كل حال لم يطبق الأجانب أوامر المخزن وبقي الخنزير يرعى بالمدينة وضواحيها، بصرف النظر عن مشاعر المسلمين. وعن إذايته لهم (الرسالة أعلاه).
– رسالة هامة في الموضوع من النائب محمد بركاش الى القائد أحمد الخضر السلاوي مؤرخة بـ 22 حجة الحرام 2/1284 أبريل 1868 يفهم منها أن تربية الخنزير بدأت منذ 1280، حينما أمر المخزن التجار باخراجه، ولما ظهر من جديد في 1284 كتب النائب للقائد المذكور بالقانون الذي جعل، لأنهاء وجوده بالمغرب.
الرسالة، ضمن كناش اتفاقيات، «نسخة مصورة خاصة، ومع ذلك، فها هو النائب الطريس وفي سنة 1907/1325 يخبر وزير الخارجية ابن سليمان بأن قنصل الفرنسيين يريد إخراج «خمسمائة من الخنزير» من الدارالبيضاء ويقترح السماح له، وتعشيرها وقياسها على الماء الفاسد.
أنظر في كناش الخزانة العامة مخطوط، ك 2720 ص : 390.

-74 Saint René Taillandier. Les Orignes du Maroc Français
Récit d'une mission (1901 - 1906) Paris Plon. 1930.

لايحلوا بالمراسي حلولا طبيعيا فإن دار البيضا (كذا) لما حلوها من قديم صارت كأنها من بلادهم في جميع شؤنها. ونزعت منها هيبة الاسلام، وأنوار الاسلام. . . فلا يسكن بها قلب نفر خاشع متعلق بالاله»[75] !

وبعد، فهل لي أن أضيف بأن ما حدث سنة 1907 من ردود فعل سكان الدارالبيضاء، لم يكن أمرا وليد لحظته، أو نتيجة لصفير قاطرة مسحورة[76] !

75- تعليقات على محادثات مجلس الأعيان، م خ م رقم 5502.

76- انظر عن حادثة الدار البيضاء، سنة 1907، علال الخديمي، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب، (1894-1910)، افريقيا الشرق، الطبعة الثانية 1994.



مجلس الأعيان ومشروع "الإصلاحات" الفرنسية بالمغرب سنة 1905*

في بداية 1905، عرف المغرب ميلاد أول مجلس للأعيان، يمثل بعض المدن والقبائل، لعب دورا كبيرا في مناقشة مشروع لإصلاحات حاولت فرنسا فرضها على المغرب، وفي رفض ذلك المشروع الذي تبين للمغاربة أن الهدف منه هو فرض نوع من الحماية على المغرب. والملاحظ أن المؤلفات التي أرخت للفترة سكتت عن تحديد أصول وأهمية هذا المجلس وبالتالي نتائج أعماله.

وان أشارت إليه بعض الكتابات الكلونيالية، فإنها لحت الى سلبياته، متهمة المخزن بأنه هو الذي خلقه كذريعة لرفض الإصلاح[1]. وانه تكون من أشخاص لامسؤولية لهم[2]، ولا اطلاع لهم. أما المؤلفات المغربية فكان سكوتها يكاد يكون مطبقا باستثناء محمد بن الحسن الحجوي[3]، الذي اهتم هو الآخر بسلبيات اجتماع ذلك المجلس موضحا بأن أعضاءه اطلعوا على أمور اساءتهم وفكروا منذ ذلك الحين في نوع من التغيير.

في حين أن بعض الكتابات المعاصرة لنا اعتبرت المجلس نواة لبرلمان عرفه المغرب مع مطلع القرن العشرين[4]، ولم ير فيه آخرون إلا متكأ للحكم يتظاهر بالرجوع إليه عند الصعاب[5].

وفي تدخلنا هذا سنحاول التعرف على الظروف والخلفيات السياسية والاجتماعية والدبلوماسية والفكرية التي ظهر فيها المجلس، وكيفية تكوينه، ومدى مساهمته

* موضوع مساهمة المؤلف في ندوة : الاصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، نشر كلية الاداب والعلوم الانسانية بالرباط، 1983.

1- S. Renté Taillandier, Les origines du Maroc Français, 1901—1906, Paris 1930. p. 238.

2- Ibid p. 245

3- محمد بن الحسن الحجوي، الرحلة الوجدية، مخطوط الخزانة العامة رقم ح 123 ص 81-80.

4- علال الفاسي، حفريات عن الحركة الدستورية في المغرب رقم6.
الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ص94.
عبد الكريم غلاب، التطور الدستوري والنيابي في المغرب، من1908-1977، ط1، 1978 ص110-111.

5- عبد الحي حسن العمراني، الشورى في المغرب، ط 1. 1976 ص 53.

فـي مناقشة المقترحات الفرنسية، والنتائج التي تمخضت عن مشاركة أعضائه للمخزن في مناقشة المطالب الفرنسية. وقد اعتمدنا في دراستنا هذه على وثائق ومخطوطات لم تنشر من قبل ضمنها أجوبة وفد مكناس في المجلس المذكور على مقترحات السفير الفرنسي.

I- الظروف التي اقترح فيها المشروع الفرنسي

الوضع الداخلي :

كانت الحكومة المغربية تعيش وضعية سيئة للغاية على كل المستويات. فعلى المستوى السياسي والاجتماعي : أدت انتفاضة بوحمارة وفشل المخزن في القضاء عليها إلى أزمة اجتماعية وسياسية كانت لها انعكاسات في المغرب كله، وعواقب بعيدة الأثر في تاريخ المغرب المعاصر[6].

وعلى المستوى الاقتصادي والمالي، فقد نتج عن الإصلاح الجبائي لسنة 1901 ضعف في مداخيل بيت المال سرعان ما تحول الى ضائقة مالية نتيجة المصاريف التي تكبدها المخزن في محاولته القضاء على انتفاضة بوحمارة، وخاصة نتيجة لتعطل سير الترتيب الجديد ورفض بعض القواد جمع الجبايات وارسالها لبيت المال بهدف افشال الترتيب[7]. ورغم لجوء المخزن للاقتراض من الخارج، فإن القروض الثلاثة التي تسلمها من اسبانيا وانجلترا وفرنسا تبخرت بسرعة[8]. وأصبح من المستعجل البحث عن معونة أجنبية أخرى، ولهذا فاتح المخزن بعض المؤسسات المالية في انجلترا وألمانيا، ولكنه اضطر الى قبول الاقتراض من المؤسسات المالية الفرنسية بعد أن نجحت وزارة الخارجية الفرنسية في ابعاد المنافسة البريطانية بتواطؤ مع وزارة الخارجية البريطانية[9].

أما على المستوى الدولي، فقد قطعت فرنسا شوطا بعيدا في سياستها الرامية للانفراد بالمغرب وكسب اعتراف الدول الأخرى لها بالوضعية الخاصة فيه. وبعد أن تمكنت من التفاهم مع ايطاليا سنة 1902 حققت دبلوماسية دلكاسي خطوة كبيرة بعقد

6- عن انتفاضة بوحمارة وعواقبها انظر محمد بن الحسن الحجوي، المصدر المذكور وكناش المكاتب الموجهة للحضرة الشريفة مخطوط الخزانة العامة، ك 2720 ك 2721.

7- cf. E. Michaux bellaire, Les impôts marocains Ar. Mar. VI 1904 p. 77-98.

8- P. Guillen. Les emprunts marocains, 1902-1904. Paris, éd. Richelin
F. charles Roux et J. caille, Missions diplomatiques Françaises à Fès, Paris, 1955 p. 117.

9- Guillen. Op. Cit. p. 118-120
- Compte de Saint Aulaire, Confessions d'un vieux diplomate, Paris, 1953, p. 87.

اتفاق 8 أبريل 1904 [10]، الذي تنازلت بمقتضاه ابريطانيا عن المغرب للنفوذ الفرنسي، واعترفت لفرنسا بالمصلحة الخاصة وبامكانية تقديم مساعدتها له للقيام بإصلاحات في ميادين الادارة والاقتصاد والجيش، وهي الميادين التي عن طريق التغلغل فيها يمكن بسهولة الاستحواذ عليه. وسنرى أن هذه الميادين هي التي حاول المشروع الفرنسي طرحها سنة 1905.

لكن الاتفاق الودي كانت له نتائج أخرى، فمنذ اعلانه، اعتقد الفرنسيون أن المغرب أصبح من نصيبهم، فازداد توافدهم[11] وكانت أغلبية المتوافدين من الطبقات الدنيا والمغامرين ورجال الأعمال. وكل هذه العناصر كانت سيئة السيرة، وعلاقتها مع المغاربة غير مرضية[12].

أما رد فعل المغاربة فقد كان غاضبا وقد ظهر ذلك في علاقة الشعب مع الفرنسيين[13]. وتحدثت التقارير الأجنبية عن قلق المخزن وهيجان الشعب لانتشار أخبار بيع المغرب لفرنسا واتفاق القبائل المجاورة لتطوان على مواجهة أي تدخل أجنبي بالقوة[14].

وقد بدأ التحرك الفرنسي على كل المستويات يضغط على المغرب، فهناك التهيء الدبلوماسي واستعداد النائب الفرنسي بطنجة للذهاب في سفارة لفاس، للحصول على موافقة السلطان على مشروع لإصلاح، كان الهدف من ورائه فرض السيطرة الفرنسية على المغرب. وهناك الضغط العسكري حيث أقدمت حكومة الجزائر العامة على احتلال عين بني مطهر (بركنت)[15]. واقترحت بعض التقارير الفرنسية احتلال الرباط[16] بهدف جعل المخزن يرضخ للأمر الواقع.

لكن الذي حصل هو أن موقف المغاربة اتخذ اتجاها مضادا للمطامع الفرنسية. حيث بدأ السلطان مولاي عبد العزيز يهيء ردا في مستوى خطورة الظروف. ويظهر أن

10- نص الاتفاق الودي انظره في A. Tardieu, La Conférence d'Algésiras, Paris 1909, p. 479-80
وعن العلاقات المغربية الفرنسية بعد الاتفاق المذكور انظر :
H.A. Moulin, La question marocaine d'Après les documents du livre jaune, Paris, 1906, p. 56-59.

11- E. Hugues et J.L. Miege, Les europeens à Casablanca au XIXème siècle, (1856-1906). paris, 1945. p.33.

12- تقرير سري عن وضعية النفوذ الفرنسي بالمغرب في بداية 1905 (نسخة مصورة)
A.G.P. 3H, 15 Janvier 1905

13- نفسه
Guillen, L'Allemgne et le Maroc de 1870 à 1905, Paris, 1967, p. 768. N.3

14- ويمكن ايجاد تفسير لأحداث ضواحي طنجة وخاصة عملية اختطاف انجليزيين ليلة 18 ماي 1904 في هذا الجو المتوتر الناجم عن اتفاق 8 أبريل 1904.
Cf. compte S.Aulaire confessions. p. 102-3

15- احتلت عين بني مطهر في يونيو سنة 1904 Charles Roux et J. Caillé. Op. Cit. p. 141.

الفرنسيين عرفوا ذلك، فبدأت البعثة الفرنسية تفكر في إحداث تغيير داخل المخزن باحلال وزير الخارجية في الصدارة العظمى[17].

وركزت فرنسا على وسيلة أخرى، وهي ديبلوماسية المال، فاستغلت الاتفاق الفرنسي الانجليزي لتنفرد بالمغرب، وتفرض عليه في النهاية اقتراضا بشروط كلها لفائدة التدخل الفرنسي[18]. وهكذا مهدت الخارجية الفرنسية لطرح مشروعها على المخزن بالسعي لتسهيل عقد اتفاقية قرض كبير مع المخزن بمبلغ 62.5 مليون فرنك بفائدة 5%[19] تستخلص في مدة 36 سنة بواسطة أخذ 60% من عائدات الجمارك يوميا لمصلحة المقرضين الذين لم يدفعوا في الحقيقة إلا 48.5 مليون فرنك[20]. ورغم قبول السلطان شروط هذا الاقتراض لمواجهة أزمة مالية ونقدية لاتزيد إلا استفحالا فإنه قرر بعث رسائل احتجاج[21] لكل الدول الممثلة بطنجة بما فيها فرنسا وانجلترا ضد الاتفاق الودي. لكن تدخل البعثة الفرنسية جعل المخزن يؤخر الفكرة، حتى يستمع لما يطرحه السفير الفرنسي سان روني طايندي، الذي أعلن عن سفره من طنجة لفاس ليقدم للمخزن مشاريع «إصلاحات مبنية على تعاون وثيق»[22] بين البلدين.

وفي حقيقة الأمر ليقترح على السلطان تنازلا حقيقيا لصالح حماية فرنسية على المغرب ظن دلكاسي أن الوقت أصبح مناسبا لفرضها[23].

II- موقف الرأي العام المغربي من مشروع السفارة الفرنسية ودور السلطان :

قبل السلطان مبدأ الاستماع للسفير والتفاوض معه مضطرا، لأن قبوله حصل بعد توتر في العلاقات المغربية الفرنسية، نتيجة لعدة اجراءات اتخذها السلطان كرد فعل على الاتفاق الودي والضغوط الفرنسية منها :

16- أشار التقرير المذكور هامش (12) الى ضرورة القيام بإجراءات عملية لموازاة العمل الدبلوماسي كاحتلال بعض المدن، كطنجة وخاصة الرباط - سلا «لأنها إحدى العواصم الثلاث ونقطة مرور بين فاس ومراكش ولأن ذلك سيؤدي الى عزل منطقة مضطربة ومدينة من أكثر المدن تعصبا ومحاطة بقبائل تعد من أكثر القبائل جسارة وجرأة (زعير - زمور).

17- نفس التقرير.

18- عن الضغوط الفرنسية على المؤسسات المالية وتدخل الحكومة الفرنسية لدى الحكومات الأخرى لافساح المجال لها وحدها انظر: .P. guillen, Les emprunts, p. 110-122. S. Aulaire confessions, Op. Cit. p. 87

19- النص العربي لعقد اقتراض 1904 موجود في :

«كناش الاتفاقيات» نسخة مصورة ص 161-178.

عبد الرحمان بن زيدان «العلائق السياسية للدولة العلوية» مخطوط الخزانة الملكية، ص 48 وما بعدها.

20- عن عواقب الافتراض وتردد السلطان في الموافقة عليه : «واحساسا منه بخطورة العملية فان عبد العزيز قاوم الى آخر لحظة ولم يعط موافقته النهائية إلا أمام ضغط قوي مارسته عليه أغلبية الوزراء».

P. guillen - Les emprunts, p. 145-6. S. Aulaire. confessions, p. 101.

-21 S.R. Taillandier, les origines..., Op. Cit. p. 147 et S. Aulaire, Confessions, p. 95

-22 S.R. Taillandier, Op. Cit. p. 235.

-23 C.A. Julien, Le Maroc Face aux impérialismes, Paris, 1978. p 64.

قرار بتجميد كل العاملين الأجانب داخل المخزن وخاصة البعثة العسكرية الفرنسية[24]، الأمر الذي اعتبر إهانة للمفوضية الفرنسية بطنجة لأنها كانت تعد العدة لاقناع المخزن بالتعاون مع فرنسا.

قرار بتأخير محمد الطريس وتقديم عبد السلام التازي في دار النيابة، وبإبعاد الجباص وزير الحربية للجنوب، وتأخير وزير الخارجية، ثم إرسال المقري لجلب مدربين أتراك[25].

لكن مناورة طايندي ؛ الذي هدد باستخدام القوة واستدعى علنيا جميع الفرنسيين للانسحاب من فاس في حين أصدر تعليماته السرية بالبقاء، نجحت في جعل المخزن يتراجع عن قراراته السابقة ريثما يستمع للسفير الفرنسي[26].

وفي الواقع كان هـذا التراجع تكتيكيا، من طرف المغاربة الذين شرعوا في تهيء كل الأسباب لإفشال الضغوط الفرنسية. فما هي الوسائل التي التجأ إليها السلطان، وما هي الظروف التي دفعته لذلك؟ بإجابتنا على هذه التساؤلات سنلاحظ بروز مواقف وطنية نابعة من فكر مشترك أحس بالخطر المحدق، وعمل على ايقافه مهما كان الثمن.

وقد تولد عن هذه الحركة العامة ظهور فكرة مجلس الأعيان، التي ترجمت للواقع باستدعاء حوالي 40 من أعيان المدن والقبائل، والعلماء والقضاة الذين كونوا ما يشبه البرلمان، استعانت به الحكومة المغربية لمواجهة الاقتراحات الفرنسية ومناقشتها. وسنعود للكلام على هذا المجلس، بعد توضيح الموقف الفكري للأوساط الوطنية الواعية سواء بفاس، حيث يوجد العلماء أو في خارج فاس.

موقف العلماء

على أن دراستنا لموقف هذه الأوساط التي كثيرا ما توصف بالنخبة لاينبغي أن يجعلنا ننسى أن الشعب المغربي في القرية والقبيلة والمدينة، كان في هذا الظرف يعيش فترة توتر وتحفز لمواجهة الأطماع الأجنبية، المتزايدة كل يوم ؛ تلك الأطماع التي

-24 H. Moulin, la question marocaine 1906 Op. Cit. p. 68-9

-25 P. guillen, L'Allemagne et le Maroc, p. 826.

– وقد اعتبرت هذه الاجراءات نوعا، من «الانطواء والرجوع للوراء وسياسة لم يعهد مثلها منذ وفاة مولاي الحسن» A.E.B. AF 12, Op. Cit, Tanger 18-25-12. 1904 in guillen. O.C. p. 826

وعن تقديم التازي وتأخير الحاج محمد الطريسي انظر، الدكتور عبد الهادي التازي : «رسائل مخزنية» القسم الأول، الرباط بدون تاريخ ص 71.

-26 عن رد الفعل الفرنسي انظر : H. Moulin. p 69

تراكمت عواقبها حتى أصبحت لاتطاق، وكان منتظرا أن تخلق انفجارا من ردود الفعل الوطنية تجاه التدخل الأروبي المتزايد[27].

وهكذا، فعندما انتشرت أخبار ورود سفارة فرنسية لفاس، بهدف الحصول على موافقة مولاي عبد العزيز على مطالب فرنسية، انتشرت حركة عامة من ردود الفعل الوطنية المضادة للأروبيين عامة والفرنسيين خاصة. (بعد أن تمكنوا من عقد اتفاقية اقتراض كبير مع المخزن وبعد أن حصلوا قبلها على تنازل الانجليز لهم عن المغرب).

وقد تزعم العلماء هذه الحركة، حيث عقدت عدة اجتماعات بفاس، على اثرها، ذهب وفد يمثلهم لمقابلة مولاي عبد العزيز[28]. وعرض عليه ما توصل إليه العلماء، من تحليل للحالة التي توجد عليها البلاد في مواجهة المطامع الأجنبية. وسلموه فتوى اتفقوا عليها مما جاء فيها[29] : «إننا نتألم عندما نسمع بأننا في انحطاط، ومشهد حالنا يحزننا، لكن لكل أمر سبب، وقد تساءلنا عن أصل مصائبنا. . . فظهر لنا بأن الأجانب هم السبب الأصلي في آلامنا، وهم السبب في انحطاطنا، وتفرقتنا وصراعاتنا وخرابنا. . ».

كما جاء في هذه الفتوى : «في أي شيء نفعنا هؤلاء الأجانب؟، وما هي العلوم الجديدة التي علموها لنا، وماهي الفائدة التي استفدناها منهم، لقد صرفنا عليهم ثرواتنا، وقد خدعونا ونشروا بيننا الفساد». (اشارة إلى الأجانب العاملين لدى المخزن).

وأشار العلماء الى أن القروض التي اقترضها المغرب، قد صرفها على الأجانب، في الوقت الذي يستطيع أن يستغني عنهم. وطلبوا من السلطان أن يولي رأيهم مزيدا من العناية والاهتمام.

ان هذه الوثيقة ذات أهمية كبيرة ؛ فهي تطلعنا على الحالة النفسية والجو الفكري، الذي كان يسود جانبا كبيرا من الرأي العام يتزعمه العلماء. ونلاحظ من هذه الفتوى تحليلا صحيحا لعلاقة المغاربة مع الأجانب، تلك العلاقة التي كان المغاربة فيها هم الضحية. كما تنبه العلماء الى حقيقة المطامع الاستعمارية ؛ التي كانت تهدف إلى

27- لقد كان التوتر شديدا في نواحي طنجة وتطوان، حيث تعاهدت قبائل المنطقة علي حمل السلاح لمواجهة أي تدخل استعماري : P. guillen, l'Allemagne وكذا في الرباط وسلا حيث اختطف السهول المعمر الانجليزي Mr Lee بالرباط، ونشب قتال بالعرائش، كما اعترض بنو عروس على مرور ماك لين الى طنجة برا،
S.R.T. Op. Cit. p. 207-8
وعن اثر استقرار الأجانب بالمغرب انظر : «اثر استقرار الأجانب بالدار البيضاء خلال القرن XIX» أعلاه.

28- A. LAROUI, Les origines sociales et culturelles du Nationalisme marocain 1830-1912, Paris, 1977, p. 376.

29- A.M. 1905, T.III.p. 141-143

ابقاء المغاربة متخلفين جاهلين حتى يسهل استغلالهم، ولذلك فإن الأجانب لم يقترحوا على المغاربة تعلم علوم تنفعهم أو بناء مدارس تعلم أبناءهم[30].

وتشير بعض الدراسات الى أن العلماء قدموا مطالب مستعجلة، بابعاد البعثات العسكرية والغاء السفارة الفرنسية المقبلة، وابعاد وزيرين ميالين للتعاون مع فرنسا[31] وقطع العلاقات معها.

ويظهر من الواجب قبل كل شيء أن نتساءل عن المؤثرات التي دفعت العلماء الى اتخاذ هذه المواقف[32]. ودون أن نبحث في مؤثرات خارجية قد تكون أثرت في بعض العلماء الذين زاروا المشرق[33]. ومع أخذنا بعين الاعتبار الجو الفكري الإصلاحي الذي كان يغمر العالم العربي والدولة العثمانية، وخاصة نشاط صاحب «جريدة المنار». مع كل ذلك علينا أن نولي اهتماما بالغا للجو السياسي والوطني، الذي كان يعم المغرب، نتيجة للصراع الطويل مع نفوذ الأجانب، على مستوى المدينة والقرية والقبيلة حيث كان التجار والرعايا الأجانب، معتمدين على امتيازات الحماية وشروط المخالطة، يتصرفون كأسياد دون اعتبار للعمال والقواد والقضاة والأمناء والمحتسبين[34]. أما المخزن المركزي فقد كان يعيش يوميا مع المطالب الجائرة للمندوبين والقناصل، تلك المطالب، التي كانت تصل الى حد عزل موظفين، ومعاقبتهم، لأنهم تجرأوا على معارضة ارادة الأجنبي. والمطالبة بتأدية غرامات وتعويضات عن حوادث مختلقة ولا أساس لها. في هذا الجو، الذي ختم بالصفقة الانجليزية الفرنسية في 8 أبريل 1904، واقتراض 12 يونيو 1904، وحيث بدأت فرنسا تتهيأ لاقتناص الفرصة التي سنحت لها، لفرض شروطها على المغاربة، لم يعدم المغرب رجالا، كانوا يتحرقون، لاصلاح أوضاع بلادهم، ولكن في نفس الوقت تجنيبها السقوط تحت الاحتلال الأجنبي المتربص ؛ لما تأكدت للجميع نوايا

30- لقد لاحظ ذلك محمد المشرفي، في انتقاده لترتيب 1901، الذي أدخل بنصيحة من الانجليز حيث قال :«ولو أرادت – انجلترا– النصيحة الحقيقية دون دسيسة لاشارت عليها– دولة المغرب– بإدخال العلوم الرياضية لوطنها وبناء المدارس لقراءتها وتدريسها. . . وبثها في المدن والقرى حتى يتأدب الجاهل، ويستأنس المتوحش، فتكسب الدولة حينئذ رجالا يدافعون عنها بما علموه من العلوم».
«الحلل البهية في تاريخ ملوك الدولة العلوية» مخطوط خ. ع. 1463. ص 421

31- E. BURK, Prelude To Protectorat in marocco..(1860-1912), 1976, p. 77-80
يلاحظ ان البعثة العسكرية الفرنسية أوقفت في 17 دجنبر 1904 في حين ان لقاء العلماء مع السلطان كان يوم 22 دجنبر 1904. A.LAROUI Op. Cit. p. 376.

32- أشار BURK الى ان السلطان كان قد استدعى العلماء في أكتوبر 1904 باقتراح من غرنيط
BURK, Op. Cit. p. 77-8.
ويظهر ان الفرنسيين تخوفوا من معارضة العلماء، ولذلك سمح دلكاسي لطايندي باستعمال كل الوسائل لكسبهم بما فيها استخدام الرشوة guillen, p. 827

33- ذهب محمد الكتاني للحج سنة 1903، مع اتباعه على نفقة مولاي عبد العزيز، رسالة سلطانية لعبد الله بن سعيد، 13 صفر عام 1321. وعاد عبر مصر سنة 1904. LAROUI, Op. Cit. p. 375. B.A.F. 1905, p.177.

34- انظر اثر استقرار الاجانب بالدار البيضاء خلال القرن XIX.

فرنسا بتحليل الصحف لمغزى الاتفاق الودي ونتائجه البعيدة. ولا نعدو الحقيقة التاريخية، إذا أكدنا أن من بين هؤلاء الرجال، الذين لعبوا - في نظرنا- دورا حاسما في موقف المغاربة سنة 1905 من لم يكن بفاس، ولكن كانوا يوجدون بطنجة[35].

لم تكن طنجة، هي العاضة الدبلوماسية، حيث تناقش علاقة المغرب مع الدول الأجنبية الممثلة على المستوى السياسي والدبلوماسي والاقتصادي فقط، بل كانت واجهة لاقتناص أحدث الأفكار والتطورات الدولية (حتى على المستوى الفكري والثقافي والعلمي وان كان ذلك بشكل محدود)، ولهذا كانت دار النيابة[36] المغربية بمثابة مجسة ترسل للمخزن المركزي بفاس وللمدن الأخرى، حيث أسر وأصدقاء موظفيها أحدث أخبار التطورات السياسية، على المستوى الوطني والدولي. بحكم أن أعضاءها، كان عليهم أن يطّلعوا على شروط التعامل مع الأجانب وكيفية مفاوضتهم للحفاظ على الحقوق الوطنية. وبحكم أنهم كانوا في مدينة وان كانت مغربية، فإن جوها فيه من التحرر، ومن أنواع البشر، والصحافة، والثقافة، والمشاكل ما يطلع المتأمل على بعض تطورات العصر في شتى الميادين.

وهكذا فمن طنجة بعثت رسالة نعتبرها من أهم أصول ما حدث من مواقف اتخذها العلماء، والسلطان بفاس، وما صدر من قرارات كاستدعاء مجلس للأعيان.

ففي هذه الرسالة الموجهة للشيخ محمد بن عبد الكبير الكتاني[37] من السيد عبد الله بن سعيد السلاوي[38]، يتناول باعثها، أهم الأمور التي تلقي الأضواء على الحالة

35- كان على رأس هؤلاء بعض موظفي دار النيابة خاصة : الشيخ محمد الطريس التطواني.
والسيد عبد الله بن سعيد السلاوي الذي اشتهر بمواقفه الوطنية. وكذلك : السيد أبي بكر التطواني.
والسيد عبد السلام التازي الرباطي الذي كان قد رشح للنيابة، ثم الغي الترشيح انظر عنه : عبد الهادي التازي رسائل مخزنية القسم الأول ص 68 وما بعدها.

36- عبد الرحمان بن زيدان، العز والصولة في معالم نظم الدولة ط 1961 الجزء : 1 ص 306 وما بعدها.

37- انظر عنه محمد الباقر : ترجمة الشيخ الشهيد محمد الكتاني مطبعة الفجر 1962
عبد الحفيظ الفاسي : رياض الجنة أو المدهش المطرب، فاس 1931 ج 1، ص 44-48.

38- نسخة غير تامة أصلها محفوظ عند الحاج العربي بن عبد الله بن سعيد وقد رجحنا نسبتها لأن عبد الله بن سعيد كان من اتباع الشيخ، ويفهم ذلك من الرسالة كما أكد لنا ابنه ان الرسالة من والده، ولم نثر هذا التوضيح، إلا لكون البحث قادنا الى ان نعثر على رسالة اخرى مؤرخة ب 12 شوال 1322 موافق 20 دجنبر 1904 مرسلة من السيد عبد الحكيم المزوغي التونسي- سنعود للتعريف بهذا الرجل لعلها الى السيد عبد الله بن سعيد، تتناول مختلف النقط التي تثيرها الرسالة المشار إليها وهي محفوظة بدورها عند الحاج العربي بن سعيد.

تولى السيد عبد الله بنسعيد قيادة سلا بعد وفاة ابيه سنة 1893/1310.
وكان من الرجال الوطنيين، العاملين على إصلاح بلادهم، والدفاع عنها، والوقوف في وجه المطامع الاستعمارية الفرنسية كما كان ضمن الذين استدعوا سنة 1901 للاستشارة معهم قبيل بعث السفارات المغربية، لأوربا، والتي ترأسها السيد المهدي المنبهي والسيد عبد الكريم بن سليمان. تولي وظيفة النائب الأول للنائب السلطاني بطنجة.
كان من المعارضين للمطالب الفرنسية والعاملين على افشال سفارة طياندي سنة 1905 قال عنه محمد الباقر الكتاني «العالم السياسي المكافح عارض الفرنسيين فنفوه مرتين الى وجدة والجديدة» المرجع المذكور، ص 172.

السياسية، قبيل وصول السفارة، ودوافع وأهداف التحرك الفرنسي وكيفية مواجهته وما ينبغي على العلماء فعله. فعن موضوع السفارة جاء في الرسالة : «وها هو نائبه الملعون، قد خرج من ثغر طنجة قاصدا حاضرة فاس، معتمدا فيها على بعض الناس، وقد استفدت من عدة طرق، بأن له مطالب سيطلب تنفيذها من المخزن» ؛ تتناول تكليف الفرنسيين بإصلاح المراسي، وديواناتها، أي مراقبة الصادرات والواردات. ووضع مستشار مع المخزن، أي مراقب مالي يكون بمثابة وزير للمالية. وتنظيم الجيش من طرف عسكريين فرنسيين، وعرض سلف آخر على المخزن. وتلخص الرسالة الهدف من السفارة هكذا :

«وقصد هذا العدو هو التداخل في أمور بلادنا، في المسائل المالية والادارية والعسكرية بوجه معين ومشير وصاحب، ثم بعد وضع يديه واشتداد نفوذه، واستيناس الرعية بالمصارفة معه، والنظر في وجهه يعلن باعلاء كلمته، ونشر حمايته، وأوامره وآنذاك يصعب على المسلمين مقاومته وطرده».

وتشير الرسالة إلى الاتفاق الفرنسي الانجليزي (8 أفريل) والاتفاق الفرنسي الاسباني أكتوبر 1904، وتقول : إن الاسبان والفرنسيين اتفقوا والتزموا باحترام مملكة المغرب واحترام السلطنة القائمة وهذا يعني عند صاحب الرسالة ان مسألة التدخل العسكري قد أبعدت «فتحصل مما ذكر أن وجه الغصب قد وقع الاقرار والالتزام بإبعاده وعدم استعماله». والنتيجة من هذه الأوفاق – حسب الرسالة – أنه «لم يبق بيد الفرنسيين إلا اسعمال الخدائع والحيل والمكيدة، فتارة يتهدد، وتارة يرشي، وتارة يتذلل، حتى يحصل على امتيازات، ويبني في أرضنا حقوقا تنمو بنمو الأيام، الى أن يصعب أمرها ويصعب فكها كما وقع ذلك في تونس ومصر».

ومادامت كل هذه المخاطر تهدد المغرب، فإن كاتب الرسالة، يتوسل لشيخه (الكتاني) لكي ينقذ السلطان من «شباك الخديعة والمكر فقد أحاطت به أناس لا يعرفون الله ولا الرسول، يحسبهم الانسان منا وهما منهم» !

وينبه صاحب الرسالة الشيخ الكتاني، الى أن المشورة واجبة كتابا وسنة وعقلا. ومادام الأمر كذلك فهو يتمنى أن يلهم الله السلطان «جمع العلماء والأكابر، ويعرض عليهم مطالب الفرنسيين كتابة وبعد النظر فيها والتأمل التام يجيبون عنها، فما وافق مصلحة المسلمين يقبلونه، وما فيه ضرر يردونه بالتي هي أحسن».

وفي الأخير يؤكد صاحب الرسالة على ضرورة تقديم السفير الفرنسي لمطالبه كتابة، سواء كانت تلك المطالب جليلة أو حقيرة. ثم يحذر ويشدد في التحذير لكي يتجاهل المخزن الاتفاق الفرنسي الانجليزي والاتفاق الفرنسي الاسباني. وإذا رغب السفير في الكلام حولهما يجاب بأن المخزن لايعلم عنهما شيئا، ولايرغب في ذلك، لأن ما

فعلته تلك الدول يعنيها هي، أما المخزن فلا يعنيه إلا ما اتفق عليه هو وصادق عليه هو[39].

هكذا نلاحظ أن هذه الرسالة، تلخص لنا كل الظروف والأحداث، التي سبقت السفارة الفرنسية وصاحبتها ؛ من موقف العلماء، وموقف السلطان من استدعاء مجلس الأعيان، الى رفض مشروع الاصلاحات الفرنسي بعد ذلك. ويتأكد لنا من خلال التوجيهات، التي احتوت عليها، أن السلطات المغربية كانت على بينة مما يراد بها الأمر الذي هيأها لكي تواجه المفاوضات الشاقة مع الفرنسيين بكثير من اللباقة والحزم وتوجهها لصالحها. كما يتأكد لنا، أن المواقف التي اتخذها المغاربة، من رفض المشروع الفرنسي، والمطالبة بضمانات دولية، وهي الفكرة التي تطورت الى المطالبة بانعقاد مؤتمر دولي بطنجة لمناقشة الاصلاحات التي يرغب السلطان في ادخالها لبلاده بمساعدة دولية، والوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك[40] ، أن هذه المواقف قد اتخذت بعد تفكير وتحليل للوضع السياسي، والدبلوماسي والاجتماعي. ومعنى كل هذا أن الرأي القائل، بأن خطوات رفض الاقتراحات الفرنسية والدعوة للمؤتمر، هي خطوات أملاها الألمان على المخزن المغربي، إن هذا الرأي متسرع وبعيد عن الحقيقة التاريخية بل يهدف إلى التقليل من شأن موقف المغاربة سواء على مستوى المخزن أو مجلس أعيان الشعب[41].

III- دور مجلس الأعيان

وجه السلطان الدعوة لاجتماع الأعيان بفاس في 20 دجنبر 1904، أي قبل وصول السفير الفرنسي لفاس[42]. وهكذا بعثت رسائل لمختلف القبائل والمدن تشرح للسكان

39- لاحظ سان روني طياندي ان السلطان في رده على خطابه في اللقاء الأول، 29 يناير 1905، تحاشى كل إشارة الى ما حدث من جديد في السنة الماضية (1904) وعلق على ذلك بقوله : «ان هذا التجاهل يعني ان هناك إرادة في المقاومة» .S.R.R. Les origines, p. 231
ولذلك اضطر السفير الى تبديل لهجته، واتخذ موقفا معتدلا حتى لاتفشل مهمته، ومع ذلك فشلت، وهذا من آثار تلك الرسالة أيضا.

40- رسالة النائب الحاج محمد الطريسي للممثلين الأجانب يدعوهم الى عقد المؤتمر، 30 ماي 1905. b.A F. 1905, p. 250-251

41- في البداية «لم يكن لألمانيا دور في الصراع المغربي الفرنسي الذي أعلن، فإلى شهر يناير 1905 كانت ترفض الاستجابة لعروض المخزن، ولم تبدأ في تصور عملها الدبلوماسي الا بعد ان أصبح هذا الصراع واضحا للعيان» P. GUILLEN. l'Allemagne.., O.C. p. 827
وهذا لايعني أننا نستبعد، المعارضة الألمانية، ودورها في تشجيع المغاربة على المقاومة وخاصة في المراحل الأخيرة لمناقشة الاقتراحات الفرنسية، تلك المعارضة التي تأكدت بزيارة الامبراطور الألماني لطنجة في 31 مارس 1905. وان حاول الفرنسيون ان يقللوا من شأنها. قارن S.Aulaire O.C.p. 134-5
عن الزيارة انظر : W. Harris. Le Maroc disparu, Paris 1929, p. 75-6
Mauris louis, La Politique marocaine de l'Allemagne, chapitre I.

42- خرج السفير الفرنسي من طنجة في 11 يناير ووصل لفاس في 26 منه. S.R.T.O.C.p. 224-5

خطورة الوضع وجهود السلطان التي بذلها ويبذلها لحماية البلاد والعباد. وتأمر القبائل بانتخاب أفراد «من كبرائها وأعيانها ممن يثقون بهم، ويأتمنونهم على أمور دينهم وعرضهم ومالهم ويرتضونهم وكلاء عنهم»[43]. وإرسالهم الى فاس «بقصد اجتماعهم على المفاوضة في علاج هذا الأمر المهم والخطب العارض الملم، لتكون المشاورة فيه بين جميع أعيان الرعية»[44]. والأمر المهم والخطب العارض، هو ما أصبح شائعا من ضغوط فرنسية، هادفة للسيطرة على المغرب، تحت شعار ادخال الإصلاحات إليه.

وواضح من الرسالة أن الهدف من جمع الأعيان هو التشاور معهم، والاستعانة بآرائهم في مواجهة هذه الضغوط الأجنبية التي كان المغرب لايستطيع مواجهتها بالقوة رغم أنها تمثل خطرا عظيما على استقلال البلاد. ولذلك فإن السلطان والمخزن قررا الاعتماد على رأي ممثلي الشعب لاتخاذ قرارات حاسمة تهم مصير البلاد. وعندما تتخذ هذه القرارات بكيفية جماعية، فإن المسوؤلية تكون مشتركة وهذا ما أشار إليه الحجوي بقوله : ولأن «الأمر عظيم خطير لايكفي فيه رأي دولته ولابد من مشاركة أمته تجنبا من حمل المسؤولية وحده»[45]. وبالتالي فإن مولاي عبد العزيز يكون قد قام بواجبه كاملا ولايمكن اتهامه بالتقصير[46].

ورغم أن المصادر الفرنسية تشير إلى أن السلطان ما جمع هؤلاء الأعيان الا بهدف استغلالهم في مقاومة المطالب الفرنسية[47]، وأن المخزن أراد تبرير موقفه في قبول بعض المطالب أمام السلطان باقتسام المسؤولية مع هؤلاء المندوبين[48]. أما الألمان فقد استقبلوا استدعاء مجلس الأعيان، بكل ترحيب واعتبروه «إجراء حكيما، وضربة معادية للفرنسيين»[49].

ومهما يكن من أمر، فإن المجلس، يعتبر الأول من نوعه الذي عرفه المغرب الحديث، وأنه كان ثمرة لحركة وعي وطني هادف للنهوض بالشعب المغربي، وإصلاح هياكل البلاد حتى تواكب ركب الدول المتطورة وتحافظ على استقلالها وسيادتها.

وجدير بنا في هذا الإطار أن ننبه الى شخصية فذة، لعبت دورا بالغ الأهمية في هذا الوعي الوطني، وساهمت بفكرها وعملها، في إسداء النصائح، والتنبيه إلى

43- رسالة من مولاي عبد العزيز لقبائل دكالة مؤرخة 12 شوال 20/1322 دجنبر 1904محمد بن الحسن الحجوي، الرحلة الوجدية، مخطوط، ص 80.

44- ذكر الحجوي ان السلطان عبد العزيز استثنى قبائل المغرب الشرقي للظروف السياسية التي كانت تعيشها المنطقة، المصدر نفسه.

45- المصدر نفسه، ص 79.

46- علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، تطوان، دون تاريخ ص 94.

47- b.A.F. 1905. p. 120. S.R., Taillandier. O.C. P. 245

48- Le temps du 19 fevrier 1905. in b.A.F. 1905. p. 61

49- GP. TR. FR XXV. Tanger berlin 29-1-1905 in Guenane djamal, Les relations Franco-Allemandes et les affaires marocaines de 1901 à 1911. Alger 1975. p. 99

الأخطار والتحذير من المطامع الأجنبية ومقاومتها. ومع ذلك فلم نعثر في أي كتاب تاريخي، على ذكر لما قام به السيد عبد الحكيم المزوغي. وقد أثارت انتباهنا بعض التقارير السرية الفرنسية[50] لهذا الرجل المصلح، وإلى دوره في مقاومة المطامع الفرنسية وفضحها في وقتها. ثم قادنا البحث الى العثور على جملة من رسائله[51] إلى ثلة من أصدقائه الذين عرفوا بغيرتهم الوطنية[52].

وقد اقترح عبد الحكيم في إحدى رسائله فكرة جمع «أكابر العلماء ووجهاء المسلمين». معتبرا ذلك «سياسة تقوي الرابطة بين الملك والرعية»[53]. وقد تحققت هذه الفكرة، لما استدعى السلطان أعيان البلاد، لمواجهة الخطر الفرنسي.

كان مجلس الأعيان، يضم حوالي 40 عضوا [54] ينوب عن كل مدينة وقبيلة عضوان[55] . لكن الأغلبية كانت من مدينة فاس، حيث اختير منها حوالي 24 عضوا من بين العلماء والقضاة والأعيان.

وقد اختير 15 عضوا من مجموع المجلس هم الذين كانوا يحضرون جلسات المخزن مع السفير الفرنسي. أما مناقشة المقترحات، فكانت ترجع للمجلس بمجموع أعضائه. ويبدو أن الأعضاء 15 كانوا من بين العلماء والأعيان المعتدلين، في حين كان المجلس يضم أعضاء آخرين لهم مواقف تصل الى حد التطرف، مثل الشيخ محمد الكتاني[56]. ولذلك تعرض لهجوم جريدة السعادة الناطقة باسم البعثة الفرنسية[57]، لأنه طالب برفض المقترحات الفرنسية جملة، في جلسة 26 فبراير التي عقدها المخزن مع مجموع أعضاء مجلس الأعيان تمهيدا لبدء المحادثات مع السفير الفرنسي.

50- نعته هذه التقارير بالتونسي انظر : 1904 A.G.P. 3H 15, doss 95, 20 Juin
وأشار بورك الى أنه كان من اتباع الكتاني وكان معاديا لفرنسا : E.Burk. 1976, p. 83

51- بعض هذه الرسائل محفوظ عند الحاج العربي بن سعيد، ومنها يفهم أن الرجل قام بدور كبير في معارضة المطامع الفرنسية، وأنه كلف بمهمات مخزنية، وقد تعرض سنة 1902 للنفي من طرف البعثة الفرنسية بحجة انه تونسي خاضع للسلطات الفرنسية، لكنه دافع عن نفسه، من مقره بجبل طارق وبباريز التي كان فيها سنة 1905 يراقب عن كثب تطور السياسة الفرنسية والرأي العام الفرنسي تجاه المغرب- دفاعا يظهر منه تفهمه لخفايا السياسة، حيث فند المزاعم الفرنسية، وبين أنه وان ولد بتونس فأصله مغربي وقد عاد لبلاده مع أبيه وأسرته منذ مدة ودخل في خدمة المخزن، ويظهر أن القضية وضعت أمام العدالة بمساعدة المخزن فحكمت لصالح عبد الحكيم الذي عاد الى المغرب. وكانت أسرته تقطن مراكش. لمزيد من المعلومات عن الرجل انظر أسفله.

52- اشهرهم عبد الله بن سعيد السلاوي، وعبد السلام التازي وابي بكر التطواني وغيرهم. . .

53- رسالة مؤرخة ب 12 شوال 20/1322 دجنبر 1904 و.ع. س.

54- سان روني طياندي في «أصول المغرب الفرنسي» ص 268 في حين أشار بورك الى ان عدد الأعضاء هو : 42
Burk. O.C.p. 81-82. cf. C.A. Julien, Le Maroc Face aux impérialismes 1978. p

55- «يظهر ان كل الأعيان الذين استدعوا على أساس اثنين لكل مدينة، كان لهم نفس الاهتمام السياسي، وهذا الاختيار، يبين بأن أيدي ماهرة ساهمت في تهيء هذا الاجراء»
GP. TR. FR. TXXV, 29-1-1905.Tanger-Berlin, in GUENANE Djamal O.C. p.99.

IV- مناقشة المقترحات الفرنسية بين الأعيان والسفير الفرنسي

كان أول لقاء للسفير مع السلطان يوم 29 يناير 1905، تلته لقاءات أخرى، عرض فيها مشروع دولته على مولاي عبد العزيز.

تطرق أولا : للأسباب التي دفعت فرنسا للمطالبة بتنفيذ مشروع لإصلاحات تتناول ميادين الإدارة والجيش والاقتصاد، فذكر أنه بعد اتفاق فرنسا مع كل من انجلترا واسبانيا، ونظرا لجوارها للمغرب، فقد أصبحت في وضع يمكنها من اقتراح تلك «الاصلاحات»، ومساعدة المخزن على تنفيذها. كما أشار لمشاكل الحدود بين البلدين والى الحالة السياسية والاقتصادية للمغرب، والى الأخطار التي أصبحت تهدد الأوربيين بالسواحل، ولإصلاح كل هذه الأمور، وتجنب أي تدخل أجنبي، ولمساعدة المخزن، الذي لايمكن أن يقوم بالإصلاح وحده لكل ذلك قال السفير :

«حملنا للسلطان مشاريع إصلاحات مبنية على مبدأ تعاون وثيق بيننا وبينه»[58] كان طايندي ينتظر أن يجيبه السلطان بالموافقة، لكنه فوجئ باقتراح من جانب السلطان (يوم 11 فبراير 1905) يقضي بضرورة عرض الاقتراحات الفرنسية مرة أخرى أمام مجلس الأعيان. اعترض السفير على ذلك بحجة أن أولائك الناس ليست لهم أية مسؤولية ولا أية صبغة رسمية. وتساءل «ألا يخشى من تقديم هذه القضايا الصعبة، التي تهم الادارة والسياسة لتأويل شخصيات أجنبية عن ممارسة الشؤون العامة»[59] . لكن هذه المحاولة للتهرب من مواجهة ممثلي الشعب، خوفا من إفشال المطامع الفرنسية، لم تجد السفير الذي اضطر في النهاية لقبول القيام بعرض عام أمام المجلس، دون الدخول في مناقشات مفصلة»[60].

56- لقد دعا الشيخ محمد الكتاني، الى رفض كل تعامل مع فرنسا، ودعوة الشعب للمقاومة، والاستعانة بالمسلمين الأتراك والمصريين. S.R. Taillandier. O.C.p. 247. E. Roux et J. Caillé. O.C. p. 146.

57- «وقد وصلت صورة الحال ببعضهم من علماء المغرب الأقصى، المتمين للتصوف، المتظاهرين بالذكاء والرجاحة بين أقوامهم، ان اشار على الملك عبد العزيز، أيده الله، بمعاكسة حكومة فرنسا، ومعارضتها فيما تطلبه من إقامة الاصلاح الواجب جعله في الظروف الحاضرة، حسبما هو شائع معلوم» جريدة السعادة 27 محرم 13/1323 أبريل 1905.
محمد الباقر، ص 185-186.

58- S.R.T.O.C P. 234-5

59- Ibid.

60- من خلال أجوبة أحد وفود مجلس الأعيان تبين ان الأعضاء كانوا يقومون بتعليقات، على عرض السفير، ويواجهونه بأسئلة، وان كان الأمر لايصل الى حد مناقشة بعض النقط ورفضها أو قبولها، وهذا الأمر لم يكن السفير هوالذي يحرص عليه بل إن المغاربة كانوا أحرص على تلقي الاقتراحات كتابة والرد عليها كتابة. b.A.F, 1905, p. 176-176 انظر «مناقشة مجلس الأعيان» مخطوط خ.ح. رقم 777، الجلسة الثانية والثالثة، ورسالة عبد الله بن سعيد السابقة.

كانت اجتماعات المجلس مع السفير تعقد بدار الصدر، المفضل غريط، وعقد أول اجتماع يوم 22 فبراير 1905، وكان المنسق للاجتماعات والمحادثات هو ادريس ابن يعيش قائد المشور[61]. ويبدو من تقديم ابن يعيش بدل وزير الخارجية أو الصدر، أن مولاي عبد العزيز حرص على مراقبة المفاوضات وتوجيهها شخصيا.

ومن خلال مذكرة جواب وفد مكناس[62]، يظهر أن المجلس عقد 5 جلسات مع السفير الفرنسي. وتضم المذكرة الجواب على الجلسات الثانية والثالثة والرابعة والخامسة، التي طرحت فيها الاقتراحات الفرنسية. تحتوي المذكرة على اقتراحات كل جلسة والجواب عليها على حدة. كانت الجلسات تبدأ في الساعة الثانية زوالا وتنتهي حوالي الساعة الرابعة. وقد خصصت الجلسة الثانية للإصلاح العسكري والثالثة لمناقشة الإصلاح الاقتصادي والإداري، والرابعة لمناقشة الإصلاح المالي، أما الخامسة وكانت أطول الجلسات فخصصت لقضية الحدود[63] . وسنقتصر في تحليلنا، على ما جاء في الجلسة الثانية والثالثة والرابعة.

1- الإصلاح العسكري

في بداية طرح المشروع الفرنسي حدث أخذ ورد بين الأعيان والسفير، الذي أصر على عدم تفصيل كل شيء أمام المجلس، في حين ذكره الحاضرون بأن السلطان «كلف أعيان الرعية بتلقي ذلك» كما اقترح قاضي فاس أن لايجيب الأعيان الا بعد تلقي جميع الاقتراحات الفرنسية.

ركز طايندي، على مسألة الأمن في السواحل المغربية وفي الحدود المغربية الشرقية مقترحا المبادرة بإصلاح أمورها، لأن الأجانب يطلبون الأمن لأنفسهم والحماية لتجارتهم، مشيرا الى بعض الحوادث التي وقعت بطنجة[64] وغيرها من الموانىء، وبمدينة فكيك في الحدود. ونظرا لذلك فلا بد للمغرب من اصلاح عسكري الهدف منه خلق جيش منظم قادر على حماية الأمن. وقد فصل السفير كيفية هذا الإصلاح العسكري[65]، بحيث تكون الوحدة هي الطابور الذي يضم 500 جندي للمشاة

61- جاء في رسالة المهدي الوزاني إلى الطيب الصبيحي باشا سلا ما يلي : فقد جاء نصراني الفرنسيس، ونزل هنا وفي أمس تاريخه أرسل المخزن إلى جماعة من أهل فاس وحضر معهم جماعة أيضا من أهل الآفاق والقضات هنا معهم أنا وسي العباس التازي وابن القرشي لا غير وتكلم ابن يعيش. . . ». الرسالة بتاريخ 18 ذي الحجة 1322 الموافق 23 فبراير 1905. وخ ص. قارن كذلك، طانيدي، م س ، ص : 246.

62- كناش خ ح رقم 777.

63- نفسه.

64- اختطاف الأمريكي Perdicaris ليلة 18 ماي 1904مع صهره الانجليزي Varly.

65- وضع مشروع الإصلاح العسكري في الأصل من طرف الضابط Fariau قائد البعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب ونشر هذا المشروع في : La nouvelle rev. 15, mars 1905 انظره في b. AF. Fr. 1905, P. 180.

و300 للمدفعية، وهذا التنظيم لابد له من الرجال الذين يقومون به ويحسنونه ويعرفون تداريبه. ـ وأولى العارفين بذلك دولة فرنسا فعندها أفراد من رعيتها المسلمين يعرفون ذلك. مقترحا إدخال عدد من الفرنسيين يكون لهم : «النفوذ في عدم تعطيل المونة ولا في طعام العسكر وملبوسه والمراقبة عليه»[66]. أما الهدف من الإصلاح في النهاية فهو «حصول الأمن وطاعة الإيالة وتقوية جانب المخزن». هذا ملخص الاقتراح الخاص بالاصلاح العسكري فما هو جواب الأعيان على هذا المطلب؟.

بالنسبة لمسألة الأمن في السواحل والحدود، أشاروا الى أن السبب في الاضطراب هو جرأة الأجانب الذين يجب أن يعتبروا بما حدث لـ Perdicares، الذي جعله المغاربة «مضحكة»، وحتى إذا عد اختطافه من عدم التنظيم فيجب أن يرد على السفير بأن ذلك على «نسق تنظيمه»، لأن دولته احتلت منطقة عيون بني مطهر[67] وهو يزعم أنها مجرد نقطة لاغير. كما يزعم بأن الاحتلال حدث بدون إذن الدولة. فكيف يدخل جيش أجنبي بعيدا عن الحدود بدون إذن دولته؟ وهل يساعد هذا التصرف على الاصلاح؟ أما عن شروط تنظيم الجيش وإدخال الأجانب فيه، فقد رفض الجيبيون رفضا باتا : «وأما ما أشار إليه من شروط التنظيم العسكري بالأجانب ولو كانوا من النطق بالفض (باللفظ) مسلمين جزائريين فلا يقبل ذلك أصلا، سيما وقد أضاف الكبراء منهم فرنصويون وختم بقوله يكون لهم النفوذ المطلق. فحاشا أن يكون لهم ذلك»[68].

وليس معنى هذا أن وفد مكناس رفض كل إصلاح عسكري، بل حبذ فكرة تقوية الجيش : «نعم ما أشار إليه من التقوية بالعساكر الموجودة فذلك أمر مسلم لقوله جل وعلا «واعدوا لهم ما استطعتم، وهذا إبانه».

إذن هناك اقتناع بالإصلاح العسكري ولكن المسألة هي كيف؟ وعلى يد من؟ وتلك هي المشكلة خاصة إذا علمنا أن هدف هذا الإصلاح بالنسبة للفرنسيين هو إخضاع الشعب، وتوفير الأمن للأجانب[68 مكرر].

66- كناش خ ح رقم 777.

67- في آواخر يونيو أقدمت حكومة الجزائر العامة على احتلال عين بن مطهر (بركنت) مما أدى إلى خلافات بين المغرب وفرنسا، وأكد للمغاربة الأهداف الحقيقية للفرنسيين.

68- كناش 777.

68'- صرح مولاي عبد العزيز لمراسل جريدة Le temps قائلا : يخطئ الناس عامة بالخارج، في تقدير عواطف شعبي، إنهم يقدمونه كشعب معاد لكل فكرة تعني إصلاحات نافعة للبلاد، إن هذا غير صحيح بالمرة، إن الإصلاحات النافعة مرغوب فيها، ليس من طرف المخزن فقط ولكن من طرف رعايانا أيضا».
B. AF. FR. 1905, P. 81.

2- الإصلاح الاقتصادي والاداري

تحدث السفير الفرنسي في الجلسة الثالثة (6 مارس 1905 - 29 حجة 1322) عن مسألة الإصلاحات الاقتصادية والإدارية.

1-2 الاصلاحات الاقتصادية

ركز طايندي على أن الهدف من هذه الإصلاحات، هو توفير المال للمخزن، والأمن، «واطمئنان التجار لأنهم في قلق»، أما ميادين الإصلاح الاقتصادي فقصرها على الموانئ. ويلاحظ أن المسألة المالية كانت من صميم الإصلاحات الاقتصادية لكنه أحالها للجلسة الرابعة التي انعقدت يوم 9 مارس 1905 - 2 محرم 1323.

2-2 ميادين الإصلاحات الاقتصادية

أكد السفير على الاهتمام بجبايات المراسي التي يقع فيها التدليس من طرف التجار فطالب بإصلاحها، وزجر المتعاطين للغش من التجار حتى تزداد مداخيل الجمارك. ثم تطرق لمسألة المراقبة المالية التي حصلت عليها الأبناك التي أقرضت المخزن سنة 1904، فأشار الى أنه رغم أن السلطان كلف أصحاب السلف بالمراقبة في الديوانات فإنهم يتشكون من عدم مشاركتهم الفعلية مع الأمناء[69] . وطالب بالسماح للمراقبين الأجانب بالشروع في عملهم مع الأمناء.

ومن جملة الاقتراحات الاقتصادية، طالب السفير الفرنسي بتوفير قوارب الوضع والوسق لتسهيل الأعمال التجارية بالموانئ، وبناء أرصفة بكل ميناء وجلب آلات الرفع والوضع، وبناء مخازن لحفظ السلع لأن الموجودة لم تعد كافية.

كما طالب بوضع خط تلغرافي يربط بين الموانئ لخدمة التجارة، وأشار الى فائدته بالنسبة للمخزن الذي يتمكن من الاطلاع على الأحوال بسرعة. واقترح بأن بلاده مستعدة لتقديم المساعدة في هذا المجال.

3-2 الإصلاح الإداري

ومما يتمم هذه الاصلاحات بالموانى، ضرورة القيام بإصلاحات إدارية فيها، وأهم ما أكد عليه السفير الفرنسي هو : ضرورة تولية عمال عقلاء وأكفاء. ويبدو أن السفير أحس

69- هذا يعني أن شروط المراقبة المالية التي فرضت على المغرب، لم يقبلها المغاربة مما يكذب الدعاية الواسعة، التي قام بها ممثل الأبناك بمساعدة وزارة الخارجية الفرنسية بكون المغاربة استقبلوا المراقبين بحفاوة سنة 1904. والواقع أن المراقبة المالية بالديوانات لم يبدأ تنفيذها إلا سنة 1907، على إثر اتفاق جديد حصل بين فرنسا والمغرب في يوليوز من نفس السنة يقضي بوضع مراقبين في الموانئ الثمانية المفتوحة للتجارة. انظر :
Victor Berti; les évenements de Casablanca, in France Outre-mer, (A.S.) 1953, P. 16

بأنه تدخل في شؤون لاتعنيه ولذلك استدرك قائلا :«للدولة الشريفة الحرية التامة في رعيتها تولي من أحبت وتعزل من أحبت، لكن الدولة الفرنسوية تطلب من الدولة الشريفة أن تلاحظ ما ذكر وتولي من فيهم أهلية، مختارون منتخبون يقومون بالوظائف».

ولكي يكون هذا الإصلاح تاما يحصل به الأمن للأجانب بالموانئ، أضاف السفير الفرنسي : «ومن الأمور الحبية التي هو على يقين منها أن المخزن يختارها : أن يكون بكل مدينة طائفة من البوليس في صفة العسكر، الذي ينظم هناك، غير متميزة، وتكون قريبة يطلع بها العامل على الأمور ولا يخفى عليه شيء بسببهم»[70].

ولما سأله الأعيان، هل يكونون أجانب أم غيرهم؟ أشار الى أنه «يكون لهم معلمان فرنصوي ومسلم يعلمانهم، حتى يتعلموا ويذهبان لحالهم».

3- الإصلاح المالي

أما المسألة المالية، أي كيفية توفير المال اللازم لكل هذه الاصلاحات وخاصة المال اللازم لتنظيم العسكر، فقد تعرض السفير :

أولا : لازمة السكة المغربية وأسباب انخفاضها المستمر بالنسبة للنقد الأجنبي وأرجع ذلك الى سببين :

1- مضاربة التجار الذين يقبلون على النقود المغربية في إبان الموسوقات، ويقل طلبهم عليها في فصل الشتاء فتنخفض قيمتها.

2- كثرة ضرب النقود مما أدى الى نقص قيمتها، فخسر المخزن في الصرف ما ربحه في الضرب.

أما الحل المقترح فهو :

- إيقاف ضرب النقود، والغاء عقد ضربها.
- إحداث بنك لضبط صرف السكة على أساس النقد الفرنسي والانجليزي.

واقترح منح امتياز إحداث البنك الى بنك باريز والبلاد المنخفضة، وقال ان مشروعه جاهز للدراسة[71].

ثانيا : أشار السفير الفرنسي الى بعض الأمور التي تساعد على توفير المال، فاقترح :

- إحداث ضرائب على البناءات.
- ضبط أملاك المخزن وأملاك الأحباس وضبط مداخيلها.
- إدخال ورقة التسريحات Passeport والتنبر.
- فرض واجبات على وسق السلع من ميناء لآخر.

70- كناش ح ح. 777، ص10.

71- نفس المصدر، ص 16-15، يلاحظ ان السلطان كان قد رفض شرط منح امتياز احداث البنك في عقد اقتراض 1904. S. Aulaire, Confessions, p. 101

هذه أهم النقط التي اقترحها السفير الفرنسي فيما يخص الاصلاحات الاقتصادية والادارية فما هو جواب الأعيان عنها؟

بخصوص مبدأ الإصلاح الاقتصادي و توفير الأمن للتجار، أجاب الأعيان بأن السلطان يعرف ضرورة ذلك ولكن الحال أغنى عن السؤال، مشيرين الى فتنة بوحمارة، وما كلفته البلاد من مصاريف ويعني هذا أن أمر الاصلاحات الاقتصادية، وتوفير الأمن والاطمئنان للأجانب والرعية أمر مرغوب فيه، لكن الأعيان أبدوا تحفظهم حول بعض المسائل.

فعن قلة المداخيل وحاجة المخزن للمال، إذ لم يبق بين يديه إلا ما اقترض ؛ أجاب الأعيان بأن هذا فضول من السفير ولا حجة له فيه، وما احتاج السلطان إلا بسبب ما حدث من فتن ناتجة عن محاولة إدخال السكة الحديدية والتلغراف[72] وأنه إذا انتهت فتنة بوحمارة فأي فائدة من هذا المال القليل الذي اقترضه السلطان والذي تعلل به السفير في كل جلسة[73].

وعن ضبط مدخول المراسي، استحسنوا ذلك لأنه أمر مهم خاصة ما يحدثه الأجانب من تهريب ويتبعهم المغاربة. أما قضية المراقبة المالية، فذكروا بأن هذا امر لم يسمع من قبل، وانما المعروف هو «أن المراقبين يبحثون من الخارج ويطلعون نائب الأبناك على ما يحدث، وللسلطان النظر في اثبات ما قاله أو إنكاره ويظهر أن مراده هو الخوض والظهور أمام الأجانب» أما توفير القوارب وإصلاح أرصفة الموانئ، فقبلوا أن يبادر المخزن بذلك لتفويت الفرصة على الأجانب، «وعلى كل حال يكون الرفق والأمان من الخدعة». وحول زيادة الخزائن قالوا :«إنه أمر مقبول إن دعت إليه الضرورة» وكذا «الخزائن العمومية التي يعطى عليها كراء الأرضية وهو أمر معروف بمصر».

هكذا نلاحظ أن الأعيان قبلوا بتحفظ كل هذه الاقتراحات التي تهم المسائل الاقتصادية، لكنهم رفضوا إقتراح إدخال التلغراف البحري، بحجة أنه أمر خفي. واشترطوا أن يكون المكلفون به علي يد المخزن، ولا يكون ذلك إلا بعد تعلمهم. كما رفضوا مسألة تنظيم البوليس بالمدن الداخلية لأن «الأمن فيها قائم بالبياتة، وأصحاب الدور فيهم كفاية». أما في المراسي فيمكن إحداثه ولكن يجب الحذر من دسائس الأجانب، لأن أمر البوليس والتلغراف أمر خطر وصعب، وهو «يحتاج الى طبخ ونفخ وتيقظ وأما الآن فلا منفعة لنا فيه»[74] يقول الأعيان.

72- اشارة الى محاولة مد خط حديدي بين مكناس وفاس، وما نتج عنها المشرفي، الحلل. ص 420 وما بعدها. والعروي : الأصول ص 346. A.L.

73- اقترض المغرب سنة 1904 –62.5 مليون فرنك، أخذت منها الأبناك الفائدة مسبقا والعمولة وقدرها حوالي 14 مليون فرنك، والباقي دفع منه قيمة قروض 1902 بفوائدها ولم يأخذ المخزن من أصل 62.5 مليون الا حوالي 20 مليون.

74- كناش خ.ج. رقم 777، ص 14.

أما الإصلاح الإداري وقضايا التولية والعزل، فردوا الأمر فيها لنظر السلطان. وحول إصلاح النقد، استحسن الأعيان اقتراح السفير واعتبروه : الاقتراح الوحيد الذي يدل على المحبة، واقترحوا بدورهم ايقاف سك النقود وخاصة النحاسية وأشاروا الى أنه إذا بقيت السكة في الانحطاط فربما يعسر في المستقبل ايجاد المال لدفع الديون . أما أمر البنك فرغم مخالفته للشرع - حسب الأعيان - فلا بد منه لأنه معروف عند جميع الدول الأجنبية والاسلامية. واقترحوا تأجيل أمره وأن تقع فيه فتوى من العلماء. كما اقترحوا تأجيل احداث Passeport وتركوا الخيار للسلطان في مسألة التنبر، لأنه يسهل المراسلات أو الاكتفاء بطابع البلدة.

وعن فرض العطاء من مرسى لأخرى، لاحظوا أن السفير يريد بذلك الدخول في كل شيء، لأن ذلك تمنعه الاتفاقيات، حتى إذا رفض الأجانب فإنه يزعم التفاوض معهم وهذه «من أعظم الدسائس».

وهكذا نلاحظ أن إجابات وفد مكناس في مجلس الأعيان تبرز الوعي والاطلاع والاعتدال الذي كان يغلب على اعضاء المجلس، فالوفد لايرفض الاقتراحات ولا يقبلها إلا بعد إظهار مساوئها ومحاسنها والإلماع الى الغايات الخفية التي يسعى إليها الفرنسيون من وراء بعض الاقتراحات[75] . ويبدو أن موقف الأعيان من مسألة البنك كان موقفا واقعيا، إذا علمنا أن من شروط بيعة مولاي عبد الحفيظ سنة 1907 عدم قبول أمر البنك الذي قرره عقد الجزيرة الخضراء سنة 1906.

4- النتائج

كان الإصلاح العسكري، هو العمود الفقري في المشروع الفرنسي، ولذلك كان محل مفاوضات مطولة بين مولاي عبد العزيز والسفير الفرنسي. وفي 12 أبريل 1905 أخبر ابن سليمان السفير الفرنسي بأن السلطان، يطلب أن يتعهد الفرنسيون، بسحب مدربيهم من كل مدينة يقرر المخزن أن يجعل فيها وحدات عسكرية منظمة من طرفه. فطلب السفير أن يعطى الفرنسيون مهلة 3 سنوات، لكن السلطان حدد المدة في 6 أشهر، ثم عرض المشروع كله على مجلس الأعيان في 24 أبريل.

أبدى الأعيان تخوفهم من أن إدخال مدربين أجانب باعداد كثيرة يمكن أن يؤدي إلى اضطرابات. وحرصا على استمرار العلاقات مع فرنسا، اقترحوا أن يحاط تنفيذ

75- يبدو ان المؤرخ عبد الرحمان بن زيدان المعروف باطلاعه على الوثائق المخزنية فاته الاطلاع على أجوبة مجلس الأعيان على مقترحات السفير الفرنسي، التي كانت كلها كتابية وعلى مستوى مشرف، ولذلك ساق احكاما متسرعة بخصوص موقف الأعيان بقوله : «فكانت هذه الجماعة لا يحسن اعضاؤها سؤالا ولا يفقهون جوابا».
أتحاف الأعلام الناس 1929، ج 1 ص 396.

التعهدات المتبادلة بضمانات فعالة وكافية، ولذلك أصر مولاي عبد العزيز على وجوب ضمانة دولية «لتعهد فرنسا بسحب مدربيها عندما يستطيع المخزن أن يضمن النظام بدونهم»[76]. ونتيجة لهذا الموقف لجأ الفرنسيون الى لغة التهديد، فاتهموا المغرب بالتنكر لحق الجوار والإساءة للحقوق الفرنسية. وعزز الفرنسيون تهديداتهم بالأفعال ؛ فتحركت قواتهم عبر الحدود الشرقية، وحجزوا المؤن والذخيرة المرسلة من طنجة الى لحلة المحاربة لبوحمارة، بل أخذوا يتعاملون معه، وأوقفوا كل تعاون مع السلطات المغربية[77].

أمام هذا التضييق كان رد فعل المغاربة حاسما، ففي 28 ماي تسلم السفير الفرنسي رسالة من وزير الخارجية تبرئ المخزن من الاتهامات الفرنسية، وتؤكد على رفض مجلس الأعيان لأية إصلاحات، تقوم بها دولة مهما كانت وحدها قبل أن يبحث مؤتمر دولي بطنجة مقدما هذه الإصلاحات، وأن السلطان لايمكنه أن يخالف رأي شعبه[78].

وهكذا رفض المشروع الفرنسي من الأساس. ودعا المغرب لعقد مؤتمر الجزيرة الخضراء[79]. لن نبحث كثيرا في أسباب هذا التحول لأنه في نظرنا، كان نتيجة منطقية، ولم يكن أمرا مفاجئا : لأن أسباب هذا التحول، تكمن في الموقف المعتدل والمتمهل للمخزن وفي تطور ردود الفعل المغربية عبر مراحل المفاوضات وفي عدم الالتزام بأي شيء إلا بعد دراسته دراسة عميقة، ومعرفة عواقبه، وهذا ما جعل المفاوضات تدوم حوالي 5 أشهر.

لقد أشار الحجوي[80] إلى أن فكرة المؤتمر أوحى بها السفير الألماني طاطنباخ الذي وصل لفاس في 13 مارس 1905. وهناك من يرجع فشل السفير الفرنسي الى تصرفات السفير نفسه الذي كان من دعاة استعمال القوة[81].

لكن مراجعة رسائل عبد الحكيم المزوغي، ورسالة ابن سعيد السابقة الذكر ومواقف الأعيان لاتترك مجالا للشك في أن المغاربة كانوا يعرفون إلى أين ينبغي أن تقف قافلة المطالب الفرنسية.

لقد فشل المشروع لأن هدفه كان واضحا للمغاربة منذ اليوم الأول للسفارة ؛ وهو فرض سيطرة الفرنسيين على المغاربة والتحكم في مصير البلاد بدل أصحابها

76- S.R T.O.C.p. 276-77

77- الحجوي، الرحلة ص 87-88.

78- S.R.T.O.C. p. 300
b.A.F. 1905. p. 250

79- L. Maurice, La politique marocaine de l'Allemagne, Paris 1916. p.17.

80- الرحلة الوجدية مخطوط ص 80.

81- C. Roux, op. cit, 189

الشرعيين[82]. وهذا ما نبه إليه كثير من المغاربة وحذروا منه، الأمر الذي جعل السلطان يخضع كل مطلب الى استشارة مجلس الأعيان[83]. وبعد دراسة المشروع ردت الوفود ردا يكاد يكون متشابها إلا ما كان من اختلاف في أسباب الرفض أو القبول للمقترحات. ويظهر أن ذلك الاختلاف راجع للتكوين الثقافي والمهني للأعضاء، أي أن أحكام الأمناء والتجار ليست هي أحكام الفقهاء ورجال الدين[84].

ومهما يكن من أمر، فقد كان مولاي عبد العزيز، مصمما على رفضه المشروع، الذي كان يهدف الى الحد من سيادته، والى الإساءة لاستقلال بلاده. ومما يدل على هذا التصميم، ويبرز أن القرار المغربي برفض المطالب الفرنسية كان قد اتخذ عن اقتناع بأن عواقب تلك المطالب سترهن مستقبل الشعب المغربي : الموقف الذي اتخذه مولاي عبد العزيز كَرَدّ على الضغوط الفرنسية عبر الحدود الشرقية[85]. فقد التجأ السلطان للشعب، وكتب من جديد رسائل للقبائل[86] يلخص فيها «بعض حال الوقت»، ويبين ما بذله المخزن من جهود في سبيل الدفاع عن استقلال البلاد ووحدتها، ويتهم حكام الجزائر الفرنسيين بالتطلع للاستيلاء على المغرب عن طريق اقتراح «أمور تضر» بالمغاربة، ويؤكد على أنهم «هم الممدون» لبوحمارة بما يتقوى به «قولا وفعلا» وإغراء «القبائل على متابعته عمدا لاجهلا». واثارة الفتن بين السكان وذلك بخلق «الأسباب التي يترتب عليها في الرعية الانحلال والاضطراب»، ثم التضييق على الجيش المغربي بوجدة بحجز الأسلحة والمؤن الموجهة اليه بحرا.

وبعد أن أكد على رفض المخزن للاقتراحات الفرنسية دعا القبائل إلى «التعاضد على الاتفاق»، وإلى مساعدة المخزن بالرجال والأموال لمواجهة « الخطب العظيم».

وفي آخر الرسالة يأمر السلطان القبائل بأن تنتخب من بين أعيانها وكبرائها من يكونون بمثابة نواب عنها لدى السلطان ليجتمعوا مع غيرهم من نواب القبائل والمدن

82- في 19 يناير 1905 صرح جورس Jaures في البرلمان بقوله : «عندما تطالب حكومة مثل فرنسا وحدها أمام السلطان هكذا، بهذه الاحتكارات المالية والبنكية والنقدية والتجارية والقيادة العسكرية فهي في الحقيقة تطلب من سلطان المغرب أن يقوم ببساطة بالدور الذي يقوم به الباي في تونس

C.A Julien, 1976, p 63-4 .

83- Ibid. p. 64

84- رفض وفد مكناس تنظيم البوليس بدعوى خطورة المسألة وبشرط إشراف المغاربة على ذلك، في حين رفض وقد آخر ذلك لان «طائفة البوليس الكائنة في صفة العسكر تطلع على حقائق الأمور، فانه لايمكننا منه الشرع الكريم».

«تعليقات على محادثات مجلس الأعيان» مخطوط خ. ح. رقم 5503. 3 ورقات.

85- شجع الفرنسيون التجار على التعامل مع اتباع بوحمارة، ولما وقعت بعض الحوادث، طالبوا بتعويضات كبيرة تزايدت بتزايد التعرض المغربي للمتعاملين مع الثائر. وقد كان محمد بن الحسن الحجوي مندوبا مكلفا بالعلاقات مع الفرنسيين بالمنطقة، ولما اعيته المطالب الفرنسية الهادفة الى التضييق على المغرب علق أمام حاكم مغنية بقوله : «إذا كان كل يوم هكذا فالإفلاس مضمون للمغرب» الرحلة، مصدر سابق، ص 91.

86- رسالة مطولة لقبائل بني مالك بالغرب مؤرخة ب27 ربيع الثاني، 1323موافق 1 يوليوز 1905، نسخة مصورة.

الأخرى التي كتب إليها في الموضوع[87] والهدف هو : التفاوض في كيفية علاج الأزمة التي حلت بالمغرب بسبب الضغوط الفرنسية والأزمة المالية. وللاطلاع على أحوال البلاد وحكومتها وكيفية مواجهتها للحوادث وليتفق الجميع «على توفر القوة الإسلامية وأسبابها». ثم وضح الأضرار التي ستصيب البلاد والعباد «إذا لم يبادر المغاربة للاتحاد والتعاون اما السلطان فقد أدى ما يجب عليه من «النصيحة الوافية».

بدون شك، لقد أصبح الوضع خطيرا، نتيجة لرفض مشروع «الإصلاحات» الفرنسي من طرف المغرب، وهذا كافي لإظهار حقيقة تلك «الإصلاحات» وما كانت تهدف إليه.

لكن ما نستفيده من هذه الرسالة الهامة، فيما يتعلق بموضوعنا، هو أن مجلس الأعيان ظل يعمل بجانب المخزن، وأن الدعوة جددت لإرسال مندوبين عن القبائل لمساعدة حكومة البلاد، على التفكير في كيفية مواجهة حالة البلاد، والضغوط الأجنبية.

ورغم أن الحجوي[88] يشير الى أن المجلس سرح بعد مؤتمر الجزيرة، دون أن يعاد استدعاؤه، فالواقع أن فريقا منه، وهو الذي يمثل العلماء والقضاة ظل على اتصال بالسلطان الذي اجتمع به إثر حوادث وجدة والدارالبيضاء[89]. وهذا الفريق هو الذي قام بدور كبير في أحداث بيعة مولاي عبد الحفيظ وعزل مولاي عبد العزيز سنة 1907.

ان مجلس الأعيان، الذي حاولنا، التعريف به، وبالنتائج التي توصل إليها، والآمال التي ولدها في قلوب المغاربة، كل ذلك شجع على التفكير في إصلاح دستوري مغربي مبكر، حيث قدم أول مشروع دستور مغربي في مذكرة[90] رفعها صاحبها الى مولاي عبد العزيز إثر مؤتمر الجزيرة 1906.

وقد تساءل الأستاذ الكبير علال الفاسي، عن حقيقة كاتب هذه المذكرة فلم يعثر على جواب، ورغم إشارته الى ما يوحي بأن الرجل طارئ على المغرب، فإنه أكد على أن صاحب المذكرة مغربي لكنه بحث من بين النخبة المغربية المعروفة فلم يعثر على أثر يدله على الكاتب[91].

87- قارن رسالة مماثلة للشاوية مؤرخة بآخر جمادى الأولى موافق آخر يوليوز 1905.
.A.G.P Martin, quatre siècles d'histoire marocaine, Pais, 1923, p. 420-423.

88- الرحلة، 81.

89- اجتمع المخزن مع بعض أعضاء مجلس الأعيان في غشت 1907، وكان على رأس اعضاء المجلس : محمد بن عبد الكبير الكتاني، والفقيه بن القرشي والفقيه القاضي الهواري، والفقيه بن الخياط، والفقيه المهدي الوزاني، والفقيه الصنهاجي، والفقيه العباس التازي، وهؤلاء هم الذين كانوا يمثلون العلماء والقضاة- محمد الباقر ص 188، كذلك هامش 61.

90- حللها الأستاذ علال الفاسي في حفريات عن الحركة الدستورية في المغرب قبل الحماية : مذكرة مرفوعة من كاتب مجهول الى جلالة م. عبد العزيز، سلسلة الجهاد الأكبر رقم 6.

91- حفريات ص 6.

ونريد هنا أن نثبت، مع كامل التحفظ، أن هذا الطارئ على المغرب، وهذا المغربي الذي يعرف البلاد المغربية واصطلاحاتها، يمكن أن يكون هو السيد عبد الحكيم المزوغي التونسي[92]. وقد رجحنا، هذه النتيجة اعتمادا على قراءة لبعض رسائله وبعد أن تأكدنا من ثقافته السياسية والقانونية، وتعرفنا على المهام التي كان يقوم بها بجانب النخبة الوطنية المتعلمة، والنصائح التي ما فتئ يسديها للسلطان، ولأعضاء دار النيابة[93].

V- خاتمة واستنتاجات عامة

تعرفنا من خلال ما سبق، على الوضعية السياسية والاجتماعية والفكرية التي قدم فيها مشروع الإصلاحات الفرنسية :

سياسيا كان المغرب يعيش أزمة دبلوماسية ناتجة عن الضغوط الفرنسية الهادفة للسيطرة عليه خاصة بعد اتفاق 8 أبريل 1904. وأزمة داخلية ناتجة عن انتفاضة بوحمارة، وعن العجز المالي المزمن. في هذه الظروف حاولت فرنسا فرض شروطها على المغرب، لكنها جوبهت بشروط داخلية لم تحسب لها الحساب.

فرغم تخلف المجتمع المغربي وجهله، ورغم فقره وضعف حكومته ؛ فقد علمته التجربة في علاقته مع الأروبيين، طيلة القرن 19، أن يحذرهم ويحذر أطماعهم. وقد تزعمت جماعة من المغاربة، على رأسها، ليس علماء الدين فقط - كما هو شائع عند الكثيرين - بل جماعة من الوطنيين وإن كانت قليلة العدد، الدعوة لمقاومة المشاريع الفرنسية، الهادفة لاستعمار البلاد باسم الإصلاح. ونبهت الى أن الإصلاح الحقيقي، هو الذي لايتعارض مع مصلحة الشعب، ويضمن مستقبله، داعية الى التعاون مع الدول الإسلامية لإصلاح بعض هياكل البلاد.

وقد اتضح من خلال الدراسة أن أصول هذا التفكير ليست مستوردة لا من الشرق ولا من الغرب ولكنها نابعة من وضعية داخلية، عرفت العديد من التجارب المريرة مع أجنبي قوي مصمم على خدمة مصالحه على حساب الشعب المغربي.

92- «هل واضع هذه الكراسة مغربي؟ ان ما تحتوي عليه من أفكار والطريقة التي كتبت بها وبعض المفردات الخاصة باللهجة المغربية كل ذلك يدل على أنه مغربي. . نعم هنالك في طليعة المذكرة جملة تدل على أن صاحبها طارئ على المغرب من إحدى البلدان المشرقية فقد جاء بعد الديباجة «أما بعد فلما تشرفت بالأقطار المغربية، وتطلعت على أحوال أهلها سرني ما رأيته منهم من اتحاد الجنس. . الخ» فهذه الفقرة تجعلنا نظن ان الكاتب طارئ على المغرب ولكنه استوطنه وأصبح يعتبر نفسه واحدا من أهله الذين يمكن أن يوجهوا للملك النصح» علال الفاسي، المصدر المذكور، نفس الصفحة.

93- جاء في رسالة من عبد الحكيم المزوغي الي السيد ابي بكر التطواني مؤرخة : 20 محرم 1322/ 6 أبريل 1904 مشيرا الى تطور الأحوال الداخلية في المغرب ما يلي :
«وقد نصحت ونبهت وترجمت وعرضت، فكان جزائي ما رأيت. . » انظر هامش 51.
[ملاحظة إضافية : أكد الباحث المغربي. محمد المنوني، على أن كاتب المذكرة هوالشيخ عبد الكريم مراد، مظاهر يقضة المغرب، 2، ص 406]

ولكن دون أن نسقط في التبرير، علينا أن نؤكد بأن التطورات السياسية والفكرية التي عرفها العالم في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين أصبحت مشاعة بين الناس، بحكم التوسع الاستعماري الأروبي وردود الفعل الوطنية، وخاصة في مشرق العالم العربي ومغربه. وأن الشروط الخاصة بالمغرب، كانت تهيء المجال للمغاربة المتعلمين، أن يتأثروا من الفكر الأروبي الذي يتعايش معهم في طنجة نسبيا، وأن يقارنوه بما حصل من تطور في بعض البلدان العربية التي عرفت نهضة مبكرة كمصر، سواء عن طريق الزيارة والاحتكاك أو عن طريق الحرص على الحصول على ما ينشر من جرائد عربية، كجريدة المنار والمؤيد.

وقد رأينا كيف تمكنت الحكومة المغربية، بتعاون مع مجلس الأعيان، وباستغلال الظروف الدولية أن تفشل المحاولات الفرنسية الرامية للهيمنة على البلاد تحت غطاء الإصلاح.

لكن ما ينبغي أن يثير الانتباه، هو لماذا عارض المغاربة برنامجا يهدف للإصلاح؟ وهذا يدفعنا للتساؤل عن حقيقة ذلك البرنامج؟ وهل كان المغاربة يفضلون الجمود والمحافظة وهم يعلمون فوائد الإصلاح؟ يرجع بعض الأجانب[94] فشل المشروع الفرنسي الى معارضة ما سموه بالحزب الديني المحافظ والمعادي لكل إصلاح بل والى صراع هذا الحزب مع الحزب التقدمي. ولايكلف هؤلاء الكتاب أنفسهم عناء تبيين ما هو الحزب التقدمي وما هو رأيه. لأنهم لو حاولوا فلن يعثروا إلا على حزب واحد يضم كل المغاربة، سياسيين ورجال دين وعلماء وأعيان، كلهم عارضوا الاقتراحات الفرنسية التي كانت تهدف الى تجريدهم مما بأيديهم من سيادة وسلطة ونفوذ واستقلال في بلادهم لفائدة الأجنبي.

ونظرة على ميادين الإصلاحات المقترحة توضح ما ذهبنا إليه :

فبواسطة الإصلاح العسكري، كان الفرنسيون يهدفون الى ضمان تدخلهم من ردود فعل وطنية محتملة تكلفهم غاليا، ولكن بخلق نواة لجيش يتحكم فيه الفرنسيون، يمكنهم فرض شروطهم في مختلف الميادين من موقف قوي.

وقد تنبه أعضاء المجلس والمخزن لهذه الخطورة، فرفضوا هذا الاقتراح رفضا باتا، وكان ذلك سببا لإفشال البرنامج جميعه.

أما الإصلاح الإداري : فقد اهتم بأمن الموانئ لضمان أمن التجار الأروبيين وتسهيل عملياتهم الاستغلالية على حساب الشعب، وكان ذلك يعني عند المغاربة مزيدا من التوافد الأجنبي، وتوسيعا لامتيازات الأروبيين فلم يقبلوه. في

94- A.M. 1905. T. III P. 141

حين أن الإصلاحات الاقتصادية، كان هدفها واضح المنفعة للرأسماليين الأجانب والمؤسسات الاستعمارية العاملة على إخضاع المغرب للاستغلال المنظم. وإذا ربطنا بين هذه الأهداف، فالنتيجة ستكون فوزا استراتيجيا للامبريالية الفرنسية.

وهكذا تهتم هذه الإصلاحات المقترحة من الخارج، بمصالح الأجنبي، فلا تهتم إلا بالمراسي وتقترح إدخال التلغراف لتسهيل المبادلات بها، وحفظ الأمن بواسطة إدارة «عاقلة» متفتحة على الأجنبي، غير معرقلة لتصرفاته أي إدارة متواطئة.

وكثيرا ما اتهم الأجانب الموظفين المغاربة، بالتعصب وبالضعف وبالتواطؤ مع عناصر الشغب ؛ أي أن الموظفين الذين كانوا يحرصون على مصالح بلادهم ويبدون وطنيتهم كانوا في نظر الأجانب متعصبين معرقلين للإصلاح يجب عزلهم.

في الواقع لم تكن هذه الأمور خافية، فقد تمكن المغاربة من تحديد الغاية من المشروع الفرنسي، عن طريق دراسة ذلك المشروع نقطة نقطة أولا من طرف السلطان ومعاونيه وثانيا من طرف مجلس الأعيان ثم ردوا كتابة على كل نقطة. ومن خلال أجوبة وفد مكناس، تبين أن مجلس الأعيان قام بدوره، وأدلى أعضاؤه بأفكارهم وملاحظاتهم، حسب إمكانياتهم وتكوينهم وإطلاعهم. ويبدو من خلال الأجوبة أن أصحابها كانوا على قدر من النضج والتفهم لواقع بلادهم، فهم لم يرفضوا جميع اقتراحات الإصلاح، بل وافقوا على بعضها ورفضوا بعضها الآخر.

وقد يذهب الظن بالكثيرين الى أن موقف الأعيان والعلماء، كان مجرد موقف لرجال دين، ذوي نظرة تقليدية محافظة. لكن الباحث عندما يلاحظ الهجوم الموجه للفرنسيين، بحكم أنهم الطامعون في احتلال البلاد، والعاملون لذلك بشتى وسائل الترغيب والترهيب. وتحليلهم لعلاقة المغاربة مع الأجانب وملاحظتهم أن التقدم الحقيقي والإصلاح الحقيقي ينبغي أن يبدأ من الأساس أي من التوعية والمعرفة للجميع، حتى تخلق التربة الصالحة لنبتة الإصلاح والتطور، ودعوتهم الى معارضة العدو المتربص، والتوجه الى دول إسلامية لطلب المساعدة ؛ عندما يتأكد كل هذا لايبقى مجال للشك، في أن ذلك الموقف كان موقفا وطنيا واعيا بالمصير، تحدوه الغيرة الدينية التي كانت تترجم الحمية الوطنية، في صراع شعب يريد المحافظة على استقلاله في مواجهة مد القوة الأروبية المتعاظم. ومن البديهي أن البديل كان هو التسليم للاحتلال[95].

95- لقد كتب g. Maura عن مقاومة الشعب المغربي للتدخل الأوربي ودعا الى إلغاء "القانون القرآني" وفصل المغاربة عن الشريعة الاسلامية، إذا أراد الأروبيون أن يتدخلوا للمغرب سلميا ودون مقاومة.

Gabrial Maura, La question marocaine au point de vue Espagnol, Traduit de l'espagnol par Henri Blanchard, challamel, Paris 1911, p. 186.

بل أشار صراحة الى قلع الاسلام من المغرب، انظر ص 197.

وإذا كان لكل مقام مقال - كما يقال- ولكل عصر رجال، فإن رجال ذلك العصر لم يكن بيدهم من الوسائل للدفاع عن الذات، إلا تلك المواقف وتلك الطرق. وهي مواقف وطرق لم تكن متأخرة عن زمانها ومحيطها العربي الإسلامي أو الافريقي الأسيوي.

وعلى كل حال، فإن المغاربة كانوا بين خيارين أحسنهما شر :

أولا : قبول اقتراحات الفرنسيين حول الإصلاح، ومعنى ذلك تفويت سيادة البلاد والسلطان للأجنبي، والخضوع لتحجير المحتل، وفي ذلك خسارة منظورة لا يستطيع أي امرئ تحمل مسؤوليتها سيما وذكريات تصرف الأجانب لاتزال آثارها ماثلة في أذهان الشعب والمخزن[96].

ثانيا : رفض الاقتراحات والتشبث بممارسة السيادة الوطنية والاستقلال الوطني، ومعنى ذلك استمرار الضعف والتخلف وإثارة تنافس الأجانب على استغلال البلاد، وإثارة المتاعب لها. لقد كان الحل الأخير أهون الشرين، في فترة انتقالية، ريثما تهيأ الظروف الداخلية، ويقبل الشعب اقتراحات الأجانب، وأملا في انقاذ يأتي من الخارج عن طريق عون دولي لصالح الجميع[97]، ولذلك اقترح انعقاد مؤتمر دولي.

لكننا نعلم أن الأوضاع الداخلية استمرت في التدهور بفعل التدخل الأوروبي السافر في الشؤون الداخلية. وأن الأوروبيين لم يساعدوا المغرب، وإنما اتفقوا على حسابه[98].

96- (ثم إن من عوائق نجاح التنظيمات في سائر الممالك الاسلامية تقاعس الدول الأوروباوية عن إدخال رعاياهم المستوطنين بها تحت أحكامها : استنادا للشروط القديمة التي لاتليق بهذا الوقت بل لا ينبغي أن تسمى شروطا لانبنائها على ما يخل بالشرط. وعلى فرض تسليم بعض الشروط وتسليم ما يوجب دوامها فإنهم لايقفون عند نصها بل يستخرجون منها ما ليس فيها مما هو مناف لحقوق المساواة بين الأمم).

خير الدين التونسي، مقدمة كتاب أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، تحقيق ودراسة الدكتور معن زيادة، بيروت، 1978، ص 152-153.

هنا يمكن أن تثار قضية الاصلاح من الداخل أو انتظار مساعدة الغير ؛ وبالتالي إشكالية الاصلاح بين اقتراحات

97- الأجانب ومصالح الوطن. وهل ينبغي أن يظل المرء متلهيا بالماضي حتى يطرق عليه الباب، وعند ذلك ينتفض ويحاول أن يرقع الخروق، أم يجب أن تكون الشعوب مستعدة باستمرار لتلقف مااستجد في الحياة من علوم وتقنية ومعارف، في كل مجالات التطور البشري، وبذلك تستطيع أن تتجنب عنف التحولات

98- وعواقب التغيرات المفروضة !

لما كانت نتائج مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906 مخالفة لما أمله المغرب رفضها المغاربة وتوقف مولاي عبد العزيز عن توقيع عقد الجزيرة ولم يوقعه الا بعد ضغوط أجنبية مارستها عليه جميع الدول بما فيها ألمانيا.

جاء في رسالة من أحمد بن محمد الطريس الذي كان ينوب عن أبيه، موجهة لوزير الخارجية عبد الكريم بن سليمان :

«فيومه ورد علينا لدار النيابة باشدور الألمان، الدكتور روزن (Rozen) وأخبرنا على لسان دولته بأن من المصلحة للحضرة الشريفة أن توافق على ما قرره المؤتمر بالجزيرات، وانه لا يناسبه الآن تبديل شيء مما قرره الدول». الرسالة مؤرخة ب 10 صفر 1324/ 5 أبريل 1906 كناش خ. ج. ك 2720 ص 92.

ومعنى ذلك، أن الظروف الموضوعية لم تكن مهيأة للإصلاح في المغرب لا داخليا ولا خارجيا[99]. وأصبح من المنتظر فرض التغيير من الخارج. وذلك ما حدث بقبول السلطان عبد الحفيظ للحماية. لكنه ما قبلها إلا بعد تقليبه لكل وجوه الاحتمالات، وبعد خروجه بتحليل للموقف وتبرير له بأن «داء العطب قديم»[100]، لم يبدأ معه هو! وتبقى مسألة البحث عن جذور العطب من اختصاص المغاربة أجمعين.

بيانات :

و.خ.ح. وثائق الخزانة الحسنية

و.ع.س. وثائق العربي بنسعيد

و.خ.ص. وثائق الخزانة الصبيحية.

A.G.P. : Archives du ministère de la guerre, Vincennes, Paris

A.M. : Archives marocaines.

B.A.F. : Bulletin de l'Afrique Française.

G.P. : Grosse Politik.

99- ظل الأوروبيون طيلة القرن 19 يعارضون كل اصلاح حقيقي هادف للنهوض بالشعب المغربي راجع
J.L. Miège, Le Maroc et l'europe, 1830 - 1894, Paris 1962, T. III. p. 129.30

100- «داء العطب قديم»عنوان لكتاب في التاريخ ألفه مولاي عبد الحفيظ حاول فيه أن يبسط الأسباب التي جعلته يقبل التعاون مع الأجانب مبرهنا على أنه ليس البادئ وإنما سبقه ملوك آخرون استعانوا بالأجنبي، وموضحا الأسباب الحقيقية الموضوعية التي أدت إلى تلك النتيجة.

عبد الحكيم التونسي

أو نموذج مغمور من التضامن بين المغاربة والتونسيين لمقاومة التدخل الاستعماري بالمغرب في بداية القرن العشرين*

تقديم

تهتم هذه الدراسة، بجهود شخصية سياسية فذة في عالم الوطنية والغيرة الاسلامية، ومقاومة الدسائس الاستعمارية ضد المغرب. ولإدراك أهمية الجهود التي بذلها عبد الحكيم التونسي، بتعاون مع إخوانه المغاربة، للصمود في وجه الضغوط الفرنسية خاصة، وتقدير تلك الجهود حق قدرها، يجدر بنا، أن نلم بالوسط التونسي، الذي نشأ فيه الرجل وتكون، والوسط المغربي، الذي عمل فيه وجاهد بقلمه وفكره. وبعد ذلك، نتعرف على موقف الأوساط الاستعمارية من الرجل.

ومن خلال التعرف على الدور الخطير، الذي قام به عبد الحكيم لفضح المشاريع الاستعمارية، يمكننا أن نطلع على نموذج من التلاحم بين أبناء المغرب الكبير، باعتبارهم ينتمون لأمة واحدة في مواجهة الغزو الأجنبي. وأن نلاحظ -كذلك- أن عبد الحكيم التونسي، يمثل النموذج الذي تختفي فيه الفوارق بين ما هو تونسي وما هو مغربي. ويجسد عمله بالمغرب، التضامن الطبيعي الذي تفرضه وحدة المصير ووحدة العقيدة.

I- ظروف النشأة والتكوين

1- تونس في مواجهة التحدي الاستعماري

استفادت تونس من توفرها على نخبة من الرجال المصلحين، الذين انفتحوا على العلوم العصرية، خلال القرن الماضي، ويأتي على رأس هؤلاء الوزير المصلح، خير الدين التونسي، أب النهضة التونسية الحديثة[1].

---

* ساهم المؤلف بهذه الدراسة ؛ في أعمال الجامعة الشتوية، المنعقدة بمدينة يفرن. بتاريخ 1986، تحت عنوان : مجهودات واسهامات الأجيال السالفة عبر التاريخ في بناء المغرب العربي.

1- انظر عنه أحمد أمين، زعماء الاصلاح في العصر الحديث. دار الكتاب العربي، بيروت. د. ر. ت. ص 146-183 الدكتور معن زيادة، مقدمة كتاب أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، دراسة وتحقيق، دار الطليعة، بيروت 1978. ص 9-22 وص 32-43.

وقد وجدت هذه النخبة الميدان مفتوحا لعملها، نتيجة للاصلاحات التي سلكها بايات تونس، منذ 1830 [2]، بتأثير مما كان يجري بالدولة العثمانية - بدون شك - وبتأثير من مطالب القناصل الأجانب، والضغط الاستعماري الفرنسي بالجزائر.

ولئن كانت عاقبة تلك الاصلاحات، هي صرف الأموال الطائلة، وإفلاس مالية الدولة التي فرضت عليها المراقبة المالية الأجنبية، بواسطة «اللجنة المالية العالمية» سنة 1869 ؛ فإن ما صاحب تلك الاصلاحات من تطورات اجتماعية[3]، وضغوط خارجية، قد نبهت التونسيين منذ وقت مبكر الى ضرورة الاصلاح، والتغيير، لمواجهة تحديات الحضارة الأوروبية والأطماع الاستعمارية.

وهكذا سلك خير الدين، منذ أن أصبح رئيسا للوزارة سنة 1873، سياسة إصلاحية، كان الهدف منها انقاذ البلاد من هوة الإفلاس وخطر السقوط. وقد تميزت إصلاحات خير الدين، بأصالتها وفعاليتها لو كتب لها الاستمرار. فقد اهتم هذا المصلح الكبير بنشر التعليم، لتهيء الأرضية الاجتماعية والعقلية لنجاح كل إصلاح[4]. وهكذا اهتم بالتعليم التقليدي، بجامع الزيتونة، حيث نظمه وطوره، لكنه لم يكتف بذلك، بل أسس المدرسة الصادقية سنة 1875، لتكون بمثابة ثانوية عصرية لتدريس العلوم الرياضية والطبيعية، والتاريخ والجغرافية واللغات الأجنبية مثل الايطالية والفرنسية والتركية.

بيد أن دسائس الاستعمار، وتناقضات الطبقة الحاكمة، كانت بالمرصاد لهذه التجربة، فانتهى خير الدين سنة 1877. وسرعان ما أصبحت تونس هدفا لتنافس الاطماع الاستعمارية ؛ وبعد صراع حاد بين ايطاليا وفرنسا، تمكنت هذه الأخيرة من بسط حمايتها سنة 1881 [5].

2- النهضة الثقافية

قاوم التونسيون المحتلين لفترة وجيزة، في ميدان المعركة، بيد أن البذرة التي زرعها خير الدين، كانت تنمو، وأخذ تلاميذ المدرسة الصادقية - الذين مثلوا الرعيل الأول

2- خاصة الباي أحمد (1837-1855)، الذي كان متأثرا بمحمد علي وقام بعدة إصلاحات في ميادين الجيش والاقتصاد والتعليم.

3- مثل ثورة ابن غذاهم سنة 1864، قارن : الانتفاضات الشعبية والحركات التحررية في تونس بين سنتي 1800 و1852 ، الدار التونسية للنشر، 1983 .

4- لاحظ محمد المشرفي ذلك بمناسبة الاصلاح الجبائي الذي أدخل للمغرب بنصيحة الأجانب سنة 1901 فقال : «ولو أرادت (انجلترا) النصيحة الحقيقية دون دسيسة لأشارت عليها (دولة المغرب) بادخال العلوم الرياضية لوطنها وبناء المدارس لقراءتها وتدريسها. وبثها في المدن والقرى. . » محمد المشرفي، الحلل البهية في تاريخ ملوك الدولة العلوية، مخطوط الخزانة العامة بالرباط. د 1463 ص. 421.

5- راجع، الدكتور عبد الرحمان تشايجي، المسألة التونسية والسياسية العثمانية 1881-1913 تعريب عبد الجليل التميمي، دار الكتب الشرقية، 1973.
- على المحجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس. 1986.

لحركة التجديد التونسي[6] – على عاتقهم مسؤولية الدفاع عن كيان الأمة التونسية، ونشر الوعي بين أبنائها.

وهكذا عملت النخبة التونسية المثقفة، على نشر الاصلاح الثقافي، بالاعتماد على التعليم والصحافة. ففي سنة 1888، أسس المثقفون التونسيون جمعية أطلقوا عليها اسم «الحاضرة» وأصدروا جريدة ناطقة باسمها، تحمل نفس الاسم، وهي جريدة أسبوعية شبه رسمية، إسلامية النزعة معتدلة الاتجاه، وقد عكست هذه الجريدة أصداء التطورات ببلدان المغرب العربي، وساهمت مع مجلات عربية أخرى في نشر الاصلاح والوعي بين المسلمين لمواجهة أخطار الاستعمار[7].

ولقد أتت جهود النخبة التونسية المستنيرة أكلها، فأكسبت البلاد فئة مثقفة ثقافة عصرية، تميزت بالنشاط والعطاء. والملاحظ أن المعمرين عارضوا منذ البداية تعليم التونسيين ونددوا بإقبالهم المتزايد على المدارس. ونتيجة لهذا الوضع، ونتيجة لسيطرة المحتلين على مرافق البلاد واستغلالها لصالحهم، هاجر كثير من التونسيين خارج بلادهم، الى الدولة العثمانية أو مصر. ومن هؤلاء المهاجرين، عبد الحكيم التونسي، الذي فضل الهجرة للمغرب الأقصى، باعتباره الدولة التي استطاعت أن تصمد في وجه تكالب الاستعمار الفرنسي الذي احتل الجزائر وتونس.

هذه بعض ملامح النهضة الثقافية للوسط الذي خرج منه عبد الحكيم، فكيف كانت حالة الوسط الذي انتقل اليه.

II- صمود المغرب في وجه التدخل الاجنبي

الملاحظ أن المغرب، ظل محافظا على هياكله السياسية والاجتماعية التقليدية، كرد فعل على عوامل التدخل الاجنبي. فلم يكن يسمح ببعض التجديدات إلا في حدود معينة، حيث يتمكن من مراقبة تأثيرات التسرب الأوربي المتزايدة.

وتجدر الاشارة الى أن السلطان مولاي الحسن الذي حكم من 1873 الى 1894، قد بذل جهودا مضاعفة لتدعيم موقف المغرب تجاه أوربا. فقد حاول سلوك سياسة الاصلاح، فأرسل البعثات التدريبية للخارج، وجلب مدربين عسكريين أوربيين، واستورد الأسلحة، وأنشأ بعض المعامل لصنعها. إلا أن هذه الجهود ذهبت أدراج

6- قارن، شارل أندري جوليان، المعمرون الفرنسيون، وحركة الشباب التونسي. تعريب محمد مزالي والبشير بن سلامة. الشركة التونسية للتوزيع والنشر، د. ت.

7- كان بعض المغاربة يكتبون فيها، وكانت تردد ما تكتبه مجلة المنار وغيرها من الجرائد المصرية في إطار الدعوة الى الجامعة الاسلامية التي ناضل من أجلها جمال الدين الأفغاني.
كما كانت جريدة المنار تقرأ بالمغرب، وفيها توجيهات باصلاح المعارف والاعتناء بتنظيم قوة عسكرية قادرة على حماية البلاد المغربية.

الرياح، نظرا لكون المستعمرين الطامعين في البلاد، وقفوا لها بالمرصاد أولا ؛ ونظرا لانعدام أرضية ثقافية مساعدة قبل كل شيء[8].

وبموت هذا السلطان الحازم، دخل المغرب، في فترة انتقالية، مع عهد صدارة الحاجب أحمد بن موسى البخاري، الذي حجر على السلطان الشاب مولاي عبد العزيز من 1894 الى 1900. وقد تميز عهد أبا احْمد، بسلوك سياسة متشددة داخليا وخارجيا، أخفت كثيرا من التناقضات الى حين.

وهكذا دخل المغرب، بعد موته، في عهد جديد، ازداد فيه الضغط العسكري الفرنسي، والحصار الدبلوماسي، بالموازاة مع تدهور الأوضاع الداخلية. وأمام هذه الوضعية، التي أخذت تنذر بالأزمة، حاول مخزن مولاي عبد العزيز، الذي خرج من انقاض عهد أبا احمد، أن يسلك سياسة تهدف للاصلاح. وهنا تجدر الاشارة للاستشارات الواسعة التي نظمت، واستمع فيها لآراء بعض السياسيين والعلماء. والى السفارات التي أرسلت للدول الأوربية، لطلب المساندة والعون لسياسة المخزن الجديد[9].

لانريد أن نتتبع ما آلت إليه تلك السفارات، ولا العواقب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لمحاولات الاصلاح ؛ بل تكفينا الاشارة، الى أن الضغط الاستعماري ازداد، وأصبح أكثر إلحاحا، إذ وضعت الأوساط الاستعمارية الفرنسية، التي أصبح يتزعمها وزير الخارجية الفرنسي «دلكاسي»، نصب عينها إتمام احتلال بلدان المغرب الكبير. وفي هذا الاطار تدخل الاتفاقيات التي عقدت مع المغرب سنتي 1901-1902، ومع إيطاليا وانجلترا واسبانيا بعد ذلك بقليل[10].

هذا هو الوسط الذي اطلع عليه عبد الحكيم والتحق فيه بالمخزن وكان له نصيب وافر، في بذل المشورة والنصيحة والجهاد بالقلم.

III- من هو عبد الحكيم

ولد عبد الحكيم بن محمد بن عبد الحكيم بتونس العاصمة، وتلقى تعليمه ببلاده، ثم أكمل دراسته بمصر[11]. لانتوفر – الآن– على ما يفيدنا حول نوع هذه الدراسة، غير أن رسائله – الى أصدقائه المغاربة – التي اتخذناها مصدرا أساسيا لهذه الدراسة، تبين بما

8- كان المغرب متأخرا عن تونس، في ميدان إصلاح التعليم، فلم تظهر به نخبة مثقفة ثقافة عصرية مثل التي عرفتها تونس. وإذا كانت النهضة الثقافية بمصر وتونس ثمرة لجهود بعض الرواد، الذين درسوا بأوربا مثل رفاعة الطهطاوي، وخير الدين، فإن المغرب لم ينعم بأمثالهما، خاصة في ميدان إنشاء المدارس العصرية.

9- قارن علال الخديمي حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية 1907 - 1908، رسالة دبلوم الدراسات العليا كلية الآداب – الرباط 1985

10- خاصة الاتفاق الودي (8 أبريل 1904)، الذي أطلق يد فرنسا في المغرب، فكان لذلك عواقب سياسية وعسكرية، بين البلدين المرجع أعلاه ح 1 ص. 45-64.

11- عن رواية شفاهية. أوردها محمد المنوني، في مظاهر يقظة المغرب الحديث، ج 2، ص 574-575.

لا يدع مجالا للشك، أن الرجل حصل ثقافة سياسية وقانونية رفيعة المستوى[12]. زيادة على معرفته باللغة الفرنسية والإنجليزية. ونظرا لذلك، فقد كان على خبرة تامة بمعطيات السياسة الدولية في بداية القرن العشرين ووضع هذه الخبرة، في خدمة بلده الثاني المغرب، في مواجهة الضغوط والمشاريع الفرنسية خاصة، وفضح نواياها في الوقت المناسب.

هاجر عبد الحكيم مع أبيه وبعض إخوته الى المغرب، في أواخر عهد مولاي الحسن (حوالي سنة 1894)، وسكنت أسرته بمدينة مراكش. ومن الجدير بالذكر، أنه انتسب الى امزوغة بنواحي أمزميز قرب مراكش، وادعى أن أصله مغربي من جهة أبيه، الذي كان قد هاجر لتونس. ولسنا في حاجة الى مناقشة، هذا الادعاء، الذي أدلى به الرجل، عندما حاول الفرنسيون نفيه من المغرب، بل نبادر الى القول : إن عبد الحكيم، قد قضى بقية حياته بمراكش، التي توفي فيها أبوه سنة 1902 [13]. وأنه تزوج إحدى بنات عباس بنداود، باشا مراكش. وكان يشتغل في عهد الحماية، بالمحاماة وظل مثالا للاستقامة ومساعدة الضعفاء الى وفاته سنة 1932 [14].

1- التحاقه بالمخزن

لانعلم الكيفية التي التحق بها عبد الحكيم بالمخزن، ولكن من خلال رسائله، نعرف أن التاريخ الذي التحق فيه بالمخزن هو سنة 1899. ونظرا لثقافة الرجل، ومعارضته الشديدة للمطامع الفرنسية، فسرعان ما كون له أصدقاء، داخل المخزن وخارجه، نذكر من هؤلاء عبد الله بن سعيد، الأمين عبد السلام التازي الرباطي، النائب محمد الطريس، الوزير المهدي المنبهي، الكاتب أبي بكر التطواني، الفقيه الشيخ محمد الكتاني، التاجر الركينة التطواني وغير هولاء. . .

أما الوظيف الذي كان يشغله، فيبدو أنه لم يكن وظيفا رسميا معروفا. وربما كان ذلك نتيجة لأسباب سياسية. ومن خلال رسائله، نتأكد من دوره كمستشار للسلطان وللوزير المهدي المنبهي قبل عزله. كما كان في الوقت نفسه يطلع أصدقاءه، على كل التطورات السياسية، ويستشيرونه في كل ما يهم العلاقات الخارجية، ومطالب الدول الاستعمارية.

كان عبد الحكيم التونسي عنصرا نشيطا في مقاومة الأطماع الفرنسية، وفضح مشاريعها. وقد كون مع أصدقائه الذين تعرفنا على بعضهم، نخبة وطنية معادية للتدخل الفرنسي. ومحبذة للتعاون مع الدول الاسلامية مثل تركيا[15].

12- مجموعة من الرسائل الهامة، حول مواضيع شتى تتعلق بالتدخل الفرنسي وكيفية مواجهته، الأصول محفوظة عند الحاج العربي بن سعيد، الذي كان أبوه عبد الله بن سعيد احد الوطنيين القلائل الذين استعانوا بعبد الحكيم واستعان بهم في مواجهة الضغوط الأجنبية.

13- رسائل عبد الحكيم.

14- مرجع الملاحظة (11)

15- كان عبد الحكيم يكلف احيانا بمهام سرية، خارج المغرب بأوربا وبالدولة العثمانية. مثل ما حدث سنة 1902.

2- نماذج من مواقف عبد الحكيم من قضايا التدخل الفرنسي

لايتسع المجال لتفصيل هذه المواقف، لكننا حرصنا على التعرف على بعضها باختصار، حتى نعلم اقتدار الرجل وفهمه العميق لمجريات السياسة في وقته، واطلاعه على أحكام القوانين الدولية.

أ - قضية الحماية والمحاكم القنصلية : هذه قضية كانت لها عواقب سياسية وقانونية واجتماعية واقتصادية ونفسية، على المغاربة. وقد نبه عبد الحكيم في رسائله بمرارة، الى إهمال المخزن لهذه القضية وتضييعه لحقوق المغاربة، في مواجهة تعسفات الأجانب. وقال بالحرف[16] :

«إن نواب الأجناس يحكمون في رعية سيدنا نصره الله بدون وجه، بل بمجرد قول شفاهي، يبعثون به للعامل فيعمل بمقتضاه بدون تعقب ولا نظر، هذا إذا كان الطالب أجنبيا[17]. وأما إذا كان من رعية سيدنا فإن حقه ضاع إلى يوم القيامة. والأجنبي المتعدي لا يلحقه حكم أبدا، لان القائم بالحقوق في حكم المعدوم. والدليل على ما ذكرته لكم، أنكم لو تصفحتم دفاتر الفيسينات[18] بأجمعهم ما وجدتم فيها دعوة مسلم من الرعية يطلب محميا. فهل يتصور في العقل أن المسلم دائما ظالما. كلا بل في الغالب يكون مظلوما لكن من يقف له علي حق».

ب- قضية الصحة والمساجين : لقد عارض عبد الحكيم مطالب الأوربيين بتكليفهم بمؤونة المساجين في المراسي، دون أن يطلبوا من المخزن تعويضا. إذ بين أن هذا الطلب، يدخل فيه المعالجة و «رفع الأغلال»، والقيام بحقوق من يكون مظلوما، الى أن ينتهي الأمر الى مشاركة الولاة للمغاربة في التصرف. بل إلى أخطر من ذلك. وضرب مثلا بما أحدثه الاوربيون في مسألة الصحة، التي «أخذوها تحت عنوان حفظ الصحة فبلغوا بها الى ما تعلمونه»[19].

ج - قضية السكة أو العملة : أما انهيار قيمة العملة المغربية كنتيجة للارتباط بالعملات الأجنبية، خاصة الاسبانية التي عرفت - بدورها - انهيارا في قيمتها أواخر القرن الماضي مما أدى الى تضرر المغرب. فقال عبد الحكيم عنها : إن السكة «من

16- في رسالة موجهة الى عبد الله بن سعيد الذي كان مكلفا بفصل بعض الدعاوي الناتجة عن الحمايات. الرسالة مؤرخة، 13 جمادى الثانية 1316 الموافق 29 أكتوبر 1898.

17- من الامتيازات القانونية التي حصل عليها الأجانب بمقتضى اتفاقية 1856 بين المغرب وانجلترا، ان القنصل يكون هو الحاكم اذا تعلق الأمر بالأجانب واذا كان المتهم انجليزيا، أما إذا كان المتهم مغربيا فترفع القضية للحاكم المغربي، الذي كان مفروضا عليه أن ينصف المدعي الأجنبي أو محميه مهما كان الأمر.

18- المقصود المفوضيات الأجنبية بطنجة، والكلمة ترجمة حرفية من الاسبانية.

19- الرسالة المذكورة في الملاحظة (16) والاشارة الى ما اقدم عليه « المجلس الدولي» بطنجة من تحجير على المخزن في بلاده، حيث كان السفراء الأجانب يتصرفون في المغاربة - خاصة الحجاج - ويمنعون حتى موظفي المخزن من دخول طنجة أحيانا، لدعوى الوقاية الصحية، عن المسألة يراجع محمد الأمين البزاز، المجلس الصحي الدولي، 1792-1927، كليةالآدب، الرباط 1980.

أهم أمور هذا الوقت، والنظر في أمرها واجب على من تهمه مصلحة الوطن، لأن بقاءها على هاته الحالة، يكون سببا قويا لتدخل النصارى في أمرها»[20]. ثم اقترح بعض الحلول لمواجهة انهيار السكة. كما ندد في رسالة أخرى تتعلق بالمطالب الأوربية في مؤتمر الجزيرة الخضراء، بتكليف الأجانب بالإشراف على ضرب السكة وما ينتج عن ذلك من غش وضياع لحقوق البلاد. قال عبد الحكيم[21] :

«وكذلك مسألة ضرب السكة وتعديلها ؛ فكان من الواجب جعل ذلك على يد أناس ثقات، يأخذون حقهم، ويتركون حق المخزن، لا كما وقع في هذه السنين الأخيرة على يد «برونزويك» من جهة و «فودش» من جهة، و «هسنيو» من جهة و«مكلين» من جهة، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، ولا أحد يغير المنكر، فالى متى والكفر قد أحاط بنا اللهم فرج علينا وارحمنا»[22].

د- **قضية الأحباس وأملاك المخزن** : كان المخزن ينفذ بعض هذه الأملاك بالكراء، وكان الأجانب يتقاعدون على واجب الكراء، بحجة أن مؤتمر مدريد سمح لهم بالتملك داخل المدن، كما حاول الفرنسيون بعد اقتراض 1904، توثيق أملاك الأحباس في السلف المقدم للمغرب. ووجد المغاربة مشقة في إقناع الاجانب، إلا أن عبد الحكيم كان له موقف قانوني من المسألة. فقد نصح المخزن، بأن يخبر الدول المعنية، بأن الأحباس ستخصص لمصالح المساجد والزوايا ونظافة البلاد، و «تعديل السجون على نمط مقبول، وبناء محل للمريض، الى غير ذلك من أفعال البر، بخلاف ما إذا بقيت بيد الخواص فإن نفعها يعود الى من لا يحتاجه».

ثم بين أن للمخزن الحق في التصرف، لأن تلك الأملاك ليست منفذة الى الأبد. وحتى إذا كان الأمر كذلك فإن السلطان يملك حق «التعقب والاستيناف شرعا وعادة، بدون ان يخالف في ذلك قوانين الأجناس أيضا، التي لا عمل بها في هاته المملكة المحروسة»[23].

هـ - موقفه من مطالب سفارة طايندي سنة 1905 : بعد الاتفاق الودي، بين فرنسا وانجلترا، ظنت الحكومة الفرنسية، أن الوقت حان، لقطف الثمرة المغربية الناضجة. ولذلك هيأت مشروعا لحماية مبكرة، يرتكز على منح الفرنسيين الإشراف على المالية والجيش والادارة. وقد قدم هذا المشروع في شكل مطالب

20- الرسالة مؤرخة ب 16 جمادى الأولى، 1316 الموافق 2 اكتوبر 1898.

21- رسالة مؤرخة ب 3 محرم 1324/ 27 فبـراير 1906، محفوظة بقسـم الوثائق بالمكتبة العامة بتطـوان. 10/67، نقلها المنوني في المرجع السابق ذكره، ص 322-326.

22- الأسماء المذكورة، تتعلق بتجار ومؤسسات تجارية، وبالمدرب العسكري الشهير بالمغرب «ماكلين» MACLEAN.

23- رسالة مؤرخة ب 13 جمادى الثانية 1316 الموافق 29 اكتوبر 1898.

بإصلاحات تتناول الميادين المذكورة. لكن المغاربة، تمكنوا من إفشال هذه السفارة، وكان لعبد الحكيم النصيب الأوفى والفضل الأكبر في ذلك الفشل[24].

فعندما كان السفير الفرنسي يتأهب لمغادرة طنجة متوجها نحو فاس، كتب عبد الحكيم من باريز، لعبد الله بن سعيد، رسالة شرح له فيها النوايا الفرنسية الحقيقية، نقتبس منها قوله [25] :

«ولا بد ثم لابد أن يكتب النائب لسيدنا نصره الله، رأسا وبدون واسطة أحد[26] ويحذره وينصحه، حتى لايسلم لنائب الفرنسيس، في شيء من النفوذ في بلاد المسلمين بوجه من الوجوه». ونبه الى ضرورة أن لايقبل المخزن أي كلام مع السفير الفرنسي الا كتابة، وبعد «التروي والمشورة معكم أعني دار النيابة، يجاب نائب الفرنسيين على مطالبه». ويظهر أن عبد الحكيم هو أول من اقترح فكرة جمع مجلس لأعيان الأمة، يناقش السفير الفرنسي في مطالبه. فقد جاء في رسالته المشار لها : «ولابأس أن تشيروا على سيدنا بجمع أكابر العلماء ووجهاء المسلمين، لأن في ذلك سياسة تقوي الرابطة بين الملك والرعية».

كما نبه الى الموقف الذي يجب أن يتخذه المخزن من الاتفاق الودي بين فرنسا وبريطانيا، ثم الاتفاق الذي أعقبه مع اسبانيا فقال : «ويؤكد النائب لسيدنا غاية التأكيد، بأن لايقبل من نائب الفرنسيس، كلاما في الاتفاق الذي وقع بين الفرنسيين والانجليز أولا، ثم مع الاسبنيول أخيرا».

وبتأثير هذه الرسالة، كتب عبد الله بن سعيد، رسالة مشابهة للشيخ محمد بن عبد الكبير الكتاني، يرجوه فيها أن يبذل كل طاقته ونفوذه لمساعدة السلطان، عل رفض المطالب الفرنسية لأن «قصد هذا العدو - يقول ابن سعيد - هو التدخل في أمور بلادنا، في المسائل المالية والادارية والعسكرية بوجه معين وصاحب، ثم بعد وضع يديه واشتداد نفوذه، واستيناس الرعية بالمصارفة معه، والنظر في وجهه، يعلن باعلاء كلامه، ونشر حمايته وأوامره. واذ ذاك يصعب على المسلمين مقاومته وطرده والنتيجة من هذه الأوفاق أنه لم يبق للفرنسيين إلا استعمال الخدائع، والحيل والمكيدة، فتارة يتهدد وتارة يرشي، وتارة يتذلل، حتى يحصل على امتيازات، ويبني في أرضنا حقوقا تنمو بنمو الأيام الى أن يصعب أمرها، ويصعب فكها كما وقع ذلك في تونس ومصر»[27].

و - رأيه في انعقاد مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906 : لما قبلت فرنسا مضطرة، حضور المؤتمر الدولي الذي دعا إليه المغرب لمناقشة الاصلاحات التي ينبغي

24- يقارن، موضوع «مجلس الأعيان ومشروع «الاصلاحات الفرنسية» بالمغرب سنة 1905»

25- نسخة خطية بدون تاريخ.

26- المقصود، بدون الكتابة عن طريق وزير الخارجية كما هي العادة. لأن عبد الحكيم يتهم الوزير في أمره.

27- انظر أعلاه، مجلس الأعيان. . .

إدخالها للمغرب، والوسائل الكفيلة بذلك، كتب عبد الحكيم من باريز لعبد الله بن سعيد رسالة في الموضوع جاء فيها [28] : «ونعرفكم بأن الفرنسيس قد طوعه الالمان ورضي بالحضور بالمؤتمر الذي طلب مولانا تشكيله، قهرا وجبرا. وقد كاد أن يؤول الأمر بينهما الى حرب، ولكن عام السبعين لازال بين أعين هذا الجيل. وقد ظهرت الألطاف والحمد لله، وانتصر إلينا من سخره الله لنا، ونحن نيام بين أضغاث وأحلام».

ثم نبه الى خطورة النتائج التي قد يؤول إليها المؤتمر، واقترح أن يكون الوفد المغربي مؤلفا من شخصيات وطنية مقتدرة قائلا : «ونطلب الله أن يكون الأمين، عبد السلام التازي، واحدا ممن يكلفهم مولانا بالنيابة عنه، في هذا المؤتمر، الذي فيه الخير ومنه يخرج لاسمح الله الشر. وقد أكدت التأكيد التام، على أن لايوافق سيدنا بأي وجه في تسليم الأمور المالية، وتنظيم الجيوش ليد النصارى أبدا لأن النصارى، إذا استولوا على المال، استولوا على الرجال ثم على البلاد»[29].

IV- محاولة نفي عبد الحكيم، وصراعه مع الأوساط الاستعمارية

نتيجة لنشاط عبد الحكيم في فضح النوايا الاستعمارية في حينها، ولو بكيفية سرية، يبدو أن المفوض الفرنسي اطلع منذ وقت مبكر على نشاط الرجل. وهكذا بدأ يحيك مؤامرة لنفيه من المغرب. وقد استعان ببعض المغاربة، الذين لم يكونوا علي رأي عبد الحكيم، والذين كانوا مقربين من المفوضية الفرنسية. وهكذا لما علم «سان روني طايندي» بسفر عبد الحكيم، في مهمة مخزنية بأوربا والدولة العثمانية، سنة 1902 ، أرسل إليه النائب الفرنسي، ورقة النفي وهو يستعد لركوب السفينة بميناء طنجة. ومما جاء فيها : «أنا نائب الدولة الفرنسوية بالمغرب بناء على الشكايات التي وردت بعبد الحكيم بن محمد بن عبد الحكيم من رعايا تونس، وتعددها من يوم الذي دخل لمملكة المغرب وخصوصا ما حدث لمبروك بن جعفر حيث أنه أتى به للمغرب بغير قاعدة وبكيفية مشكوكة، فإن نائب الدولة الفرنسوية، قد ظهر له أن يمنع عبد الحكيم المذكور على السكنى بالمغرب، حيث كان في جلوسه بالمغرب تحيير الراحة العامة، فبناء على الفصل 82 من قانون 1778 والفصل 82 من قانون 1836، والمعاهدة المنبرمة بين باي تونس والدولة الفرنسوية بتاريخ 12 ماي 1881، فإني نامر عبد الحكيم المذكور، بعدم الرجوع للمغرب الى أن يؤذن له بذلك. وكتب في 22 اكتوبر عام 1902»[30].

28- الرسالة مؤرخة ب 25 جمادى الأولى عام 1323 الموافق 25 يوليوز 1905.

29- الرسالة عينها.

30- عن نسخة خطية ضمن رسالة وجهت لعبد الحكيم من دار النيابة في 20 رمضان 1320 الموافق 20 دجنبر 1902.

لم يقف عبد الحكيم مكتوف الأيدي، أمام هذا التعسف الأجنبي بل رفض الأمر الفرنسي، وناقشه من الناحية القانونية والسياسية وكتب للنائب ولأصدقائه، يبين لهم، الخطوات التي يجب اتباعها مع النائب الفرنسي، ومما جاء في إحدى رسائله على سبيل المثال لا الحصر :

«إن دولة تونس ودولة المغرب، هما مملكتين إسلاميتين لم يسبق بينهما شروط ولا معاهدة أصلا. فحكم رعيتهما يكون بالضرورة على مقتضى ما جرى به العمل بينهما. وهو أن المغربي إذا كان بتونس، يكون تحت حكم الباي، والتونسي إذا كان بالمغرب يكون تحت حكم المخزن. فهذه الأصول لم تتغير، ولم تتبدل أصلا، لا باتفاق بين مملكة المغرب وباي تونس، ولا بين المغرب ودولة فرنسا . . فتحصل مما ذكر وأن النائب الفرنسي، إنما هو نائب على رعية الدولة الفرنسوية والمحميين الذين عنده بالمغرب على مقتضى شروط مدريد لاغير. وأما أهل تونس فليس له عليهم يد لأن مملكة المغرب ليس بينها وبين تونس اتفاق. فما هو جاري (كذا) على المغاربة بتونس يكون جاري على التونسيين بالمغرب الى أن تبدل هذا الحال بمعاهدات خاصة»[31].

كما اقترح الردود المناسبة على ادعاءات السفير الفرنسي. فعن الشكايات المزعومة بعبد الحكيم اقترح الجواب الآتي :

«نائب الحضرة الشريفة يطلب من النائب المذكور أن يبين لنا أسماء الشاكين بعبد الحكيم ونوع شكاياتهم، لأنه في خدمة المخزن الشريف وسافر لغرض خاص بمال له بال»[32].

وعن ادعاء أن عبد الحكيم «حير الراحة العامة»، كان جواب عبد الحكيم : «نائب المخزن يطلب من النائب المذكور أن يعرفه بما ظهر من عبد الحكيم في مدة اقامته بالمغرب كلها من الأمور المحيرة للراحة العامة والمصالح العمومية، لأن عبد الحكيم في خدمة المخزن، ومضنون به استقامة الحال وحسن السيرة، وبذلك استحق الانحياش للاعتاب الشريفة» كما بين الردود المناسبة على كل نقطة نقطة من مذكرة النفي. ولكن يبدو أن النائب المغربي توقف عن دفع أجوبة عبد الحكيم.

وفي رسالة اخرى[33]، اقترح عبد الحكيم على النائب المغربي أن يبين للنائب الفرنسي بان «عبد الحكيم في خدمة المخزن وسافر بأموال للمخزن، وذلك من صدقه في الخدمة. وهو رعية المخزن، سواء كان تونسيا أو أصله من المغرب. . فإن التوانسة هم رعية المخزن لا رعية الفرنسيس».

31- عن رسالة موجهة لأبي بكر التطواني أحد كتاب دار النيابة مؤرخة في 29 شعبان 1320 الموافق 1 دجنبر 1902.

32- ملاحظات وأجوبة عبد الحكيم على مذكرة النفي، أرسلها للنائب محمد الطريس، ليتبناها ويدفعها للنائب الفرنسي.

33- رسالة لأبي بكر التطواني، مؤرخة ب 4 رمضان 1320 الموافق 5 دجنبر 1902.

هذه نماذج مما كان عبد الحكيم، يكتبه، سواء للدفاع عن نفسه أو لتنبيه إخوانه المغاربة الى كيفية الرد على ادعاءات النائب الفرنسي، الذي تدخل في أمر يهم المخزن، ونفى رجلا كان ملحقا بالمخزن. وتدل هذه النماذج من تفكير الرجل على باعه الطويل واطلاعه على القوانين الدولية، واعتبار نفسه مواطنا مغربيا مسلما، في مواجهة تدخل أجنبي استعماري تسنده القوة لكن الشرعية تخونه والقانون يعارضه. وقد جاء في رسالة اخرى لعبد الحكيم، ما يؤكد على أن المغاربة والتونسيين ليسوا بأجانب إذا كانوا في هذا القطر أو ذاك. وأن العادة والقاعدة جرت – نتيجة لذلك – أن يخضعوا لحكم هذا البلد أو ذاك دون تمييز بينهم : «والقاعدة التي جرت بين المغرب وتونس ـ يقول عبد الحكيم ـ أن كل منهما يحكم في رعية الآخر، كما هو مشاهد، فإن المغاربة في تونس هم تحت حكم الباي وليس معدودون من الأجانب»[34].

لم يكتف عبد الحكيم، بصراعه مع الأوساط الاستعمارية على الواجهة المغربية، بل يظهر أنه وضع قضيته أمام العدالة ووكل عنه بعض المحامين، أشهرهم، محامي انجليزي كان يقطن بجبل طارق[35]. وإذا كانت الوثائق التي نتوفر عليها لاتسعفنا في تتبع القضية أمام المحاكم، فبإمكاننا القول : إن جهود عبد الحكيم، وتعاونه مع أصدقائه المغاربة، ومساندة المخزن المادية للرجل، قد أدت في نهاية المطاف الى انتصاره وعودته للمغرب، ليعيش فيه مكرما محترما، بالرغم من الحماية الفرنسية، التي جاهد للحيلولة دون فرضها، وظل يكرهها.

أما موقف المخزن : فيظهر أنه كان موقفا مؤيدا، إلا أنه تميز بالحذر ، كما هو الشأن في جميع قضايا التدخل الأجنبي. وقد تدخل النائب المغربي، محمد الطريس مرارا لدى النائب الفرنسي وأدلى بالحجج الكافية، إلا أن الجانب الفرنسي ركب رأسه وطلب من النائب المغربي عدم التدخل في القضية. نفهم ذلك من رسالة وجهها الطريس للوزير المهدي المنبهي مما جاء فيها بعد المقدمة : «وبعد فمن يوم حللت طنجة وأنا مهتم غاية الاهتمام، بقضية السيد عبد الحكيم، وتعددت المكاتب بيننا وبين نائب الفرنسيس، ولم يجب بمفيد، والحجج قائمة عليه، من كل جهة، بأنه لاحق عنده، فيما فعل. وآخر جوابه لنا بعد إفحامه بالحجج الواضحة التي لاغبار عليها أن قال : «فتبين لك مما ذكر بأنه لم يكن لجنابك وجه للتداخل في هذه القضية، وعلى كل حال فقد أجبناك بهذا المسطور مراعاة (كذا) لقدرك، معلمين بأننا لانقبل زيادة المراجعة في هذا الموضوع دمت بخير وختم في 20 دجنبر 1902» وحيث أجاب بهذا مكابرة وعنادا تعين اطلاع علم سيادتك بما دار بيننا وبينه كما بالنسخة طيه، لتطلع عليه شريف العلم ليأمر

34- رسالة مؤرخة في 1320 موافق 14 دجنبر 1902.

35- اسمه ميتشل Michel وهو الذي ندد بالتدخل الفرنسي المسلح بالدار البيضاء، وفضح الفضائع التي ارتكبت في حق المغاربة هناك.

بالمقتضى، والسيد عبد الحكيم له ملكة وعارضة في الاقتدار على إقامة دعواه بعضانها حتى يتوصل بحقه ولايهمه الأمر»[36].

والملاحظ أن النائب المغربي، يتهم في الرسالة المذكورة أحد العاملين بدار النيابة وهو بناصر غنام ؛ يتهمه بالتعاون مع ترجمان المفوضية الفرنسية لحبك مؤامرة النفي. وقد أدلى النائب بدلائل تؤكد تورط غنام ضد عبد الحكيم. والواقع أن هذه المسألة، يمكن فهمها في إطار المنافسة بل الانقسام الذي كان يسود صفوف المخزن وبالتالي دار النيابة[37] في ذلك التاريخ، نتيجة للصراعات الخفية بين الأطماع الاستعمارية ومواقف القوى الوطنية التي لم تكن متحدة على كلمة سواء.

وبعد فهذه بعض الحقائق، صغناها باختصار وهي حقائق تثير في نفس الباحث في أمور المغرب، الذي كان يواجه ضغطا استعماريا منظما، تثير كثيرا من الشؤون والشجون ! لكننا نفضل أن نختم في هذا المقام، ببعض الاستنتاجات :

أولا : إذا كان الفرنسيون، قد حاصروا المغرب، ومنعوا عليه كل تعاون رسمي مع الدول الاسلامية، فإن هذا لم يمنع تعاونه مع بعض أبناء المغرب الكبير، وشخصيات من المشرق العربي، لمقاومة الأطماع الفرنسية.

ثانيا : تطرح قضية عبد الحكيم على الباحث في تاريخ المغرب المعاصر، إشكالية، تحديد وتقييم مواقف الأطراف المؤثرة، في المخزن العزيزي والحفيظي. أي تحديد مواقف أهل الحل والعقد، من قضايا لازالت تناقش بكيفية سطحية ؛ مثل مسألة الاصلاح ومقاومة التدخل الأوربي بالمغرب خلال القرن الماضي.

ثالثا : كان مجلس الأعيان الذي عرفه المغرب الحديث سنة 1905، أول مجلس استشاري من نوعه، ثمرة لحركة وعي وطني هادف للنهوض بالشعب المغربي، للمحافظة على سيادته وكيانه المستقل. وفي هذا الاطار، جدير بنا، أن نثير الانتباه، الى شخصية عبد الحكيم التونسي، الذي لعب دورا بالغ الأهمية، في اسناد ذلك الوعي وتطعيمه. وهكذا، فإن التعاون بين أبناء المغرب الكبير، سياسيا وثقافيا، كان مفيدا منذ بداية القرن الحالي – على الأقل – لوضع الصعوبات في وجه التدخل الأجنبي وتعويقه.

رابعا : لقد كانت تجربة مصر وتونس، في ميدان الاصلاح، حاضرة أمام أعين النخبة المغربية الواعية بحقيقة الاستعمار، وبحقيقة الأوضاع الداخلية. ولذلك ظلت تعارض الاصلاحات التي تهدف الى تمكين المستعمر مما حصل عليه في البلدين

36- من مبيضة رسالة النائب الطريس الى المهدي المنبهي وهي غير مؤرخة.

37- جوانب من التاريخ الدبلوماسي المغربي في القرن XIX . تطور وظيفة النائب السلطاني من 1851-1922، انظر اسفله.

المذكورين، حتى لاتحصل نفس النتيجة. لكننا نعلم أن المغرب سقط هو الآخر. وهنا تثار إشكالية منطلقات الاصلاح : من أين نبدأ ومتى؟ ! وماهي الحدود؟ !

خامسا : دعوة إلى الباحثين في المغرب بخاصة، ودول المغرب الكبير بعامة، الى الاهتمام بأعمال ومناقب الشخصيات التي أسدت خدمات صادقة للمغرب الكبير كلبنة أولى في توحيد تاريخ بلدان المغرب. وعملنا هذا في التعريف بشخصية مغاربية، اعتبرناه ضروريا - بهذه المناسبة - لما في ذلك من أهمية لتاريخنا الوطني، ولما فيه من إبراز لمكونات الشخصية المغاربية.

جوانب من التاريخ الدبلوماسي للمغرب خلال القرن التاسع عشر

تطور وظيفة النائب السلطاني بطنجة من 1851 الى 1924*

تقديم

تجدر الإشارة، الى أن الإشكالية التي تطمح هذه الدراسة الى معالجتها، هي : أن دار النيابة التي استحدثت في إطار سياسة حذرة من تسارع التدخل الأوربي في المغرب، ستتحول - مع تعاظم هذا التدخل - من جهاز بسيط ووسيط، بين الهيأة الدبلوماسية من جهة والمخزن من جهة أخرى، الى جهاز مؤثر ومقرر، في القضايا التي طرحها التدخل الأوربي خلال القرن الماضي[1].

إن النائب السلطاني الذي بدأ موظفا بسيطا مهمته تلقي المراسلات والتعليق عليها وبعثها الى المخزن، وانتظار الإجابة ؛ تحول مع تعاظم الضغط الأجنبي الى موظف سام، يتعدى نفوذه التوسط الى التقرير في أمور عديدة تهم مصير البلاد.

فكيف حدث هذا التطور، في وظيفة النائب السلطاني بطنجة ؟ وماهي العوامل والوقائع التي توضح التطور المشار إليه؟

للإجابة سنعرف بالنواب الذين مارسوا مهامهم منذ إنشاء دار النيابة سنة 1851، ثم نقف مليا عند الإصلاح الذي طرأ على دار النيابة سنة 1900.

وفي الأخير سندلي ببعض الملاحظات والاستنتاجات التي تبرز وتوضح الإشكالية المطروحة.

---

* موضوع مساهمة المؤلف في الندوة العلمية المنعقدة بمدينة طنجة حول موضوع : طنجة في التاريخ المعاصر 1800 - 1956، بتاريخ 18 - 20 أكتوبر 1990، نشر كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، ومدرسة الملك فهد بطنجة 1991.

1- من أهم هذه القضايا : مسألة الامتيازات الأجنبية، كالحماية القنصلية، والمحاكم القنصلية، والتدخل في شؤون الادارة المغربية. . .

ومن القضايا ما اتخذ صبغة الخطورة مثل مسألة الصحة، التي أنشئ من أجلها المجلس الصحي الدولي، عن المسألة وعواقبها انظر محمد الأمين البزاز، المجلس الصحي الدولي بالمغرب 1792-1927، دبلوم دراسات عليا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، 1980.

ولأهمية دار النيابة وأهمية القضايا التي عالجتها خلال القرن الماضي، بادر عبد العزيز خلوق التمسماني ومحمد الأمين البزاز الى إصدار مجلة «دار النيابة» سنة 1984.

I- وضعية دار النيابة قبل 1851

منذ تمكن المغرب من تحرير ثغوره وطرد الاسبان من العرائش والمعمورة والانجليز من طنجة، أصبح عامل هذه الثغور الذي كان نفوذه يشمل تطوان هو المندوب المغربي المكلف بالمفاوضات مع الأجانب[2]. وقد أصبحت طنجة منذ أواخر القرن الثامن عشر، عاصمة دبلوماسية، بدل تطوان[3]. بيد أن العامل المكلف بتلك العلاقات كان يسكن تطوان تارة وطنجة أو العرائش تارة أخرى.

وكان يسمى باشا أو «عامل الثغور». وكانت مهمته هي المراسلة مع القناصل الأجانب والتوسط بينهم وبين السلطان.

بوسلهام أزطوط : وآخر عامل كان يجمع بين وظيفة الباشوية، ومهمة التفاوض مع الأجانب، هو الباشا بوسلهام بن علي أزطوط باشا العرائش وطنجة في عهد مولاي عبد الرحمان. كان بوسلهام أزطوط يقطن بالعرائش، وهو الذي قام بدور هام في المفاوضات المغربية الفرنسية، التي أعقبت معركة إسلي. وهو الذي وقع اتفاقية طنجة، في 10 شتنبر 1844 [4]، وناقش اتفاقية للامغنية مع ليون روش LÉON ROCHES.

كان بوسلهام بن علي، رجلا ذكيا وحذرا ساعد مولاي عبد الرحمان في النهج المتشدد تجاه الفرنسيين الذين حاولوا ضم أطراف من الحدود المغربية الشرقية[5].

وإذا كان بوسلهام بن علي كثيرا ما يعتمد على الممثل البريطاني، فإن علاقته بالممثلين الفرنسيين كانت متوترة، ولذلك اتهمه القائم بالأعمال الفرنسي بسوء النية وبتمديد المفاوضات حول المسائل الصعبة. ولما توفي بوسلهام بن علي، في فبراير 1851، تنفس الفرنسيون الصعداء بعد اختفائه[6].

إن الطريقة التي اتبعها بوسلهام بن علي، في التفاوض مع الأجانب، قد أعطت للدبلوماسية المغربية، صفتها المميزة، وأبانت عن قدرة الدبلوماسيين المغاربة على مناقشة المسائل الصعبة، والوصول بها الى حلول مرضية، وتجنب كل تعقيد يمكن أن تنتج عنه

2- عبد الرحمان بن زيدان، العز والصولة، 1، ص 359-360.

3- J. Caillé, Ambassadeurs, envoyés particuliers et représentants officieux de la FRANCE au MAROC, Hespéris, 1951, trim 3-4, p. 355.

- محمد داوود، تاريخ تطوان، 1975، ج 7، ص 19.
- عبد العزيز التمسماني خلوق، دار النيابة السعيدة بطنجة، مجلة دار النيابة، عدد 1، ص 21.

4- J. Caille, Charles Jagerschmidt..., p. 49.

5- الوثائق، دورية تصدرها مديرية الوثائق الملكية، بإشراف عبد الوهاب بن منصور، مؤرخ المملكة، الجزء الأول، ص 489.

6- J. Caille, Charles Jagerschmidt, op. cit. p. 49.

منذ احتلال الجزائر تميز التاريخ الدبلوماسي للمغرب باستغلال صراع النفوذ بين الدول الأوروبية حول المغرب، نفس المرجع، ص 53-54.

مخاطر للمغرب. ويبدو أن ذلك الأمر هو الذي أثار تعليق جاك كاي J. CAILLÉ التالي : «كان للدبلوماسيين المغاربة موهبة خاصة في تمديد المفاوضات، دون الوصول بها الى نهاية مرضية، وفي إغداق الجمل الحبية والمضللة التي تخفي بلباقة رفضهم»[7].

يمكن القول - إذن - أن الأسس الأولى لدار النيابة قد وضعت منذ عهد بوسلهام بن علي أزطوط.

II- وضعية دار النيابة بعد 1851

محمد الخطيب : ويظهر أن اتساع العلاقات مع الأجانب بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر، وتزايد عدد الممثلين الدبلوماسيين، قد جعل السلطان مولاي عبد الرحمان (1822-1859)، يعين موظفا خاصا بدار النيابة، وكان أول نائب مستقل بأشغال دار النيابة هو محمد الخطيب التطواني[8].

كان محمد الخطيب، تاجرا غنيا، من وجهاء مدينة تطوان، سبق له أن استقر بجبل طارق ومرسيليا، كما سبق له أن تولى إدارة جمارك مدينة طنجة[9]. ونتيجة لذلك، كسب صداقات كثيرة ومعارف بكيفية التعامل مع الأجانب، الأمر الذي أهله ليتولى منصب النائب السلطاني بطنجة. ويجدر التنبيه إلى أن محمد الخطيب، كان رجلا محبا للانصاف، مستقيما في عمله، كثير المراجعة للسلطان في المسائل التي يطرحها عليه الممثلون الأجانب. وهكذا لم يكن يقطع في أمر قبل الرجوع الى السلطان مهما كان صغيرا أو كبيرا.

ويبدو أن دبلوماسيته هذه لم تعجب الممثلين الأجانب، وخاصة الممثل الفرنسي. ولهذا اتهم الخطيب بضعف الارادة وبالسلبية[10]، وهي اتهامات توضح في الواقع أن الرجل لم تكن تستفزه تحرشات الممثلين الأجانب ولا تهديداتهم. ولم يكن يسارع الى الاستجابة لمطالبهم، قبل أن يدرسها مع المخزن على مهل، ويهيء الإجابة التي توفق بين مطالب الأجانب ومصلحة بلاده.

7- J. Caille. Une mission de Leon Roches à RABAT, 1845, Alg - P. 16.

8- عبد الرحمان بن زيدان، العز والصولة في معالم نظم الدولة، 1961، ج 1، ص 307.

- Charles Jagerschimdt, op. cit. p. 50.

- ROUARD de Card. Les relations de l'Espagne et du Maroc pendant le 18ème et le 19ème siècle. PARIS, 1905, P.71.

9- عن الخطيب ودار النيابة :

- CHARLES Jagerschmidt, op. cit. pp. 50) 52.

- J.L. Miège, le MAROC et L'EUROPE, T.2.p. 278-280.

10- J. Caille, Charles Jagerschmidt, op. cit. pp. 50-51

على أننا يجب أن نلاحظ كذلك، أن طريقة الخطيب في التفاوض، وعدم خروجه عن مبدأ الوساطة الذي يقتضيه وظيفه، كان وراء إعفائه إثر حرب تطوان (1860)[11]. وقد استقر بتطوان الى وفاته عام 1288هـ الموافق 1871 م[12].

الحاج محمد بركاش : تولى محمد بركاش الرباطي أشغال النيابة، بعد محمد الخطيب[13]. وقد تميز بركاش بقوة الشخصية وسعة النفوذ في الأوساط المخزنية. كما اشتهر بركاش بتدخلاته وتوسطه لدى السلطان. ومنذ نيابته أصبح النائب السلطاني بطنجة، شخصية ذات وزن داخل المخزن، لايمكن أن يبرم أمر مع الأجانب دون استشارته[14]. وكثيرا ما تصرف بركاش تصرفات، تدل على ما أصبح للنائب السلطاني من نفوذ. وواضح أن ذلك النفوذ قد اكتسب من خطورة المسائل التي كان يعالجها النائب ومن أهميتها بالنسبة لمصير البلاد. وكذلك، نتيجة للتطور الذي طرأ علي العلاقات المغربية الأوربية[15].

إن تزايد الضغوط الأوربية بعد حرب تطوان، قد أضعف المخزن كثيرا، وبالتالي أصبح للنائب - بحكم اتصاله بالممثلين الأجانب - شبه تفويض في معالجة بعض القضايا، بكيفية تحول دون تعقيد الأمور مع الدول الأوربية. وهكذا أصبح نفوذ النائب كثيرا ما يسهل تحقيق مطالب الأجانب. وأصبحت قراراته تتميز في كثير من الأحيان بالتسرع والتجاوز. فقد وصل الأمر بالنائب محمد بركاش - مثلا- الى إصدار الأمر بالقاء القبض على قائد تطوان عبد القادر أشعاش عام 1281 هـ الموافق 1864م، نتيجة لاصرار الفرنسيين على عزله[16]. وفي عام 1885 عين بركاش ثلاثة أمناء للعمل بمدينة مراكش وبالدار البيضاء، فوافق السلطان على تعيينه : «عرفنا ما ذكرته في شأن الأمناء الثلاثة الذين عينتهم للخدمة بالدار البيضاء ومراكش ووافقنا عليهم»[17].

الحاج محمد الطريس : أما في عهد النائب الحاج محمد الطريس، فقد ازداد نفوذ النائب السلطاني وتوطد. ينتمي محمد بن العربي الطريس، الى عائلة أندلسية هاجرت من غرناطة. وقد اشتغل آل الطريس زيادة على التجارة بالسياسة، حيث تولى

11- محمد داوود، تاريخ تطوان، ج 6، ص 20.

12- نفسه، مختصر تاريخ تطوان، ج2، ص 311.

13- استمر بركاش نائبا الى سنة 1300 هـ، حيث عين محمد الطريس مساعدا له، وبعد وفاته في سنة 1303، حل محله.

14- عبد الرحمان بن زيدان، العز والصولة، ج 2، ص 309.

15- راجع موقف بركاش فيما يخص مسألة الحمايات، في ابن زيدان، الاتحاف، ج 2، ص 405-430.

16- محمد داوود، مختصر تاريخ تطوان، ج 2، ص 205.
قارن كذلك موقف بركاش من أوامر السلطان فيما يتعلق بتدخل الأجانب، في أمر اليهود المغاربة في :
GERMAIN AYACHE, Etudes d'histoire marocaine, 1979, p. 192.

17- رسالة مولاي الحسن إلى محمد بركاش، 6 ربيع الثاني 1302 الموافق 22 يناير 1885. في نعيمة التوزاني، الأمناء بالمغرب في عهد مولاي الحسن، ص 52 وص 56.

الحاج العربي والد الطريس عدة وظائف مخزنية هامة، كالأمانة، كما تولى باشوية الصويرة، وظل بها الى وفاته سنة 1270 هـ [18].

ولد محمد الطريس بتطوان بطالعة السوق الفوقي، سنة 1242هـ، تعلم بتطوان ثم بمدينة الصويرة. وكانت أول وظيفة تقلدها هي وظيفة أمين بدوانة تطوان بمرتيل. ومنها نقل الى الدار البيضاء، حيث تولى أمانة المستفاد. وفي الدار البيضاء ظهرت نزاهته وكفاءته، الأمر الذي جعل السلطان يعينه أمينا بمرسى المدينة، وناهيك بمرسى الدار البيضاء، لأهميتها الاقتصادية ونشاطها في التصدير والاستيراد، ولذلك لم يكن يعين بها الا الأمناء الذين اشتهروا بالكفاءة والنزاهة.

والواقع أن خصال محمد الطريس كرجل إدارة واستقامته، رشحته ليتولى عمالة الدار البيضاء. وقد اشتهر كحاكم عادل وحازم الى حدود 1299 هـ، حيث استعفى من منصبه وذهب لتطوان. إلا أن السلطان سرعان ما استدعاه وعينه نائبا عن محمد بركاش عام 1300. وبعد وفاة بركاش استقل الطريس بالنيابة عن السلطان الى وفاته سنة 1908م / 1326هـ.

III- تعدد مهام النائب السلطاني وتشعبها في نهاية القرن 19

بدأت مهام دار النيابة بطنجة تتعدد وتتشعب منذ نيابة محمد بركاش، وخاصة في عهد الطريس. وتجدر الاشارة الى أن ذلك التشعب قد نتج عن التدخلات الأوربية المتعددة. أما في أواخر القرن الماضي وبداية القرن العشرين، فقد بدأت دار النيابة تتحول شيئا فشيئا، الى ما يشبه المخزن في صورة مصغرة. وقد حدث هذا التطور عندما أصبحت القضايا التي يطرحها التدخل الأوربي تشغل الحيز الأكبر، إن لم نقل معظم نشاط المخزن بدوالبه المتعددة[19].

ولقد أظهر محمد الطريس، بحكم خطورة وظيفته وحساسيتها بالنسبة لمصير البلاد، أظهر كثيرا من الغيرة الوطنية الدالة على حبه لبلاده، وتمكن من حل كثير من القضايا الشائكة حلا مرضيا. وقد أصبحت كلمة النائب في عهده مسموعة، سواء على نطاق الادارة المركزية أو الادارة المحلية. ولذلك ازداد نفوذه في المخزن وأصبحت إشارته متبعة وتوسطه لايرد.

ونظرا لاتساع العلاقات المغربية الأجنبية تعددت أشغال دار النيابة، وأضحت تشمل قضايا عديدة[20]. من هذه القضايا :

18- محمد بن سعيد الصديقي، إيقاظ السريرة لتاريخ الصويرة، ج1، ص 68.

19- في هذا المجال تراجع الوثائق الدبلوماسية المحفوظة بالخزانة العامة بتطوان.

20- انظر كناشي دار النيابة، رقم ك 2720، رقم ك 2721 بالخزانة العامة بالرباط، على سبيل المثال لا الحصر.

• **قضايا دبلوماسية** : مسائل السفارات المغربية الى الخارج، كتهيىء السفير وتزويده بالارشادات اللازمة لمهمته، وتوفير وسيلة النقل التي توصله الى المكان المقصود. ثم تعيين الوكلاء (القناصل) وإرشادهم والاشراف عليهم.

• **قضايا سياسية** : خاصة مسألة الحمايات القنصية والمخالطات والدعاوي الناتجة عنها[21].

• **قضاياً اقتصادية** : مثل مسائل الديون والقروض، والكنطرادات.

• **قضايا عسكرية** : مثل شراء الأسلحة، وتوفير الذخائر لها، ومراقبة تموين المحلات العسكرية - أحيانا - بالأسلحة والمؤن، مثل الجيش الذي كان يحارب الثائر بوحمارة، قرب مليلية.

• **قضايا اجتماعية** : كان النائب يتوسط لكثير من الموظفين، كما كان يقضي مصالح القياد، ويقف مع المطالبين بحقوقهم ضد الأجانب.

نظرا لكل هذه المهام، ونظرا لكون النائب الحاج محمد الطريس قد بلغ من الكبر عتيا، ولم يعد في طاقته تحمل السهر على ملفات دار النيابة المليئة بمذكرات النواب الأجانب ورسائلهم، حول القضايا والدعاوي المتعددة. نظرا لكل ذلك، فقد أصبح من الضروري - مع نهاية القرن الماضي - تزويد دار النيابة بالموظفين الأكفاء، وإعادة النظر في كيفية سير أشغالها.

والواقع أن الظروف التي كان يمر بها المغرب إثر وفاة الصدر أحمد بن موسى سنة 1900، قد حتمت على أعضاء المخزن العزيزي الجديد، الشروع في سلوك سياسة إصلاحية لهياكل الدولة استجابة للتحديات الدولية[22]. ولأهمية دار النيابة فقد بدأ الإصلاح بها.

IV- ظهير إصلاح دار النيابة، غشت 1900

أصدر مولاي عبد العزيز ظهيرا هاما، يعتبر بمثابة قانون تنظيمي جديد لسير أشغال دار النيابة. والظهير مؤرخ بـ 4 جمادى الأولى عام 1318 الموافق 30 غشت 1900 [23]. ويشتمل على النقط التالية :

21- عن عواقب الحماية والمخالطة، انظر علال الخديمي، عواقب التدخل الأوربي بالشاوية خلال القرن التاسع عسر، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية - الرباط، عدد 11. ص 31-46.

22- علال الخديمي، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب، الدار البيضاء، 1991، ص 27 وما يليها.

23- الأصل محفوظ بالخزانة العامة بتطوان، محفظة 20 رقم التسلسل 2695. وهو مكتوب على ورق من حجم 45x40 سنتمتر، يحمل الطابع العزيزي الكبير.

أولا : الإشارة الى أهمية طنجة كعاصمة دبلوماسية، والى كثرة أشغال دار النيابة، التي أثقلت كاهل النائب الحاج محمد الطريس، حتى استعفى مرارا لكن السلطان أبقاه لما يعلمه «من متانة دينه ومراقبته الله» في أعماله.

ثانيا : رغبة السلطان، في إبقاء الطريس «حيث لاغنى عن بركته»، وفي الوقت نفسه القيام بأشغال الأجانب على الوجه المطلوب، أدت به (السلطان) الى تنظيم جديد لعمل دار النيابة.

ثالثا : يتلخص هذا التنظيم في تعيين مجلس لادارة اشغال النيابة بكيفية جماعية. ويتكون هذا المجلس من الأعضاء المخاطبين بالظهير وهم :

- **الحاج محمد الطريس** : يبقى «هو كبير المقام ورئيسه، وبعلامته تختم جميع المكاتب الصادرة «عن دار النيابة الى المخزن والولاة والى نواب الدول».
- النواب المساعدون له : عبد الله بن سعيد، بناصر غنام، عبد السلام أحرضان، عبد الحفيظ برادة، الظاهر بن التهامي بناني.

رابعا : تعيين قاضي بدار النيابة، هو عبد القادر بن قاسم المراكشي، يساعده عدلان، أحدهما من مدينة مراكش والآخر من مدينة فاس، لتحرير المقبول والمردود من حجج الأجانب، ولتسهيل التعرف على أعراف وأحوال أهل الجنوب من جهة، وأحوال الشمال من جهة أخرى.

ثم تعيين ثمانية كتاب، واختيار ترجمان أو اثنين، ممن يتقن اللغات الأجنبية. ولاعضاء المجلس النظر في اختيار الترجمانين الذين يجب أن يشترط فيهما «التمارة وكتمان الأسرار».

وقد تم تحديد أجرة أعضاء مجلس النيابة وموظفيها باستثناء أجرة الترجمانين التي يجب أن يحددها أعضاء المجلس[24].

24- حددت أجرة الموظفين المذكورين وصدر الأمر لأمناء طنجة بتنفيذها وهي كالتالي :

الحاج محمد الطريس : 300 ريال
ولده : 150
غنام : 200
ابن سعيد : 200
أحرضان : 150
حفيظ برادة : 200
بناني سميرس : 200
الفقيه عبد القادر بن قاسم : 150
العدل الطيب ابن كيران : 75
العدل محمد الهواري : 75
الكتاب (8) : 600

والملاحظ أن أحمد الطريس، لم يخاطب في الظهير ضمن الأعضاء المشار لهم أعلاه، وعلى هذا الأساس فمجلس دار النيابة أصبح يتألف من 6 أعضاء يضاف إليهم أحمد الطريس كمساعد لأبيه.

خامسا : كيفية عمل مجلس دار النيابة : على المجلس أن يجتمع صباحا وعشية، بدار النيابة، ليستعرض ما يرد من مراسلات المخزن وولاته، ومراسلات الأجانب، والمشافهات، ثم دراسة كل ما يرد كتابيا أو شفاهيا، دراسة متمعنة من طرف كل واحد، والإدلاء برأيه في كل قضية على حدة. وإذا لم يقبل الأعضاء رأي أحدهم، فعلى باقي أعضاء المجلس أن يقنعوه بالحجة القاطعة حتى يقتنع. وعلى أعضاء المجلس أن يتجنبوا التعنت والتزييف. ليحافضوا على وحدة الرأي في «جلب المصالح ودرء المفاسد».

أ- كيفية دراسة دعاوي الأجانب : إذا كانت الدعوى تتعلق بحماية موافقة لمؤتمر مدريد، فعلى النائب الطريس أن يكتب لأمناء المرسى القريبة من مكان الدعوى ليحققوا واقعها. وإذا كانت في مدينة داخلية، فيكتب لأمناء الصائر وللعامل للبحث فيها.

ب - دعاوي المغاربة فيما بينهم : يقتصر فيها البحث على يد الأمناء. ويجري البحث بتكليف من يثق فيه الأمناء، أو من يعينه لهم المجلس إن وجد، ليذهب الى مكان القضية، ويحرر الواقع فيها.

على المجلس أن يتداول في كل قضية. ويدرس حجج المدعي ؛ فإذا ثبت بطلان الدعوى يجاب المكلف بها، وإذا ثبتت صحتها، يكتب النائب بما اتفق عليه المجلس للعامل المعني، موضحا له الدعوى، وحجج ثبوتها ويطلب منه استخراج «الحق الثابت ممن تعلق به» ودفعه لأصحابه.

فإذا نفذ العامل الأمر فالمسألة واضحة. ويجب عند ذاك إخبار المكلف بالقضية وإخبار السلطان بمصير القضية من بدايتها لنهايتها. أما إذا رفض العامل تسليم القضية، فيجب إطلاع السلطان، ليصدر الحكم المتعين فيها.

وإذا كانت الدعوى متعلقة بأحد العمال، فيجب التعجيل بإطلاع السلطان بها وبحجة مدعيها، ونتيجة البحث فيها، ليصدر أمره بالمتعين فيها.

أما إذا عرض على المجلس، مسائل تتعلق بالأحكام الشرعية، فيجب أن تعرض على فقيه المجلس ليبين حكم الشرع في نازلتها. ويبين أعضاء المجلس رأيهم فيها فيما يخص الأعراف البلدية والاعتبارات السياسية، ويكتب بالجميع الى السلطان ليأمر فيه بالمتعين.

ج- قضايا الديون : تعرض حجج المدعين على فقيه المجلس ليبين الحجج المقبولة شرعا وغير المقبولة. فإذا لم تقبل حجة يجاب صاحبها حينا. أما المقبولة، فيكتب النائب بالحل الذي اتفق عليه لعامل المدعى عليه. أو الغريم. فإذا لم يفاصله العامل يخبر السلطان بالواقع.

ك- حقوق المخزن ورعيته على الأجانب وعلى محمييهم : يسلك فيها نفس السبيل الذي تحل به قضايا الأجانب وأهل حمايتهم.

هـ - مصالح الدول الأجنبية والمسائل الدبلوماسية : يتفاوض المجلس فيها ويدرسها بإمعان، ويطلع السلطان بما اتفق عليه.

و - لاتنفذ أوامر المخزن إذا كان للمجلس رأي مخالف. بل تؤخر ويراجع المخزن ليصدر جوابه.

وأخيرا، يجب على المجلس أن يتخذ سجلات و كنانيش، لتسجيل المراسلات مع كل دولة، ولتسجيل الاتفاقيات المحفوظة بدار النيابة.

نلاحظ - إذن - ان ما احتوى عليه هذا الظهير من إصلاحات، في تكوين مجلس دار النيابة، وفي طريقة دراسة القضايا المطروحة، وفي نوع هذه القضايا ؛ نلاحظ أن الأمر يتعلق في معظمه، بكيفية الاستجابة لتحديات التدخل الأوربي. ولما كان المخزن في هذه الأثناء، قد شرع في استشارات واسعة، حول كيفية إصلاح أوضاع المغرب لمواجهة الضغوط الاستعمارية، وخاصة الضغوط الفرنسية في الحدود الشرقية، فيمكننا أن نلاحظ أثر الإنقسام في الآراء داخل المخزن، حول أنجح السبل لمواجهة سيل المطالب الأجنبية ؛ في التطور الكبير الذي حصل في منصب النائب السلطاني، فقد عين بجانبه خمسة نواب مساعدين مكلفين، بدراسة ومناقشة أمور العلاقات مع الخارج.

وقد حددت طريقة عمل هذا المجلس في دراسة أنواع القضايا، التي يدور معظمها، حول دعاوي وديون الأجانب ومحمييهم.

وإذا تأملنا هذه الطريقة، يبرز أمامنا هاجس المبادرة الى البحث عن أنجع الضمانات التي يمكن بواسطتها المحافظة على مصالح البلاد. ولا أضمن من هذه (الديمقراطية) في الأخذ بتعدد الآراء، حتى يفوت الأمر على التدخلات الأجنبية.

وبالفعل، لقد تمكن المجلس الجديد من القيام بمهامه المسطرة في الظهير[25] ، وأصبحت أمور دار النيابة تسير بسرعة. وانتدب أعضاؤها لمعالجة مهمات أخرى مرتبطة بدعاوي الأجانب[26]. بيد أن هذه المصلحة الحيوية، لم تنج من تأثير الأطماع الاستعمارية، وصراع النفوذ بين النواب الأوربيين. وهكذا، سرعان ما دب الخلاف بين اعضاء مجلس دار النيابة. ويبدو أن الخلافات تسربت كذلك، من المخزن المركزي، الذي كان منقسما الى اتجاهين متنافسين حول السلطان : اتجاه يتزعمه وزير الخارجية، عبد الكريم بن سليمان، وآخر يتزعمه وزير الحربية المهدي المنبهي. ولهذا نجد مجلس دار النيابة ينقسم بدوره الى اتجاهين متضادين حول الحاج محمد الطريس، أحدهما يتزعمه بناصر غنام الرباطي، والآخر يتزعمه عبد الله بن سعيد السلاوي.

25- في يونيو 1901، حل المجلس قضية بوزي Pouset ومراقبيه البقيويين الذين قتلوا بكبدانة.

26- مثلا، كلف عبد الله بن سعيد بمعالجة قضية بليونش، وتمكن من احباط المخطط الاسباني الرامي الى الاستيلاء على المكان لجلب مائه الى سبتة. عن القضية راجع الوثائق المحفوظة بخزانة الحاج العربي بن سعيد.

- انظر كذلك، محمد ابن عزوز حكيم، ومضات مضيئة عن الحرب الريفية، 1986، ص 24.

كما كلف ابن سعيد بالاتصال بالنواب الأجانب للحد من مساوئ الحماية، لكنه لم يفلح أمام تعنت النواب وإصرارهم على بقاء الامتيازات الأجنبية.

ولقد برز الانقسام بين أعضاء النيابة بوضوح، بعد سنة 1902 [27]، ويبدو أن قضية عبد الحكيم التونسي، كانت مناسبة لتفجير الصراع بين الاتجاهين[28].

وقد اشتد الصراع الخفي داخل المخزن وداخل دار النيابة بمناسبة اشتداد الضغط الفرنسي سنة 1904. فعندما حاولت فرنسا فرض حماية مبكرة على المغرب، تجند الاتجاه المعارض للأطماع الفرنسية، الذي كان يضم نخبة من الوطنيين والعلماء[29]، لفضح المحاولة الفرنسية. وقد نجح هذا الاتجاه نجاحا بينا وإن كان مؤقتا، بزيارة الامبراطور الألماني غليوم الثاني لطنجة في مارس 1905، ودعوة المغرب الى انعقاد مؤتمر دولي، لينظر في «الاصلاحات» المزعومة التي حاولت فرنسا فرضها عليه. ونتيجة لذلك فشلت سفارة سان روني طايندي سنة 1905 [30].

وتجدر الاشارة - في هذا الباب - الى أن من مظاهر صراع النفوذ بين الأجانب من جهة وداخل أوساط المخزن من جهة أخرى، القرار الذي اتخذه السلطان بإعفاء الحاج محمد الطريس وتعيين عبد السلام التازي بدله[31]. بيد أن هذا التغيير لم يتم وبقي الطريس في منصبه. وقد بعث له الصدر محمد المفضل غريط، يخبره بقرار السلطان إبقاءه نائبا بطنجة، وختم رسالته بالبيتين التاليين :

إن النيابة لا تبغ بكم بدلا	وحكمها عنك لا نرضاه ينتقل
فاهنأ بها فلها فيكم ملاحظة	ولا يطيب لها في غيركم أمل [32]

ومن ذيول فشل المحاولة الفرنسية، واشتداد الأزمة بين فرنسا والمغرب من جهة وبين فرنسا وألمانيا من جهة أخرى، إعفاء عبد الله بن سعيد وكاتبه أبو بكر السلاوي، من العمل بدار النيابة[33]. وكان عبد الله بن سعيد قد عين ليساعد عبد السلام التازي في

27- أشار ابن زيدان لحال انقسام مجلس دار النيابة فقال :
«ولم يقع بين الرئيس والمرؤوسين وفاق، وبعد العشرين اعترى ذلك الجمع التكسير»، العز والصنوله، الجزء 1، ص 308.

28- عن القضية وملابساتها، راجع : أعلاه، عبد الحكيم التونسي.

29- من أبرز أعضاء هذا الاتجاه، عبد الله بن سعيد، بوبكر السلاوي، عبد السلام التازي الرباطي، الشيخ محمد بن عبد الكبير الكتاني، عبد الحكيم التونسي الذي كان بمثابة المستشار القانوني والسياسي لهذا الاتجاه، والواقع أن النائب محمد الطريس كان يؤيد بعطفه هذا الاتجاه الراديكالي، وإن كان منصبه وشيخوخته يفرضان عليه نوعا من الحذر.

30- لمزيد من التفاصيل، انظر أعلاه مجلس الأعيان ومشروع «الاصلاحات» الفرنسي بالمغرب سنة 1905 عن عبد السلام التازي : ابن زيدان، الاتحاف، ج ، ص 363.

31- عبد الهادي التازي، رسائل مخزنية، 68-77.
الرسالة مؤرخة بـ 1 رمضان 1322 الموافق 9 نونبر 1904، تطوان 136/29.

32- قارن عبد الهادي التازي، المرجع أعلاه، ص 75.

33- كتب محمد المفضل غريط للطريس : «فيوافيك كتابان للمذكورين طرته (القائد عبد الله بن سعيد السلاوي والكاتب بوبكر السلاوي) باعفائهما من الخدمة بدار النيابة وأمرهما بالتوجه لسلا. 3 ربيع النبوي 8/1323 ماي 1905. تطوان 138/29.

نيابته التي لم تتم. كما كان من أبرز الشخصيات الرسمية التي استقبلت امبراطور ألمانيا خلال زيارته لطنجة[34].

وإثر التطورات التي عرفها المغرب، بعد مؤتمر الجزيرة (أبريل 1906) التي تميزت باشتداد الضغط العسكري الفرنسي (احتلال وجدة في مارس 1907 والدار البيضاء في غشت من نفس السنة)، عين محمد الجباص وزير الحربية، نائبا ثانيا مع النائب محمد الطريس[35]. وجاء هذا التعيين تتويجا لغلبة الاتجاه المؤيد لتعاون فرنسي مغربي. ونجاحا للضغوط الفرنسية التي أبعدت كل العناصر التي تعتبرها عدوة للتدخل الفرنسي من دار النيابة.

لقد انتهى التطور في وظيفة النائب السلطاني سنة 1907 الى تعيين نائبين اثنين. وهنا نلاحظ تراجعا في فكرة الإصلاح الهادف لنوع من الديمقراطية في التعامل مع الأجانب، لصالح تزكية محاور النفوذ المدعوم من طرف الأجنبي. عند ولاية الجباص – إذن – يمكن القول : إن استقلال النائب المغربي قد انتهى، وبالتالي لم تعد له الحرية التامة في «جلب المصالح» لبلاده، و«درء المفاسد» عنها[36].

وقد يفهم هذا التطور، إذا علمنا أن الجباص قد تولى في ظروف خاصة، تميزت باحتواء الفرنسيين للمخزن العزيزي، إثر احتلال الدار البيضاء وبيعة مولاي عبد الحفيظ (غشت 1907).

وعندما نجح السلطان الجديد في عزل أخيه، انتعش التيار المعارض للاحتلال الفرنسي، وعاد عبد الله بن سعيد لدار النيابة، حيث عينه السلطان خليفة للجباص بعد وفاة الحاج محمد الطريس، على الرغم من معارضة الجباص[37].

34- لمزيد من التعرف على أعمال عبد الله بن سعيد، راجع محمد ابن عزوز حكيم، ومضات مضيئة عن الحرب الريفية، م. س. ص 21-32.

35- جاء في ظهير التعيين العزيزي المؤرخ ب 13 شوال 19/1325 نونبر 1907 : «جعلنا ماسكه خديمنا الأرضي الطالب محمد الجباص نائبا مع خديمنا النائب الأكبر الحاج محمد الطريس، بطنجة المحروسة وألقينا إليه معه زمام تصرفات النيابة الباطنة والمحسوسة، وكلفناه بإعانة المذكور في سائر أمورها» تطوان 71/21.

36- منذ حل الجباص على رأس قوة عسكرية بطنجة في أواخر سنة 1906، تعاون مع الفرنسيين في تنظيم البوليس بالمدينة. كما حافظ على هدوء المدينة بالرغم من القلق الذي انتاب السكان وأفراد الجيش المغربي إثر قنبلة الأسطول الفرنسي للدار البيضاء ونزول الحملة الفرنسية لاحتلالها في 7 غشت 1907.

37- عين ابن سعيد خليفة للجباص في شتنبر 1908، بعد وفاة الحاج محمد الطريس. ولما حاول الجباص نقل عدم رضا الأوساط الفرنسية عن تعيينه الى السلطان كان رد هذا الأخير صارما وحاسما. إذ أكد على اختيار الرجل نظرا لصدقه وديانته، ولأنه معتبر عند السلطان (المقصود من كل ذلك هو موقفه الوطني المعارض للتدخل الفرنسي). وأمر السلطان الجباص بعدم إخفاء أي شيء عنه من أمور دار النيابة كلها.
كتاب السلطان مؤرخ ب 15 رمضان 1326 الموافق 11 اكتوبر 1908.
انظره في محمد ابن عزوز حكيم، ومضات م. س. ص 31.

وقد أثار هذا التعيين قلق المفوض الفرنسي من نوايا مولاي عبد الحفيظ، فكتب لوزير الخارجية، متهما عبد الله بن سعيد بالتعصب والميل لألمانيا، ومتأسفا على فرض الرجل على الجباص بالرغم من معارضة المفوضية الفرنسية[38]. وإذا كنا لا نستطيع تأكيد بقاء ابن سعيد خليفة بجانب الجباص، الى فرض نظام الحماية، فإننا نستطيع من جهة أخرى، أن نؤكد أنه كان لايزال في خدمة دار النيابة سنة 1909.

ويبدو ان الصراع الخفي بين الرجل وأعدائه قد طفا بمناسبة حادث الشيخ محمد الكتاني، الذي كان ابن سعيد أحد أتباع طريقته. نفهم ذلك من رسالة جوابية من السلطان، يخاطب فيها ابن سعيد بالخليفة، ويطمئنه من التخوفات التي أثارها في نفسه الحادث، وأثارها سعي أعدائه به، فطلب من السلطان تأكيد براءته. ومما جاء في جواب السلطان، قوله له : «فإننا على بصيرة من أمرك . . . وما مضى فات والعبرة بالمستقبل، ولا يهمنك كلام الحسدة فإن الناقد بصير »[39].

ويظهر أن الرجل بقي بدار النيابة الى حدود سنة 1910، حيث لم يعد لدار النيابة كبير تأثير في فترة سفارة المقري لباريس[40].

وإذا كان الجباص قد كوفئ بترقيته صدرا أعظم، سنة 1913، فإن خليفته السابق عبد الله بن سعيد قد نفي الى الجديدة سنة 1914.

وما يهمنا هو التأكيد على أن دار النيابة استمرت في الوجود على الرغم من فرض الحماية سنة 1912. حيث عين بها الحاج محمد التازي بعد الجباص، الى أن اسقط نظام النيابة سنة 1343 هـ/ 1924م. وعين مندوب سلطاني هو الفقيه محمد بوعشرين، في ظل النظام الدولي الذي خضعت له المدينة[41].

V- خاتمة واستنتاجات

حاولنا أن نؤرخ في هذه الدراسة للتطورات التي عرفها منصب النائب السلطاني. فقد تطورت وظيفة النائب، من مجرد عامل مكلف بالعلاقات مع الخارج، الى نائب

38- من رينو الى الوزير، 10 اكتوبر 1908.

Affaires Etrangères, PARIS, MAROC, Nouvelle Série, T. 195, p. 131.

قارن رسالة أخرى مماثلة في الموضوع نفسه، مؤرخة ب 24 أكتوبر 1908 في :

Documents Diplomatiques Français, Affaires du MAROC, 1908, pp. 8-9.

39- مولاي عبد الحفيظ لعبد الله بن سعيد، 23 ربيع النبوي 1327 الموافق 14 أبريل 1909.

40- أشارت نشرة افريقيا الفرنسية الى إعادة تنظيم دار النيابة سنة 1910، حيث أصبح ادريس البوكيلي خليفة للجباص، وكلف آخرون بمهمات أخرى.

Bulletin de L'Afrique Française, 1910, p. 296.

41- انظر ظهير مولاي يوسف، الى سكان طنجة، 1 جمادى الأولى1343 الموافق 28 نوفمبر1924، الذي أعلن فيه اسقاط نظام النيابة وتأسيس نظام جديد لحكم مدينة طنجة. عبد الرحمان بن زيدان، العز والصوله، 1، 324.

عن السلطان مختص في الشؤون الدبلوماسية، يسير مصلحة هامة تسمى دار النيابة. كما أننا ركزنا على الإصلاح الذي عرفته دار النيابة سنة 1900م. وقد تبين لنا أن محاولة جعل دار النيابة في مستوى تتبع العلاقات المغربية الأوربية، ومراقبة كل العلاقات في حدود معينة ؛ جعلت السفراء الأجانب وخاصة ممثلي فرنسا وإسبانيا وإنجلترا، يحاصرون هذا التجديد الهادف، حيث عملوا على مقاومته وإفشاله.

ويبقى السؤال المطروح هو : أي تطور حدث بين أول نائب معين وهو محمد الخطيب (1851-1860)، وآخر نائب في عهد الاستقلال وهو محمد الطريس (1883-1908)[42]؟

للإجابة على هذا التساؤل يبدو من الأفضل تناول الموضوع من جانبين، الجانب السلبي، ثم الجانب الإيجابي.

1- الجانب السلبي في التطور :

كان النائب في البداية يرتعد خوفا من أن يتهمه السلطان بالتجاوز، ويشفق على نفسه، من أي تصرف قد لا يحضى برضاه. وهذا ما جعل الخطيب يتردد في اتخاذ أي قرار في مفاوضاته مع الأجانب. إلا بعد الرجوع لرأي السلطان، وأخذ رأيه والاعتماد عليه في كل قرار.

أما بعد تزايد التدخل الأوربي، الذي انهك الدولة المغربية، بأنواع شتى من المطالب والامتيازات ؛ وعندما بدأت مطالب الأجانب تحاصر المخزن، وتقلق راحة السلطان، وتحجب عنه كل أمل في إمكانية معاملة عادلة بين المغرب الضعيف ودول أوربا الطامعة. وعندما بدأ السلطان – نتيجة لما سبق ذكره – يطلب من نائبه الاجتهاد في ارتكاب حسن السياسة لمواجهة إلحاح النواب الأجانب، ويختم رسائله إليه بمثل هذه العبارات :

- «لأنك أدرى بتلك الشعاب».
- «الحاضر بصيرة . . . ».
- «فكن تراجع وتكرر المراجعة، فإن تكرارها منتج للمصلحة».
- «ليس من رأى كمن سمع». . الخ.

عند هذا التطور، أصبح النائب يتصرف وكأنه وزير مفوض. ويستبد أحيانا بالتقرير، ثم يخبر السلطان موضحا له المصلحة من تصرفه، كما أن المخزن لم يعد يستطيع الاستغناء عن النائب، ولا أن يلغي ما أبرمه مع الأجانب أو يحل ما عقده.

42- أما محمد الجباص، فقد اعتبرنا نيابته حالة خاصة، لأنه تولى في ظروف التدخل العسكري الفرنسي، وبتأثير من الفرنسيين، وبذلك فعمله كنائب، لايمكن أن نعتبره عملا مستقلا عن تأثيرات التدخل الفرنسي، حتى في عهد مولاي عبد الحفيظ نفسه.

فها هو بركاش يقبل بعض المطالب الفرنسية، حتى ولو كانت في مثل خطورة. الأمر بالقاء القبض على عامل كبير من عمال المخزن.

وها هو الطريس، يقبل كل مطالب النائب الفرنسي، بمناسبة مقتل أحد الفرنسيين بسواحل طنجة سنة 1906 : يقبل دفع الدية وقتل القاتل وتقديم الاعتذار الرسمي وبناء تذكار للقتيل[43] !

حقا لقد تحولت دار النيابة من عازل يصفي التأثيرات الأجنبية من الشوائب المضرة، ويحصرها على الهوامش ؛ الى موصل لهذه التأثيرات الى أعماق المخزن[44] والمجتمع المغربي (أوامر النائب للقواد - الرميقي بالغرب مثلا).

ذلك أن ما كان يقبله النائب الذي أصبح من السهل التأثير عليه تحت الضغط والتهديد[45] كان يشرحه للمخزن ويعمل على أخذ موافقته[46]. ولقد علق أحد الملاحظين الاستعماريين على هذا التطور في موقف دار النيابة بقوله : «لم تبق إلا بعض المراحل، وتتحول دار النيابة الى وزارة صغيرة حقيقية سهلة الدخول على الوزراء الأوربيين المفوضين، أكثر من بنيقات الوزراء بفاس»[47].

2- الجانب الإيجابي في التطور

لقد أشرنا الى تعدد مهام النائب السلطاني والى النفوذ الذي أصبح يتمتع به داخل أوساط المخزن، ذلك النفوذ الذي اكتسبه من تدخلاته - بحكم منصبه - في جميع الأمور التي تهم مصير البلاد في علاقتها مع الأجانب.

ويمكننا التأكيد، على أن وظيفة النائب كانت تتعدى حدود تلقي المراسلات، ودراستها، والتلميح الى خفاياها ثم بعثها الى المخزن وانتظار الأجوبة. بل أصبح في الحقيقة - وكما أشرنا لذلك - يقوم بدور الوزير المفوض، فهو الذي كان على إطلاع بالمعاهدات وبشروط التعامل مع الأجانب.

وكان النائب يقوم بدور مدير الاستخبارات الوطنية، فهو الذي يسهر على أمن البلاد الخارجي، وينبه الى الأخطار المحتملة. كما كان يبادر الى تنبيه المسؤولين عن كل

43- اقتصر رد فعل السلطان على رسالة توبيخ للنائب ولم يتعداها.
قارن علال الخديمي. التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب 1894-1910، (حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية) ط 1991، ص 89-91.

44- قارن Rivet, Lyauty et l'institution du Protectoral...,1989, p. 84

45- علق عبد الوهاب بنمنصور على هذه الضغوط، فقال : «لقد بلغ التطاول بالبعثات الأجنبية بطنجة، أن أخذت تعتقد أن من واجبها أن تتشاور حول من سيعهد إليه بمباشرة العمل معها، حتى ليخيل للمرء أن دار النيابة كانت سفارة مغربية معتمدة لدى الهيأة الدبلوماسية».
اعلام المغرب العربي، الجزء الأول، ص 220.

46- كانت هذه الموافقة تأتي دون عناء لحالة العجز التي أصبح فيها المخزن أمام طغيان التدخل الأوربي.

47- Cit Par Rivet, op. cit. p. 85. - René LECLERC, Afrique Française, 1910, 95-105.

ضرر قد يلحق بمصلحة من مصالح البلاد أو بأي موظف من موظفي المخزن. فعلى سبيل المثال - لا الحصر- لما ألقي المحتلون للدار البيضاء، القبض على عاملها بوبكر بن بوزيد سنة 1907، وطال حجز الرجل بدون موجب مقبول ؛ كان أول رد فعل هو الذي جاء من النائب الحاج محمد الطريس ؛ الذي بعث رسالة للسلطان في الموضوع جاء فيها[48] :

«لما جرى على الدار البيضاء ما قدره الله سبحانه، كان من جملة من عمته مصيبتها، القائد الطالب بوبكر بن بوزيد الذي قبض عليه الفرنصيص (كذا) وبقي مسجونا على يده منذ وقعت القضية من غير موجب يقتضيه. وفي ذلك ما لا يخفى من الإخلال بحق المخزن ؛ إذ له النظر في عامله وفي معاملته بما يستحقه إن ثبت عليه موجبه».

وكان النائب أحيانا يقوم بدور وزير الحربية، وقد ظهر هذا الدور جليا في موقفه من المحلة المخزنية العسكرية العاملة بالريف ضد بوحمارة، فهو الذي كان يسهر على تزويدها بالسلاح والذخيرة والمؤن، وينتقد تهاون ضباطها مباشرة، وينبه المخزن الى ما ينبغي عمله[49].

ورغم ذلك كله، فإن نائب سلطان المغرب، كان يمثل دولة ضعيفة، وسط مجموعة من الدبلوماسيين المحترفين المثلين لدول قوية تتنافس على غزو المغرب واستغلاله. ولذلك كانت أصداء صيحاته تضيع في شعاب الأطماع الاستعمارية. وكان على نائبنا أن يستعد باستمرار لإذكاء المنافسات بين أولئك الدبلوماسيين، حتى إذا ما اتفقوا ضده - وهذا ما كان يحصل في الغالب - فلم يكن له من مفر من الابتسام في وجوههم وقبول مطالبهم رغم أنه كان يكره الجميع.

وأخيرا، يجدر بنا أن ننبه الى أن من الأدوار الايجابية التي لعبتها دار النيابة بطنجة، ما تعلق بالجانب الفكري الإصلاحي، الذي عرفه المغرب خلال القرن الماضي.

«فلم تكن طنجة هي العاصمة الدبلوماسية، حيث تناقش علاقة المغرب مع الدول الأجنبية . . فقط. بل كانت واجهة لاقتناص أحدث الأفكار والتطورات الدولية ولهذا كانت دار النيابة المغربية بمثابة هوائي يرسل للمخزن المركزي بفاس، وللمدن الأخرى، حيث أسر وأصدقاء موظفيها، أحدث أخبار التطورات السياسية على المستوى الوطني والدولي، بحكم أن أعضاءها، كان عليهم أن يطلعوا على شروط التعامل مع الأجانب، وكيفية مفاوضتهم للحفاظ على الحقوق الوطنية. وبحكم أنهم كانوا في مدينة، وإن

48- الحاج محمد الطريس الى السلطان مولاي عبد العزيز، 26 شعبان1325 موافق 4 أكتوبر 1907. عن الموضوع راجع علال الخديمي التدخل الأجنبي. . م س، ص 277-278.

49- عن الموضوع تراجع الرسائل العديدة، التي تبادلها النائب الطريس مع المخزن من جهة، ومع ضباط المحلة العسكرية في كناشي الخزانة العامة بالرباط رقم ك 2720 و ك 2721.

كانت مغربية ؛ فإن جوها فيه من التحرر، ومن أنواع البشر، والصحافة، والثقافة، والمشاكل، مايطلع المتأمل على بعض تطورات العصر في شتى الميادين»[50]. ولهذا كله تكون بدار النيابة وطنيون ساهموا بقسط كبير في حركة الإصلاح الفكري والسياسي ببلادهم[51].

50- انظر : مجلس الأعيان ومشروع الاصلاحات الفرنسي بالمغرب سنة 1905.

51- توصلنا، ونحن نعد هذه الدراسة للنشر بمؤلف قيم جمع فيه مصطفى بوشعراء، مراسلات أحد هؤلاء الوطنيين. وهو عبد الله بن سعيد السلاوي، مصطفى بوشعراء، التعريف ببني سعيد السلاويين، الجزء الأول عن عبد الله بن سعيد حياته ومراسلاته، الرباط، 1991.

احتلال وجدة

ظلت مدينة وجدة رمزا لصمود الدولة المغربية في وجه الضغوط الفرنسية المتوالية طيلة القرن XIX. وكذلك كانت تعتبر ثغرا من الثغور المواجهة لتحديات الأجانب. ورغم موقعها على الحدود الجزائرية المغربية، ورغم تواجد الفرنسيين على مسافة قريبة منها ؛ فقد ظل سكانها محافظين على استقلال بلادهم معارضين لكل تدخل فرنسي مهما كان شكله. وكان عامل المدينة دائما، هو الذي يجسم هذه الروح الوطنية. وآخر عامل أظهر معارضته للاطماع التوسعية على حساب وجدة هو احمد بن كروم الذي قدمت ضده شكاوي عديدة من طرف حكومة الجزائر العامة بزعامة Jonnart، وقد كانت تلك الشكاوي من مبررات احتلال المدينة سنة 1907.

I- العلاقات المغربية الفرنسية : 1904-1906

منذ الاتفاق الفرنسي الانجليزي لـ 8 ابريل 1904، اعتبرت فرنسا ان الطريق أصبح مفتوحا أمامها للسيطرة على المغرب.

لكن ما اعقب ذلك الاتفاق الودي، من مشاحنات غير ودية بين فرنسا والمانيا من جهة، وبين المغرب وفرنسا من جهة أخرى، وخاصة أزمة 1905، بين للفرنسيين خطأ سياسة دلكاسي رغم ما أزاحته تلك السياسة من عراقيل، كانت تكبل سياسة التدخل السريع في المغرب.

لكن مؤتمر الجزيرة 1906 الذي قبلته فرنسا مرغمة، والذي كان المغرب ينتظر منه ان يهتم بما فيه مصلحة المغرب وسعادة المغاربة. أعطى لفرنسا امتيازات، اعتبرها زعماء الاستعمار، مكاسب هامة، للتدخل السلمي في المغرب، جعلتهم يدشنون، فترة التدخل السلمي النشيط، وهي فترة بينت أحداثها الخطأ الذي وقع فيه ساسة أوربا في الجزيرة، حيث لم يهتموا الا بمصالحهم المادية والسياسية، في حين تجاهلوا، رغبة الشعب المغربي في مساعدته على النهوض، دون الاساءة لاستقلاله وسيادة بلاده. وهي رغبة عبر عنها المغاربة بوضوح كبير عندما أفشلوا مشروع سان روني طايندي

S.R. Taillandier في ماي 1905. وكان من أهم نقط هذا المشروع، بسط النفوذ الفرنسي على مدينة وجدة.

والجدير بالذكر أن مؤتمر الجزيرة الذي لم يقدم حلولا مقبولة لا على المستوى الداخلي بالمغرب، ولا على المستوى الخارجي، قد فتح المجال لمزيد من الاحداث الدموية التي هددت مصير المغاربة وكادت أن تشعل نار الحرب بين الدول الاستعمارية.

لقد حدث تبدل عميق في عواطف المغاربة، وعلاقتهم مع الأوربيين، بمجرد اعلان نتائج المؤتمر، وانزعجوا خاصة من الفرنسيين الذين حصلوا على ما سمي «بالمصلحة الخاصة» لهم في المغرب بدعوى مجاورتهم له وهكذا بدأ الاوروبيون وخاصة الفرسيون الذين كانوا يتمتعون بالأمن التام والحرية المطلقة، يتعرضون للمضايقة والاختطاف بل والقتل. وكان المغاربة يعبرون بذلك عن رفضهم للاحتلال ولتحدي الغزاة الأقوياء.

أما الجانب الفرنسي، فقد وجد في تلك الحوادث، ذريعة لسلوك سياسة جديدة تميزت بمضاعفة الضغوط على المغرب، لإرغامه على الخضوع وقد اقترنت هذه السياسة بتولي Regnault رئاسة المفوضية الفرنسية بطنجة.

دور Regnault : عين وزيرا مفوضا بطنجة، في يوليوز 1906، خلفا ل Saint René Taillandier، وكان رينيو من الاستعماريين الداعين الى ممارسة مزيد من الضغط على المغرب. وكان متمرسا بالشؤون المغربية، لأنه، كان مساعدا لبول كامبون بتونس، وعين منذ 1904 مندوبا لحاملي أسهم اقتراض 1904 بالمغرب. ومثل بلاده في مؤتمر الجزيرة 1906.

II- دور Jonnart والضغط العسكري

يدخل تعيين رينيو اذن في إطار السياسة الجديدة، التي أرادت الأوساط الاستعمارية، سلوكها في المغرب، وهي سياسة الضغوط المتوالية على المغرب حتى يقبل مرغما، الهيمنة الفرنسية. وكان من أقطاب هـذه السـياسة حاكم الجزائر العام Jonnart الذي لم يفتأ يطالب بحرية تحرك الجيش الفرنسي عبر الحدود المغربية. واحتلال المناطق الاستراتيجية في هذه الحدود وأهمها مدينة وجدة.

- لقد سلك Jonnart منذ 1905 سياسة تعتمد تجاهل السلطات المغربية، والتعامل مع بوحمارة، وتشجيع عناصر الفتنة في الحدود كالطيب ولد بوعمامة. ثم الضغط على الجيش المغربي عن طريق حجز الأسلحة الموجهة إليه بحرا من طنجة وتشجيع الشركات الفرنسية على التعامل مع بوحمارة. وبذل الأموال لكسب بعض العملاء. لكن هذه السياسة فشلت، فشلا ذريعا، لأن الفرنسيين واجهوا مقاومة مستمرة من السكان، ومعارضة صارمة من سلطات المدينة وعلى رأسها أحمد بن كروم. وقد حاول المخزن

اقناع الفرنسيين، بطرق سلمية، ثم قرر استخدام القوة ضد بوحمارة والشركة الفرنسية المتعاملة معه قرب الناضور في (Marchica)، ولكن الحكومة المغربية كانت من الضعف والعجز بحيث لم تستطع تنفيذ إرادتها، خاصة بعد ان هدد Regnault باتخاذ إجراءات مضادة اذا تعرض العاملون في الشركة الى مكروه.

ونتيجة لهذه الضغوط الفرنسية المباشرة والغير المباشرة، ازدادت مقاومة الشعب للفرنسيين، الذين أصبحوا هدفا لردود فعل غاضبة.

ورغم أن الأروبي أصبح شيئا غاليا وسهل الكسر، ورغم أن المغاربة أخذوا يحتاطون ويبتعدون عن الأروبين، خوفا من المطالبات الخيالية بالتعويض عن كل حادث حقيقي أو مصطنع (طالب P. AZAN وموجان Mougin بتعويضات وبسجن مغاربة ادعيا أنهم أساءوا إليهما في سوق الغزل بوجدة. فسجن المغاربة وقدم العامل اعتذاره. وقد علق AZAN بقوله : إن هذا التصرف كان ضروريا «للمحافظة على الهيبة الفرنسية في أعين السكان») ؛ فان التصرفات الطائشة لبعض الفرنسيين جعلتهم يؤدون ثمنها غاليا : فقد تعرض أحد العملاء التجاريين الى الجرح بحوز مراكش وهو Lassalas وقتل آخر بطنجة وهو شاريوني (Charbonnier) وتعرض ثالث للهجوم بفاس : (Gironcourt)

وعلى الرغم من انزعاج الفرنسيين من هذه الحوادث التي كانت تعنيهم بالخصوص، فإنهم وجدوا فيها السبيل لممارسة ضغوط عسكرية ومالية على المخزن بهدف إضعافه ودفعه للتعاون مع الفرنسيين وتسهيل سيطرتهم على البلاد.

وهكذا فبمناسبة قتل Charbonnier أرسل الأسطول الفرنسي لميناء طنجة. وذهب قائده مع السفير الفرنسي للنائب السلطاني الحاج محمد الطريس ووجها له تهديدا على لسان دولتهم مصحوبا بمطالب مستعجلة يجب على المخزن تنفيذها وإلا التجأت فرنسا الى «ارتكاب ما يكدر الخواطر».

والمطالب المشار اليها هي :

- البحث عن القاتل وقتله ومعاقبة من كان معه.
- أداء تعويض كبير قدره 100 ألف فرنك.
- تقديم الموظفين المغاربة الاعتذار للسفير الفرنسي.
- تسليم بقعة أرضية في مكان الحادث لبناء تذكار للقتيل.
- تسليم الطيب ولد بوعمامة المسجون للفرنسيين لإطلاق سراحه.

لم يتمكن الفرنسيون، رغم هذه التهديدات والمطالب التعجيزية من إرغام السلطان مولاي عبد العزيز على الخضوع لإرادتهم. بل كانت النتائج عكسية تماما. فقد توترت العلاقات المغربية الفرنسية بشكل متزايد سواء على المستوى الرسمي أو على المستوى الشعبي. وساءت علاقات السلطات المغربية في وجدة مع السلطات الفرنسية بالجزائر.

وأخذ الجيش الفرنسي يقوم بتحركات واسعة عبر الحدود الشرقية موسعا نفوذه على حساب التراب المغربي والقبائل المغربية. وقد أثار هذا التصرف حركة جهادية عامة في الجنوب الشرقي المغربي، اتخذت مركزها في تافيلالت. وحدثت عدة معارك بين المجاهدين والجيش الفرنسي بقيادة Pierron.

ومن البديهي أن هذه التطورات، لم ترض الفرنسيين، لذلك قرروا انتهاز أول فرصة مناسبة للقيام بضغوط أشد وأخطر، لدفع المخزن المغربي الى تسهيل تدخلهم، وقد جاءت هذه الفرصة بمناسبة قتل طبيب فرنسي بمراكش في 19 مارس 1907.

III- أسباب ونتائج قتل موشان Mauchamp

اعتقدت الحكومة الفرنسية أن من أنجع وسائل «التدخل السلمي» استخدام المستوصفات، ومراكز تقديم الدواء لهذا الغرض. وهكذا أسس مستوصف بمراكش في أواخر 1905، وأسندت مهمته للطبيب Mauchamp، الذي كان عمله في حقيقة الأمر يتلخص في القيام بقليل من الطب وكثير من السياسة، تبعا لتوجيهات وزارة الخارجية التي كان تابعا لها.

وفي 1907 حاول موشان أن يوسع نشاطه السياسي، فذهب لفرنسا، والتقى بوزير الخارجية، وطلب منه القيام بعمل عاجل وحازم ضد المغرب، لإرغام المغاربة على قبول النفوذ الفرنسي وتدعيم الهيبة الفرنسية. وصحب معه في عودته هدايا كثيرة لبعض الشخصيات بالمدينة ضمنها زربية مطوية على أدوات للتلغراف اللاسلكي. وجاء بصحبته Louis gentil للقيام بدراسات تهدف للتعرف على الأرض المغربية.

استقبل موشان وزميله بكراهية من طرف السكان، الذين رموهما بالحجارة، متهمين إياهما بكونهما جاسوسين جاءا للاطلاع على عورات البلاد. وفي هذا الجو المتوتر الذي سبق أن حللنا بعض أحداثه، أقدم موشان، على تعليق بعض الأدوات فوق منزله اعتبرها سكان مدينة مراكش أدوات للتلغراف اللاسلكي، في حين اعتبرها المخزن مجرد راية لبلاده. ومهما يكن الأمر، فقد أمر الدكتور بإزالة ما أحدث من طرف حشد من السكان. ثم تطور الخلاف، الى هجوم الجمهور الغاضب على الطبيب وقتله.

كان قتل موشان بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير ؛ وهكذا لما علمت الأوساط الاستعمارية بالحادث، انطلقت حملة دعائية مضادة للمغرب. منددة بالحادث ومحملة للمخزن المسؤولية، وداعية للعقاب. وفي الوقت نفسه قررت الحكومة الفرنسية في يوم 25 مارس 1907 احتلال مدينة وجدة - مؤقتا - واخبرت الدول الأخرى بهذا القرار الذي نفذ في يوم 29 مارس، حيث تدخلت القوات الفرنسية المرابطة في الحدود واحتلت المدينة المغربية التي ظلت طيلة ثلثي قرن رمز الصمود المغربي في وجه الضغوط الفرنسية المتنوعة الاشكال.

IV- نتائج احتلال وجدة

أدى احتلال وجدة الى ردود فعل غاضبة ضد الفرنسيين في مجموع انحاء المغرب، وقد ازداد ذلك الغضب، نتيجة لوقوع الاحتلال دون أن يواجه مقاومة، الأمر الذي جعل البعض يعتقد بتواطؤ المخزن وقبوله لذلك الاحتلال. وقد اجتهد مولاي عبد العزيز لحل المسألة والحصول على جلاء القوات الفرنسية بتقديم جميع الترضيات لكن الفرنسيين قدموا مطالب كثيرة تسيء للاستقلال الوطني كثمن للجلاء عن المدينة منها :

- عزل وسجن باشا مراكش عبد السلام الورزازي.
- إجراء بحث في عين المكان يقوم به قنصل فرنسا بالصويرة.
- عقاب المسؤولين عن الحادث.
- أداء تعويض كبير.
- تنظيم البوليس حالا في الموانئ المغربية.
- تطبيق اتفاقيات 1901-1902 الخاصة بالحدود.
- استدعاء مولاي ادريس مبعوث المخزن للأقاليم الصحراوية، الذي كان ينسق المقاومة في شنقيط مع ماء العينين.
- الكف عن إرسال الاسلحة لماء العينين، وحجز الأسلحة الموجهة إليه.

رغم قساوة هذه المطالب، فان السلطان لم يجد بدا من قبولها أملا في جلاء الفرنسيين عن وجدة. وأدى قبول المخزن لهذه المطالب بعد أن حاول التخفيف منها، الى ردود فعل شعبية، والى انتشار القلق والاضطراب خاصة بالحوز ؛ حيث انتشرت حركة من التذمر بين سكان مراكش، والقبائل المجاورة، التي أخذت تهدد الأروبيين. ورفضت السماح للفرنسيين بإجراء البحث، وعارضت عزل باشا المدينة، ومنعت الباشا الجديد قدور بن الغازي من الالتحاق بمراكش. وقد أشار الجيولوجي Brives إلى تغير الرأي العام بالحوز كنتيجة لاحتلال وجدة، والى العداء الذي أصبح السكان يواجهون به الفرنسيين. وتساءل عن السبب فوجد «أصله في احتلال وجدة» كما أشار الى رسائل السلطان إلى قبائل الحوز وخاصة لمدينة الصويرة فقال :

«إن الشعور الوطني قد استيقظ نتيجة لرسالة السلطان، فاختفت الصراعات الداخلية، وكل الحزازات اتجهت ضد الفرنسيين».

ومما يؤكد رد الفعل الشعبي ضد الأروبيين، أن القبائل أنذرت مولاي احفيظ الخليفة السلطاني بإبعاد الأروبيين من مدينة مراكش. وفعلا غادر الأروبيون المدينة نحو آسفي التي وصلوها في يوم 14 ماي 1907. ولقد ازداد التوتر نتيجة لتهديدات الاسطول الفرنسي للموانئ المغربية، وللحملة الصحافية المحمومة، التي كانت تقودها الأوساط الاستعمارية بفرنسا وطنجة ضد المغرب، وقد أشار روزن السفير الألماني بطنجة لهذه الحملة بقوله :

«إن قتل الطبيب والعميل السياسي الفرنسي موشان قد استغل بكيفية تشرف موهبة الإخراج الدرامي لجيراننا، لقد اغتيل موشان يوم 19 مارس والى اليوم (25-5-1907) لايمكن للمرء ان يقرأ عددا من جريدة La depêche Marocaine أو صحيفة من نفس النوع دون أن يلتقي بمسألة الجنازة المتجددة للدكتور موشان»

ويظهر أن الهدف من وراء هذه الحملة المضادة للمغرب كان تحقيق غايتين :

– **الأولى** : تبرير الاعتداء الفرنسي على المغرب أمام الرأي العام الدولي، لابقاء الاحتلال بوجدة، ولذلك كان التأكيد دائما على أن هذا الاحتلال مؤقت ومشروط بتنفيذ المطالب الفرنسية.

– **الثانية** : الإبقاء على استنفار الرأي العام الفرنسي في داخل فرنسا وفي المغرب وتهييئه لتقبل مزيد من الاعتداءات على استقلال المغرب وفي نفس الوقت ممارسة مزيد من الابتزاز ضد الحكومة المغربية حتى تقبل مرغمة شروط الفرنسيين.

كان مولاي عبد العزيز، مصمما على إخراج الفرنسيين من وجدة مهما كانت التضحية ومهما كانت التنازلات. ولكنه كان في نفس الوقت عاجزا عن تنفيذ جميع المطالب الفرنسية لأنها تتعارض مع السيادة المغربية، وخوفا من اثارة ردود فعل وطنية يستغلها المحتلون لمزيد من التدخل. وكان يزيد في هذا العجز الضائقة المالية التي كان يعيشها مخزن مولاي عبد العزيز بسبب التكاليف الباهضة، التي كانت حالة البلاد تتطلبها، خصوصا ما يتعلق منهابدفع تعويضات الأجانب والديون.

ومن خلال الرسائل التي بعثها السلطان لقبائل الحوز ومدنه، يمكننا أن نتعرف على هذه الحالة التي كانت تعيشها بلادنا.

ففي رسالة لسكان الصويرة، وأخرى لقبائل بني مسكين مؤرختين ب 18-19 صفر 1325هـ 2-3 أبريل 1907، شرح السلطان أسباب احتلال وجدة، فأكد على أن الاحتلال حدث بسبب قتل سكان مراكش للطبيب الفرنسي، الذي أقدم على تعليق راية بلاده فوق منزله. ورغم أن الشروط تمنعه من فعل ذلك يقول السلطان فقد كان على السكان أن يرفعوا القضية للمخزن، ولايتسببوا فيما حدث. دون أن ينظروا الى ما يكابده السلطان من «حسن المهادنة وسياسة الدفاع»! كما أشار السلطان الى أن فرنسا قد طالبت بمطالب وتعويضات نتيجة للحوادث التي تعرض لها الفرنسيون، وأن المخزن جاد في فصال القضية وإخراج جيش الفرنسيين من وجدة. وفي الأخير أمر السلطات المحلية والسكان بعدم التشوش والخوف وعدم مد اليد في الأجانب، لأن السلطان مهتم بحل القضية بسلام، «ولأننا يقول السلطان لا نالوا جهدا في صيانتكم والدفاع عنكم بأموالنا ورجالنا بحول الله حالا واستقبالا»

ورغم المحاولات التي بذلها السلطان، في سبيل جلاء الجيش الفرنسي عن وجدة، فإن الفرنسيين كانوا يخططون، في الواقع، لإدامة احتلالهم، وجعل ذلك الاحتلال خطوة أولى في سبيل اتمام احتلال المغرب كله.

فلقد كانت حكومة الجزائر العامة، تستغل أبسط الحوادث على الحدود لتضخيمها والرد عليها، ودفع الحكومة الفرنسية لقبول مزيد من التوسع في التراب المغربي.

وهكذا فعوض الجلاء عن مدينة وجدة، كان حاكم الجزائر العام Jonnart، يوالي الرسائل لحكومة باريز، منبها الى خطورة الهيجان العام بالمغرب، والى انتشار روح المقاومة والجهاد ضد المحتلين، ومبينا بأن مركز هذه المقاومة هو جبال بني يزناسن، ومتهما عامل وجدة بالتحريض على مقاومة الفرنسيين. ولذلك كله فهو يطالب بالحرية المطلقة للقوات الفرنسية بوجدة. وبالسماح لها بالقيام بهجومات ضد المغاربة وخاصة ضد جبال بني يزناسن، والا اضطر الجيش الفرنسي بعد فوات الأوان الى القيام بعمليات واسعة ومكلفة.

والجدير بالذكر أن حركة الجهاد ضد الفرنسيين، بوجدة خاصة والحدود الشرقية عامة قد تأججت، نتيجة للتدخل الفرنسي بالشاوية والدار البيضاء صيف 1907، ومثلت جبال بن يزناسن، أهم مركز في هذه الحركة ؛ ولذلك نظم الجنرال ليوطي حملة واسعة ضد بني يزناسن انتهت باحتلال المنطقة، وقد ساهمت في هذه الحملة قوات قوامها حوالي 12000 جندي وحوالي 400 ضابط.

نشرت هذه الدراسة، لأول مرة ضمن مذكرات من التراث المغربي MEMORIAL DU MAROC الجزء الخامس، سنة 1983.

البيبليوغرافيا :

(1) وثائق الخزانة الحسنية، سنة 1907.

(2) A. Brives, voyages au Maroc (1901-1908), Alger, 1909.
(3) Bulletin de l'Afrique Française, 1907- P.125.
(4) Documents diplomatiques, Affaires du Maroc, 1905-1907- II. III.
(5) Guenane Jamal, les relations franco-allemandes et les affaires marocaines de 1901 à 1911, Alger, 1975.
(6) Illustration, Juillet - Aout - 1907.

الموقف الألماني من التدخل الفرنسي بالشاوية*
(1908-1907)

منذ 1905، حاول الفرنسيون فرض حمايتهم على المغرب. لكن المغاربة، بمساندة قوية من ألمانيا، أفشلوا مخطط سان روني طياندي (S.R. Taillandier)، وزير فرنسا بطنجة، ودعوا الى عقد مؤتمر دولي، لينظر في مسألة التنظيمات التي يجب إدخالها للبلاد بضمانة دولية[1].

بيد أن ميثاق الجزيرة الخضراء، الذي دعا الى احترام استقلال المغرب وسيادته، دعا المغاربة -في الوقت نفسه- الى التعاون مع فرنسا وإسبانيا، أي مع الدولتين الطامعتين في احتلال المغرب، ولذلك اعتبر المغاربة عقد الجزيرة، شروطا فرضتها المصالح الاستعمارية، وصمموا على مقاومتها.

وعلى الرغم من خيبة أمل المغرب في ألمانيا، التي قبلت الميثاق، فقد بذلت الدولتان بعض الجهود للحفاظ على الصداقة الألمانية المغربية. وكان من المنتظر أن يجد المخزن الحكومة الألمانية بجانبه، لمقاومة كل ضغط فرنسي مسلح.

غير أن الذي حدث، هو أن المغرب وجد نفسه وحيدا في الميدان لمواجهة التدخل العسكري الفرنسي في الشاوية صيف 1907.

وسنحاول في هذا العرض أن نتعرف على المواقف الألمانية، الرسمية والشعبية، بما فيها موقف الجالية الألمانية بالمغرب، تجاه أحداث قنبلة الدار البيضاء، واحتلال الشاوية. وسنبدأ بالتعرف على تطور العلاقات الألمانية المغربية.

---

* ساهم المؤلف بهذه الدراسة في الندوة العلمية المنعقدة بكلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط سنة 1988 حول موضوع : ألمانيا والمغرب نشر كلية الآداب 1991.

1- عن مشروع «الاصلاحات» الذي حاولت فرنسا فرضه على المخزن سنة 1905، والنتائج التي أسفرت عنها محادثات المخزن ومجلس الأعيان مع السفير الفرنسي، انظر الدراسة المرفقة، في هذا المؤلف : مجلس الأعيان ومشروع الاصلاحات الفرنسية بالمغرب سنة 1905.

I- توطيد العلاقات الألمانية المغربية : 1873-1905

بدأت المانيا تولي اهتماما خاصا بالمغرب، لما تزايدت المبادلات بين الطرفين، على المستوى التجاري والعسكري منذ عهد السلطان مولاي الحسن 1873 - 1894 [2].

وقد نشطت علاقة ألمانيا بالمغرب، في إطار السياسة العالمية الجديدة، التي دشنها غليوم الثاني، وكان الهدف منها حصول ألمانيا على نصيبها من الممتلكات والنفوذ في الدول التي لم تستعمر بعد مثل الصين والمغرب والامبراطورية العثمانية وجنوب افريقيا[3].

ومنذ1890، أصبحت ألمانيا، من الدول المعاهدة للمغرب مثل انجلترا واسبانيا وفرنسا، بواسطة الاتفاقية التجارية التي انعقدت بين البلدين في 12 شوال 1307 هـ (الموافق 1890م)[4]. وسرعان ما أصبحت ألمانيا من الدول الصديقة للمغرب، تقدم للمخزن المساندة الدبلوماسية والمشورة في كثير من المسائل، ضد فرنسا واسبانيا.

وعلى الرغم من بعض التوتر الذي ميز العلاقات الألمانية المغربية في عهد الوزير الصدر أحمد بن موسى (1894-1900)، فإن بداية القرن العشرين شهدت تعاونا متينا بين البلدين.

فمنذ أن دشنت فرنسا سياسة التدخل السلمي في المغرب، باتفاقيات 1904-1901، مع المغرب (1901-1902) وإيطاليا (1902)، وانجلترا (1904)، واسبانيا (اكتوبر 1904)، منذ ذلك الوقت، دخلت ألمانيا مسرح السياسة المغربية بقوة. وبدأت ملامح سياسة ألمانية جديدة تجاه المغرب تترسخ وتتأكد. من مميزات هذه السياسة، العمل على استغلال، كل خلاف بين المغاربة والفرنسيين، لتوسيع النفوذ الألماني، الذي تجاهلته فرنسا، وتطوير المصالح الألمانية بالبلاد[5].

II- ماهي خلفيات السياسة الألمانية؟

إذا تأخر الألمان عن غيرهم في التعرف على المغرب، فقد تميزت الجالية الألمانية بالمغرب بنشاطها وتفهمها لأذواق وتقاليد المستهلكين المغاربة. فتمكنت نتيجة لذلك من تطوير معاملاتها بسرعة. وانتشر نشاط المؤسسات التجارية الألمانية في معظم أنحاء المغرب وخاصة بالجنوب المغربي. وسرعان ما احتلت التجارة الألمانية الصف الثاني بعد انجلترا.

2- J.L. Miege, le Maroc et l'Europe, Paris 1963, T.3.p.225-6.

3- Cf Edmond Vidal, la politique coloniale de l'Allemagne en Afrique, Alger, 1908.

4- نصها العربي، في كناش الاتفاقيات، نسخة مصورة بحوزة المؤلف.

5- Victor Berard, l'affaire Marocaine, A. Colin, Paris 1906, pp. 365-66.

يضاف الى هذا العامل الخاص، الدوافع القومية، والمصالح الرأسمالية، حيث بدأ الرأي العام الألماني، يطالب بسياسة خارجية، تخدم هيبة ألمانيا، ومكانتها كدولة كبرى. كما كانت الأوساط الجرمانية والجامعية تنتظر من الحكومة الألمانية، عملا حازما للمحافظة على المصالح الألمانية بالمغرب والحيلولة دون بسط حماية فرنسية عليه.

ومن الجدير بالملاحظة في هذا الباب، أن الحكومة الألمانية، وجدت الطريق معبدة، والمهمة سهلة، في الدول التي صمدت في وجه التوسع الفرنسي والانجليزي مثل الدولة العثمانية والدولة المغربية.

في المغرب مثلا، خلال الأزمة المغربية الفرنسية 1904-1905، حين حاولت فرنسا فرض حماية مبكرة على المغرب، لم يتصور الألمان عملهم بوضوح، إلا بعد أن شاهدوا معارضة المغاربة القوية للمشروع الفرنسي. فكانت زيارة الامبراطور الألماني لطنجة (31 مارس1905). تعبيرا واضحا على رغبة ألمانيا في التعامل مباشرة مع سلطان المغرب. لحماية مصالحها. وسلوك سياسة مستقلة تجاه المغرب. تهدف الى تقوية النفوذ الألماني به[6].

وهكذا بدا للمراقبين، سنة 1905، أن المغرب قد وجد حليفا أوربيا قويا، لموازنة ومقاومة النفوذ الفرنسي. وتأكد ذلك من خلال الدعوة لانعقاد مؤتمر دولي، للنظر في مسألة الاصلاحات التي ينبغي إدخالها للمغرب، والبحث في وسائل تمويلها.

III- نتائج مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906

لقد تمكن المغاربة، إذن، وبمساعدة الألمان، من إفشال مشروع الحماية الذي حاولت فرنسا فرضه على المغرب سنة 1905. ودعوا الى مؤتمر دولي، حضرته جميع الدول المعنية بالمسألة المغربية. وقد دعا ميثاق الجزيرة الذي صدر في أبريل 1906، الى احترام سيادة واستقلال المغرب، ومنح لجميع الدول الحاضرة حق المساواة الاقتصادية. بيد أنه اعترف لفرنسا بالمصلحة الخاصة، بدعوى مجاورتها للمغرب في الجزائر. ومنحها حق تنظيم شرطة الموانئ، بالاشتراك مع اسبانيا. وأعطاهما الأولوية في إنشاء بنك للدولة المغربية.

وهكذا خيب المؤتمر أمل المغاربة، في الموقف الألماني خاصة، وفي موقف الدول الأخرى بصفة عامة. فقد اهتم دبلوماسيو أوربا بحل الخلاف الألماني الفرنسي، ولم يبحثوا في الوسائل الكفيلة بمساعدة المغرب. بل أكثر من ذلك، دفعوا المغاربة الى التعاون مع الدولتين الطامعتين في احتلال بلادهم وهما فرنسا واسبانيا.

6- علال الخديمي، حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية 1907-1908. رسالة مرقونة بكلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط 1985. الجزء الأول، ص 60-61.

ويبدو أن المغرب، بعد مؤتمر الجزيرة الخضراء، لم يعد يمثل في السياسة الألمانية إلا عملة للتبادل، ذلك أن السياسة المغربية لألمانيا، سارت في اتجاهين يخدمان المصالح الألمانية فقط، دون اهتمام كبير بآمال المغاربة.

يتمثل الاتجاه الأول، في المحافظة على النفوذ الألماني بين المغاربة للحصول على امتيازات اقتصادية من المخزن. ويتمثل الاتجاه الثاني في الظهور بمظهر المدافع عن مقررات الجزيرة، حتى إذا أبدى الفرنسيون استعدادا لدفع تعويضات كافية في المجالين الاقتصادي والاستعماري عند ذاك تتخلى ألمانيا عن المغرب للاحتلال الفرنسي[7].

IV- ضغط فرنسي وتقلب ألماني

من الجدير بالملاحظة، أن المواقف الألمانية تجاه المغرب، تميزت بالتردد والتقلب، بعد مؤتمر الجزيرة. وهناك عدة عوامل يمكن أن تفسر لنا هذا التقلب.

فبالاضافة الى الأهداف التي أشرنا إليها، والتي يبدو أنها كافية لتفسير تقلب السياسة المغربية لألمانيا، هناك عوامل أخرى منها :

1) الضغوط المتباينة التي كانت الحكومة الألمانية تتعرض لها. فمن جهة، هناك تيار الجرمانيين ودعاة الاستعمار، وبعض كبار رجال الأعمال، الذين كانوا يضغطون في اتجاه منع فرنسا من الاستحواذ على المغرب وحدها.

ومن جهة أخرى، كان بعض رجال المال والصناعة الألمان يعملون لصالح سياسة تصالحية مع فرنسا.

2) تباين آراء الأوساط الألمانية الحاكمة، وترددها حول السياسة التي ينبغي سلوكها في المغرب. ولعل هذا الخلاف راجع الى اهتمامات المانيا القارية، التي كانت قوية جدا، وتلعب دورا محوريا في السياسة الخارجية. فقد ظلت ألمانيا منذ عهد بسمارك، تولي اهتماما خاصا الى إضعاف دور فرنسا بأوربا. لذلك كانت الأوساط الحكومية ترتاح لكل مغامرة فرنسية في المغرب، قد تضعف من الدور العسكري الفرنسي على الحدود. إن هذه نظرة تكتيكية كانت قاصرة -في نظرنا- عن رؤية العواقب الاستراتيجية. وهناك أمثلة تبرز هذه السياسة المتقلبة تجاه التدخل الفرنسي بالمغرب.

فبعد إعلان ميثاق الجزيرة، الذي خيب آمال المغاربة وخدم الأهداف التوسعية لفرنسا، حاول الألمان أن يظهروا بمظهر المؤيد للموقف المغربي، ولذلك علقوا مصادقتهم على إجراء العمل بمقررات المؤتمر على مصادقة سلطان المغرب. فقد اتصل الوزير الألماني بطنجة روزن Rozen، بالنائب محمد الطريس، وأخبره بأن الحكومة الاسبانية

7- Guenane. Djamal. Les relations Franco-Allemandes et les affaires marocaines de 1901 a 1911. Alger.p. 225 et suite.

طلبت من الحكومة الألمانية الشروع في تنفيذ قرارات الجزيرة، لكنها رفضت، وقررت أن لاتصادق على أي إجراء إلا بعد مصادقة السلطان. وهكذا لم يبق للألمان إلا هذه المناورة، لارضاء كبرياء أصدقائهم المغاربة[8] وللحصول على بعض الامتيازات.

وبالفعل، فقد تمكن روزن، من المحافظة على النفوذ الألماني داخل المخزن، وأن يقنع أصدقاءه المغاربة بأن ألمانيا لن تتخلى عن المغرب. ومما يبرز هذا الاتجاه، أن روزن تمكن من إدخال ضابطين المانيين في خدمة المخزن. الأمر الذي أغضب الفرنسيين، الذين اعتبروه خرقا صريحا لميثاق الجزيرة[9].

كما حصلت شركات ألمانيا، على امتياز إصلاح مينائي طنجة والعرائش دون المرور بالسمسرة العامة التي اتفق عليها في المؤتمر.

V- محاولات للتقارب الألماني الفرنسي سنة 1907

منذ أواخر 1906، بدأت العلاقات الألمانية الفرنسية تعرف بعض الانفراج. إذ حاولت الأولى، أن تهادن الثانية في المغرب، أملا في إحداث تقارب ألماني فرنسي بأوربا. أما فرنسا فمنذ ذهاب دلكاسي Delcassé، وهي تسلك نحو ألمانيا سياسة حذرة، تعتمد المرونة، بل التودد، خاصة إثر كل قرار يرمي الى التدخل في الشؤون المغربية.

وعلى الرغم من شكوى الفرنسيين، من كون ألمانيا تتبع سياسة عدائية تجاه فرنسا في المغرب، وتعمل على كسب مزيد من الامتيازات دون اهتمام بميثاق الجزيرة. واتهامهم لألمانيا بكونها تظهر نفسها في المحافل الدولية كحامية للمغرب، ولذلك فالمغاربة يتبعون نصائحها، ويسلكون سياسة معارضة لفرنسا[10]. على الرغم من هذه الشكوى، فقد ظهر حرص الدولتين على الوفاق، بمناسبة، محاولة احتلال طنجة، وخاصة خلال النصف الأول من سنة 1907.

ففي أواخر 1906، حاول الفرنسيون احتلال طنجة بالتعاون مع الاسبان، بدعوى حماية أمن الأجانب، وكان الهدف في الحقيقة هو الضغط على المخزن ليقبل تنظيم البوليس بالمدينة. فماذا كان موقف ألمانيا؟ لقد أصدر الامبراطور الألماني أوامره بعدم

8- محمد الطريس لابن سليمان، 22 ربيع الأول 16/1324 ماي 1906، كناش 2720. ص 113 (الخزانة العامة بالرباط).

9- لقد اعترف المؤتمر لفرنسا بالمصلحة الخاصة سياسيا في المغرب، في حين أنه لم يمنح الدول الأخرى بما فيها ألمانيا إلا حق المساواة الاقتصادية. لكن الرد الألماني على الاتهامات الفرنسية كان هو أن سلطان المغرب مستقل في بلاده ويحق له أن يختار من يستخدمه بحرية.

10- Guenane, op. cit, p. 232. (A.P. P All. NS. T. 31) (19-2-1907)

عرقلة المشروع الفرنسي، الذي كان يأمل من ورائه، انغماس فرنسا في مغامرة مغربية تنهكها[11].

وإذا استطاع المغاربة تفويت الفرصة على الفرنسيين بدون مساندة ألمانيا[12]. فإن الأوساط الاستعمارية الفرنسية انتهزت فرصة قتل أحد الأطباء الدبلوماسيين الفرنسيين في بداية مارس 1907. لتحتل مدينة وجدة في آخر الشهر.

كان صدى الاحتلال قويا في نفوس المغاربة حاكمين ومحكومين، وكان الأمل هذه المرة قويا من جانب المخزن، ليستعين بمساندة ألمانيا، للتخفيف من حدة الضغط الفرنسي، وليحصل على تحرير مدينة وجدة. بيد أن ألمانيا، لم تبد أيضا أية معارضة للاحتلال الفرنسي بحجة أن قضية الحدود لاتهم إلا فرنسا والمغرب.

وإذا أحس المغاربة بالمرارة من الموقف الفرنسي، الذي تجاهل اعتراف ميثاق الجزيرة باستقلال المغرب وسيادته، فإنهم لم يفهموا الموقف السلبي للحكومة الألمانية، التي قررت عدم التدخل في المسألة، بل نصحت المغاربة بقبول جميع المطالب الفرنسية[13].

هكذا سبر المغاربة الموقف المصلحي للدول الأوربية وخاصة ألمانيا، التي كانوا يأملون منها موقفا منسجما مع تصريحات ممثلها بطنجة، الذي طالما ندد بالسياسة التي تسلكها فرنسا، لتبرير عدوانها على المغرب.

بيد أن المهم في الأمر هو معرفة المواقف الألمانية من قنبلة الدار البيضاء واحتلال الشاوية.

VI- مواقف ألمانية من قنبلة الدار البيضاء واحتلال الشاوية

لايتسع المجال لتفصيل أحداث القنبلة، ودوافعها. لكننا سنكون مضطرين للتذكير ببعض الوقائع البارزة، حتى نفهم كيف تطورت الأحداث والمواقف المختلفة[14].

عرفت بلاد الشاوية، التي تقع ضمنها مدينة الدار البيضاء، الاستيطان والاستغلال الأجنبي منذ أواسط القرن الماضي[15]. وقد نتجت عن ذلك الاستغلال ردود فعل محلية،

11- علال الخديمي، حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية، م. س. ج 1. ص101. وكنان جمال، س. ص242.

12- لقد حرك المخزن على وجه السرعة قوة عسكرية قوامها 3000 جندي بقيادة وزير الحربية محمد الجباص الى فحص طنجة. وبذلك سحب الذرائع التي تذرعت بها فرنسا.

13- عن احتلال وجدة والأصداء التي أثارها في نفوس المغاربة، يراجع «الأصداء الوطنية لاحتلال وجدة سنة 1907» موضوع تدخلنا، في ندوة حاضرة المغرب الشرقي مدينة وجدة. أبريل 1988. وعن المطالب الفرنسية. أنظر : حادثة الدار البيضاء، ج1 : ص 108/107.

14- لمزيد من التفاصيل، تراجع، حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية، 1907-1908. الجزء الثاني ص 243-342.

15- أعلاه، أثر الاستقرار الأجنبي بالدار البيضاء خلال القرن 19.

خاصة لما اقترن ببروز الأطماع الاستعمارية الفرنسية بعد 1904. ولقد انتفض سكان الشاوية منذ 1903. وبدأت انتفاضتهم تتحول الى جهاد، بعد إعلان ميثاق الجزيرة، وخاصة لما شرعت مؤسسة فرنسية في إصلاح مرسى الدار البيضاء، ولما تمكن الفرنسيون من وضع مراقبين ماليين، بجانب الأمناء المغاربة بديوانة المدينة، في 24 يوليوز 1907.

ففي 30 يوليوز 1907، حاولت جماعة من أهل الشاوية، توقيف أشغال «الكمبانية المغربية» بمرسى المدينة، فحدث اشتباك مع عمال الأوراش أسفر عن مقتل 9 عمال أجانب، بينهم ثلاثة فرنسيين.

وقد جاء الحادث في إبانه، بالنسبة للأوساط الاستعمارية، التي كانت مستعدة، تنتظر الفرصة المواتية للشروع في احتلال المغرب[16]. وهكذا قررت الحكومة الفرنسية في 2 غشت، إرسال حملة للشاوية، بدعوى عقاب المسؤولين عن الحادث. كما ادعت – في إخبارها للدول الأخرى – أن العملية ستتم في إطار ميثاق الجزيرة، وأن من أهدافها تنظيم البوليس بالدار البيضاء بالاشتراك مع اسبانيا. وبالتعاون -المزعوم- مع المخزن.

وبالفعل وصلت الحملة الفرنسية، بقيادة الأمير ال Philibert(للأسطول)، وقيادة الجنرال Drude (الجيش الاحتلال)، يوم 7 غشت لمدينة الدار البيضاء، حيث وقع النزول والاحتلال في مدينة مخربة، ذلك أنه في يوم 5 غشت أقدمت بارجة حربية أرسلت على عجل، على ارتكاب مذبحة فضيعة، بالشروع في قنبلة المدينة ابتداء من فجر ذلك اليوم، واستمرت القنبلة الى أن وصلت الحملة يوم 7 غشت. ثم اتسعت أعمال القنبلة والاحتلال باتساع المقاومة الشعبية، لتشمل كل قبائل الشاوية التي استطاعت الصمود في وجه الجيش الفرنسي المتفوق، من غشت 1907 الى غشت 1908 [17].

كيف تعاملت الحكومة الألمانية والرأي العام الألماني مع هذا التصعيد العسكري الفرنسي بالمغرب ؟

1- موقف الحكومة الألمانية

من الملفت للنظر، أن الحكومة الألمانية، لم تعارض في البداية القرار الفرنسي، إذ عبر المسؤولون الألمان عن حيادهم. فقد نقلت جريدة الفيغارو، في عددها ليوم 2 غشت الأصداء القائلة، بأن ألمانيا لاتعترض على ما تنوي فرنسا القيام به «للثأر لمواطنيها». وأن الخارجية الألمانية أخبرت السفير الفرنسي بوقوف الحكومة الألمانية في الحياد[18]. بل يظهر أن ألمانيا شجعت – في إطار السياسة التقليدية التي ألمعنا إليها –

16- Cf. Cte de Saint-Aulaire, Confessions d'un vieux diplomate, paris -1953-p.177,

17- لمزيد من التفاصيل أنظر «حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية» الجزء الثاني.

18- Archives Etrangères, Paris, (A.E.P) Maroc, NS, t. 43, p. 57.

العمل الفرنسي. ففي 7 غشت 1907 بعث سفير فرنسا ببرلين، برسالة لوزير الخارجية، جاء فيها : أن كاتب الدولة الألماني في الخارجية، عبر له عن «تعاطف ألمانيا مع الفرنسيين»[19].

لماذا هذا الحياد وهذا التعاطف الذي أبداه المسؤولون الألمان؟ هل كانوا يتطلعون للاستفادة من أي رد فعل مغربي ضد فرنسا؟ أم انخدعت الدبلوماسية الألمانية، الأمر الذي يبرز تخلفها دائما في الأمور المغربية؟ على كل حال، فإن هذه السياسة غير المتبصرة، كانت دائما في صالح فرنسا الحذرة، مما جعل الألمان، دائما يترددون في اتخاذ القرارات الحاسمة لصالحهم في الوقت المناسب ؛ حتى ولو كانت السياسة الألمانية لاتريد التدخل، إلا عندما يتورط الفرنسيون، لتحصل منهم على التعويض، مادامت تعلم أن فرنسا لن تتخلى عن المغرب لدولة أخرى.

2- موقف الرأي العام الألماني

ويبدو أن «مدفع الدار البيضاء»، أيقض دويه، الأوساط الحاكمة بألمانيا، ذلك أن لهجة الصحافة الألمانية بدأت تتغير. وتزعمت بعض الجرائد المقربة من الأوساط الجامعية والجرمانية، حملة مضادة للتدخل الفرنسي، كانت تزداد حدة وتأثيرا مع تصعيد ذلك التدخل.

فقد حذرت جريدة Muenchner nueste nachrichten في عدد يوم 10 غشت 1907، من أن عمل فرنسا متعارض «مع ميثاق الجزيرة، الذي لايجب نقضه إلا بمؤتمر آخر مثله»[20].

كما انتقدت تأييد الصحافة البريطانية للعمل الفرنسي، الذي سيشجع النزعة القومية الفرنسية الهادفة الى جعل المغرب مثل الجزائر وتونس ومصر. ثم تساءلت عما يمكن أن تفعله ألمانيا، وقالت إن هذا يتبع الوضعية العالمية[21].

وهاجمت الجريدة المذكورة أعمال القنبلة قائلة :

«إن قنبلة الدار البيضاء وذبح رجال القبائل وسكان المدينة، يظهر قبل كل شيء أنه عمل غير مجد بل يعتبر عملا تخريبيا. إن القوات التي أنزلت .كانت كافية لاخماد كل مقاومة. أما مهمة المدفعية فكانت ببساطة، إسكات البطاريات الساحلية المغربية البئيسة، بضربة أو بضربتين. وإذا أصبح هذا العمل ضروريا، فقد كان من المستطاع فرضه على

19- Ibid. p. 242.
20- A.E.P.M.NS. t.44. pp. 77-80
21- Ibid.

المغاربة بواسطة إجراءات حازمة. لكن بدون مذابح لا جدوى منها وبلا تخريب. . . إننا غير مسؤولين عن هذه المسخرة الدموية»[22].

ويظهر أن حدة الانتقادات الألمانية. كان لها أثر في السياسة الفرنسية بالمغرب. إذ طلب المكلف بالأعمال الفرنسية في المغرب، من السلطات العسكرية والدبلوماسية الفرنسية بالدار البيضاء، أن تعمل ما في وسعها، لتجعل الاحتلال الفرنسي مفيدا للمصالح الأوربية وخاصة للمصالح الألمانية[23].

وفي الواقع لقد انتشرت حملة واسعة، للتنديد بالسياسة الفرنسية بالمغرب[24] وأطلع السفير الفرنسي بألمانيا، جول كامبون Jules Cambon، الخارجية الفرنسية على أصدائها، مشيرا الى «موقف الغيرة» الذي تقفه الصحافة الاسبانية. بما فيها جريدة Laepoca التي هي جريدة حكومية، والتي دعت الحكومة الاسبانية الى الحذر، والى عدم إغلاق أبواب المستقبل في التعامل مع المغرب. وقد استنتج السفير الفرنسي، أن اتجاه الجريدة خطير، لأنه يهدف الى عزل اسبانيا عن فرنسا[25].

هكذا أصبح موقف الرأي العام الألماني، مزعجا للحكومة الفرنسية، وبدأت تتخوف من انعكاساته في أوربا وخاصة عند شريكتها اسبانيا. ولهذا بذلت بعض الجهود بين فرنسا وألمانيا للاتفاق على الاستغلال المشترك للمغرب.

فبالرغم من الحملة العدائية، في أوساط الرأي العام الألماني وربما استغلالها، صرح المستشار الألماني بيلوف Bulow في 24 مارس 1908، أمام البرلمان : «إن عمل فرنسا بالمغرب لاينبغي أن يضر بالمصالح الألمانية الاقتصادية. وأن تفسيرات فرنسا لميثاق الجزيرة مبالغ فيها. . . وأن عليها أن تعترف بذلك الميثاق بكيفية سلمية وحبية، لأن ألمانيا لن تفعل مثلها في المستقبل»[26].

-22 Ibid. pp. 141-142

-23 سان أوليرال، وزير الخارجية، 13 غشت 1907، 141-142.

A.E.P.M.NS. t. 44. pp. 141-142.

-24 نددت معظم الجرائد الألمانية، بالفضائع التي ترتكبها فرنسا بالشاوية، وقالت الجريدة الميونيخية، المذكورة «إن الألمان ليسوا مستعدين لأداء ثمن الكؤوس المكسرة من طرف الفرنسيين».

A.E.P.M.NS.t. 44 et t. 55.

-25 A.E.P. MAROC. NS. t. 55. p. 55

-26 كانت الحكومة الفرنسية قد أقنعت الحكومة الاسبانية بالنزول المشترك في الدار البيضاء، بدعوى تنظيم البوليس بها، حسب ميثاق الجزيرة. لكن يبدو أن مقاومة المغاربة الشديدة، والفضائع التي ارتكبها الفرنسيون وخاصة نتيجة لمواقف الرأي العام الألماني، يبدو أن ذلك أقنع الحكومة الاسبانية بأنها قد خدعت في النوايا الفرنسية فبدأت تبعد نفسها عن فرنسا.

A.E.P.M.NS. t. 55. pp. 184-185

وفي الوقت نفسه، صرح وزير الخارجية بقوله : «إن المغرب، بالنسبة لجارتنا الغربية، نقطة مؤلمة. ولكنني سعيد بالقول، قبل كل شيء بأن علاقاتنا مع فرنسا، فيما يتعلق بالقضية المغربية، قد أصبحت عادية وحبية»[27].

يبدو أن العلاقات الألمانية الفرنسية عرفت بعض الانفراج حول القضية المغربية حتى بداية 1908. لكن بمراجعة الصحافة الألمانية، وبالاطلاع على نشاط الجالية الألمانية بالمغرب، يظهر التوتر الحقيقي، الذي كان المسؤولون في البلدين يحالون تغطيته.

VII- موقف الجالية الألمانية من الاحتلال الفرنسي

لقد كان موقف الجالية الألمانية معاديا جدا للاحتلال الفرنسي للدار البيضاء والشاوية. وكان كارل فيكه Karl Ficke [28]، الذي كان يملك مؤسسة تجارية كبيرة بالدار البيضاء، من أبرز زعماء الجالية، وأكثرهم مقاومة للاحتلال الفرنسي. كانت لمؤسسة كارل فيكه معاملات واسعة مع قبائل الشاوية، وعلاقات متينة مع عدد كبير من سكان المنطقة، عن طريق الحماية والمخالطات، وقد وظفت تلك العلاقات في محاربة النفوذ الفرنسي بالشاوية[29].

ولفهم دور الجالية الألمانية في محاربة النفوذ الفرنسي سنحاول دراسته من زاويتين :

أولا : دعاية الجالية الألمانية، في أوساط الرأي العام الألماني خاصة والدولي عامة، لفضح الاحتلال، والتأثير على الحكومة الألمانية، لاتخاذ مواقف معارضة له.

ثانيا : نشاطها على أرض الشاوية، لعرقلة الاحتلال، باستغلال امتياز الحماية القنصلية والمخالطات.

1- النشاط الدعائي للجالية

احتجت الجالية بزعامة كارل فيكه بشدة على قنبلة الدار البيضاء، واشتكت من الخسائر التي تعرضت لها مصالحها بالمدينة. بفعل القنبلة والنهب والاحتلال.

كان كارل فيكه يراسل الصحف البانجرمانية، ويكتب تقارير عن عمليات الجيش الفرنسي ضد قبائل الشاوية. وهكذا بعثت الجالية رسائل وشكاوي لوزارة الخارجية،

27- Ibid. pp. 181-182.

28- ولد كارل فيكي بألمانيا سنة 1862، واستقر بالدار البيضاء، حيث كان أخوه هنريخ البريخت فيكي، يملك مؤسسة تجارية. كان كارل يتقن اللغة العربية، وعلى اطلاع بعوائد المغاربة، وتمكن نتيجة لذلك من تقديم خدمات هامة، لبلاده في سبيل التعرف على المغرب، إذ كان يرافق الزوار الألمان، الذين يريدون التعرف على البلاد.

اعتقل إثر إعلان الحرب العالمية الأولى، وصودرت أملاكه، وأعدم بتهمة التجسس، في 18 يناير 1915.

Pierre guillen, Le Maroc et l'Allemagne, 1870 à 1905, p. 55. 400.

مصطفى بوشعرا، الاستيطان والحماية بالمغرب، 2، ص 832، المطبعة الملكية 1987.

29- Maurice Louis, la politique marocaine de l'Allemagne, Paris. 1916, p. 54-55.

اتهمت فيها القائم بالأعمال الألماني بطنجة، لانجويرث Langwerth، بخدمة النفوذ الفرنسي، وبعدم اطلاع الحكومة الألمانية على ما يقع فعلا بالمغرب.

وقد ذهب وفد يمثل الجالية الألمانية الى برلين، حيث أطلع المسؤولين على أوضاع المغرب في مواجهة التدخل الفرنسي، واتصل بالأوساط البانجرمانية. وبمساندة منها، نظم الوفد حملة صحافية واسعة ضد التدخل الفرنسي بالشاوية. وخلال ذلك نشر -خاصة- المقال النقدي لكارل فيكه، «نداء ألمان المغرب الى الأمة الألمانية»، في آلاف النسخ[30].

ومن علامات التوجه الجديد، إعادة الدكتور روزن الى مقر عمله بطنجة - وهناك أشرفت المفوضية الألمانية على إصدار جريدة : Deutch Marokkozeitung.

ونتيجة لنشاط الجالية الألمانية كانت الصحف الألمانية، تتوفر على مادة غزيرة حول أحداث الشاوية. فقد كتبت جريدة Weser Zeitung في عدد 1 ماي 1908 مقالا مطولا، نددت فيه، بالسياسة الفرنسية بالمغرب، وبينت بأن المغاربة كلهم يؤيدون مولاي عبد الحفيظ. وحذرت من توغل الفرنسيين نحو الداخل، كما أشارت الى الفضائع التي يرتكبها جيش الاحتلال، المتكون في أغلبه من خليط من الأوباش. وهاجمت خاصة الگوم. الذين كانوا يُنقلون للمغرب من الجزائر وقالت عنهم بأنهم ينهبون ويقتلون ويعودون لبلادهم محملين بما نهبوه، تاركين المجال لآخرين يأتون لا يملكون شيئا.

ولاحظت الجريدة ساخرة، بأن هذه هي الحضارة التي تدعي فرنسا نقلها للمغرب. وأشارت الى أنه من غير المعقول أن تترك الدول الأخرى فرنسا تفعل بالمغرب ما تشاء. وخاصة ألمانيا التي يأمل المغاربة أن تساعدهم. وقالت : «إن الرأي العام المغربي يتجه للدول الموقعة على عقد الجزيرة، وخاصة ألمانيا، إننا لانفهم كيف تترك هذه الأخيرة المغرب في هذه الوضعية المحزنة»[32].

بيد أن فعالية الجالية الألمانية، ظهرت فيما كانت تنشره الجريدة الألمانية D.M. Zeitung، بطنجة التي داومت على فضح تصرفات القوات الفرنسية بالشاوية. وقد اتهم الفرنسيون الجريدة بالعداء، وبأنها تردد تأثيرات الجالية الألمانية، وخاصة مموليها من رجال الأعمال مثل كارل فيكه و Mannesmann [33].

ومن بين المقالات الأكثر إثارة، ما نشرته الجريدة بتاريخ 22 نوفمبر 1907. تحت عنوان «البرابرة». حيث هاجمت السياسة الفرنسية بالمغرب، وفضحت أكاذيب الصحافة الفرنسية ضد المغاربة ومما قالته : «إن المغرب غني، أغنى من الجزائر تحت الحكم

30- Guenane Djamal. Les relations Franco - allemandes. p. 243.

31- قارن ما ذكره إدريس منو عن اتصالات السلطان الجديد بالقنصل الألماني في : محمد المختار السوسي، حول مائدة الغذاء، بدون تاريخ، ص 51.

32- Archies de guerre. Vincennes (A-G.V) 3H77. doss 137

33- Maurice Louis. la politique marocaine de l'Allemange. p. 55.

الفرنسي، وأنه يستحق حربا أكثر من الالزاس واللورين. إن زيارة الامبراطور سنة 1905. جعلت المغرب في مأمن من «البربرية» الفرنسية»[34].

وقد ظلت جريدة Deutch Marokko Zeitung، تندد بسياسة الحكومة الفرنسية بالمغرب وتهاجم تصرفات الضباط الفرنسيين بالشاوية ففي عدد 21 أبريل 1908، تأسفت على المغرب الفقير الذي ترك وحده في مواجهة فرنسا. ثم تساءلت عن موقف الألماني، هل يبقى يتفرج فقط[35].

ويظهر أن الدعاية الواسعة، في أوساط الرأي العام الألماني ضد التدخل الفرنسي المسلح بالشاوية، قد بدأت تؤثر في الحكومة الألمانية حيث يلاحظ أن المسؤولين الألمان بدأوا يشددون من لهجتهم، فقد صرح Bulow، بأن احتلال الشاوية، لايدخل أبدا في إطار ميثاق الجزيرة، وأن مسؤولية ذلك تعود على فرنسا واسبانيا وحدهما[36]. وانتقد السفير الألماني بباريز، Radolin في 17 يونيو 1908، هدم منازل المحميين الألمان بالشاوية قائلا : «إن الحكومة الامبراطورية، ترى من الصعوبة، في هذه الظروف الاستمرار، في سياستها التصالحية، التي اتبعتها الى حد الآن تجاه العمل الفرنسي بالمغرب»[37].

واتخذت بعض الصحف الألمانية لهجة جديدة، بحيث حاولت إبراز خطر المشاريع الفرنسية بالمغرب، وخطر تجنيد الجزائريين للحرب في المغرب، على ألمانيا وعلى السلام العالمي.

«فمن الوجهة العسكرية – (تقول إحدى الجرائد الصادرة بنورمبورغ شتنبر 1908) – يعتبر المخطط الفرنسي الرامي لاحتلال المغرب خطرا على السلام العالمي وعلى ألمانيا. إن المغرب بسكانه الأكثر عددا من الجزائر، يمكن أن يوفر نصف مليون جندي». ثم طالبت الحكومة الألمانية بالعمل على إفساد المخططات الفرنسية[38].

والواقع أن الدعاية المضادة للتدخل الفرنسي، التي كانت تقودها الجالية الألمانية وجريدة Deutch Marokko كان لها تأثير كبير في محاربة النفوذ الفرنسي بالمغرب وفي تشجيع المغاربة على المقاومة. فقد اشتكى Regnault، في تقرير مطول لوزير الخارجية من هجومات الجريدة الألمانية المذكورة، ومن تصرفات الجالية الألمانية. واتهم الجريدة بأنها تريد تحويل الرأي العام المغربي عن السلطان عبد العزيز لفائدة أخيه، وإثارة الاضطراب تمهيدا لتدخل أجنبي ضد الفرنسيين. واتهم الجالية الألمانية بأنها تشيع في

34- A.E.P. Maroc. NS; t.55, p.157

35- A.E.P.M.NS. t. 189, p. 180.

36- Ibid. M.NS, t. 194, pp. 30-34.

37- M louis, pp. cit. p. 57.

38- A.E.P.M.NS. t. 194. p. 152

الأوساط المغربية أن الفرنسيين هم سبب اضطراب الأمن والفوضى في القبائل. وختم تقريره بالقول :

«إننا لاينبغي أن نخدع حول عداوة الجالية الألمانية. إنها أمر واقع، وعلينا أن نواجهه»[39].

2- نشاط الجالية الألمانية في عرقلة الاحتلال بالشاوية

غضبت الجالية الألمانية بالشاوية من الاحتلال الفرنسي، الذي هدد مصالحها. وإذا لم يكن في مقدورها، أن تفعل شيئا لموازاة الاحتلال الفرنسي، بتدخل ألماني مماثل، فإنها لم تقف مكتوفة الأيدي. بل سلكت عدة سبل لعرقلة العمل الفرنسي بالشاوية.

ويجدر بنا أن ننبه الى أن نظام الحماية القنصلية، والمخالطات الفلاحية، كان يمنح للألمان ولغيرهم من الأجانب، حصانة كاملة تجاه السلطات الفرنسية العسكرية والمدنية على السواء. ونفس الحصانة كان يتمتع بها المغاربة المحميون والمخالطون.

وقد نشط الألمان في عمليات تهريب الأسلحة وتوريدها للمجاهدين. وكانت عمليات التهريب تتم عبر الجديدة والرباط.

وتشير بعض الروايات الشفوية الى أن دور بعض الألمان، مثل كارل فيكه، والمحميين (مثل المسمى ولد لاخيريه)، كانت بمثابة مخازن للأسلحة والذخيرة، يتمون منها المجاهدون بما يحتاجونه بثمنه طبعا.

ومن المجالات التي أظهرت فيها الجالية الألمانية نشاطا متزايدا، مجال الحماية والمخالطة، وما ارتبط بذلك من أعمال المضاربة العقارية. وإذا كانت عمليات منح الحمايات وعقد المخالطات، إنما تحدث بتأييد من السلطات القنصلية، وتشجيعها، فإن شراء الملكيات العقارية، كان يقع بمبادرة من مؤسسات كبرى، مثل مؤسسة كارل فيكه ومؤسسة الاخوة مانسمان Mannesmann.

والواقع أنه نتيجة تشجيع الألمان للمجاهدين، سهل عليهم أن يجدوا بين السكان، من يرغب في الحماية الألمانية لتأمين نفسه وماله من عقاب المحتلين. بيد أن الألمان بدورهم، كانوا يعملون على الاكثار من المحميين والمخالطين لهم لخدمة مصالحهم التجارية وعرقلة النفوذ الفرنسي. وكانوا يعدون أولائك الناس بأنهم متى سجلوا في القنصلية الألمانية، فإن الفرنسيين لن يصلوهم بضرر [40].

39- من رينيو الى بشون 10 غشت 1908.

A.E.P. t.55, pp. 234-235.

40- في برقية من الجنرال داماد قائد جيش الاحتلال الفرنسي، الى وزير الحربية، مؤرخة 18 غشت 1908 أكد الجنرال على الدعاية النشيطة التي يقوم بها الألمان بالشاوية ليحصلوا على أكثر عدد من المحميين والمخالطين الفلاحيين. وأشار الى أن هذه الدعاية تحدث في أوساط السكان وقواد القبائل كذلك. A.G.V. 3H. 70

وهكذا أصبحت الحماية القنصلية التي استعملتها فرنسا، لتفكيك هياكل المخزن، أهم عرقلة وأخطرها، صادفها النفوذ الفرنسي بأرض الشاوية وأصبحت الحكومة الفرنسية رهينة مساوئ سبق أن استخدمتها ضد الادارة المغربية. وأخذت السلطات الفرنسية العسكرية والمدنية، تتكلم على غير عادتها، عن مساوئ حق الحماية التي وصلت الى حد لايطاق[41].

ومن الأساليب التي اتبعها الألمان لمحاربة النفوذ الفرنسي إكثارهم من شراء الملكيات العقارية بأرض الشاوية. وتشجيع مخالطيهم ومحمييهم، على عدم الخضوع لأوامر القواد التابعين للفرنسيين، الأمر الذي كان يؤدي الى حوادث سياسية خطيرة. مثل ما وقع بالزيايدة بين عملاء لمؤسسة مانسمان والسلطات المحلية[42].

ومما يبرز دور حق الحماية في محاربة النفوذ الفرنسي، أن المجاهدين، الذين خرجوا من الشاوية إثر السيطرة الفرنسية، كانوا يعودون لبلدانهم تحت مظلة الحماية الألمانية. ذلك أن الحكومة الألمانية، وجدت في الواقع - في حق الحماية، وسيلة فعالة، عبرت بواسطتها ومن خلالها عن موقفها من وضعية القوات الفرنسية المحتلة. فقد كانت تلك الوضعية، في نظر الألمان، أمرا واقعا فقط وليست وضعية شرعية. ومادام الأمر كذلك، فالحكومة الألمانية كانت ترفض دفع أحد من المغاربة، لطلب الأمان من السلطات المحتلة التي كانت تريد المحافظة على هيبتها بين السكان، أو التخلي عن حمايته التي اكتسبها بواسطة حق الحماية المخول لجميع الدول في المغرب[43].

على أن أبرز الأساليب، التي استخدمتها الجالية الألمانية لمحاربة الاحتلال الفرنسي، هي المساعدة على فرار جنود اللفيف من صفوف قوات الاحتلال بالشاوية. وإذا كانت عمليات الفرار، قد حدثت نتيجة لصمود المجاهدين، والمقاومة الباسلة التي أبدوها في معارك الشاوية[44].

فإن الدعاية الواسعة لانتصارات الشاوية على جيش الاحتلال، أقنعت الكثيرين من المجندين بالفرار. وفي هذا الاطار تجدر الاشارة الى فرار البعض الى صفوف المغاربة،

41- في تقرير مطول للجنرال داماد مؤرخ ب 13 دجنبر 1908، تحدث عن السياسة العسكرية والملكية العقارية بالشاوية وعن حق الحماية ومساوئه، ومجهودات مكاتب الاستخبار العسكرية.
Ibid. 3H 70 Damade à Guerre, 13 décembre 1908.

42- نشطت المضاربات العقارية بين الدار البيضاء والرباط، خاصة بالزيايدة والاعرب، واتهم الفرنسيون عملاء الألمان بالتحريض عليها. فقد رفضت بعض فرق الزيايدة، تنفيذ أوامر السلطات المحلية، ووصل الأمر إلى حد الاشتباك بالسلاح. بين دوار القطابنة وخليفة قائد الزيايدة موالين الغابة. مذكرة بدون تاريخ محفوظة بوثائق الحربية بفانسان 89. A.G.V.3H 87 doss

43- ينطبق هذا على مسألة عودة الجيلالي بن الرغاي، قائد أولاد سيدي بنداود الذي قاوم الاحتلال، ثم عاد لبلاده دون أن يطلب الأمان من الجنرال Moinier. وأيده في ذلك ممثل ألمانيا الدكتور روزن (Rozen).
A.G.V. 3H 87 doss. 89. Moinier à Guerre 18-6-1910.

44- راجع معارك الشاوية، في الجزء الثاني من «حادثة الدار البيضاء».

والبعض الآخر، كان يجد السبيل سهلا ليعود لبلاده بأوربا، عن طريق الرباط والدار البيضاء[45].

وقد نظمت الجالية الألمانية، بمساعدة خفية من السلطات القنصلية الألمانية، ما يشبه مصلحة سرية كانت تعمل على فرار الجنود غير الفرنسيين. وقد مثل حادث الفارين الذي وقع في 25 شتنبر 1908. بالدار البيضاء، وما نشأ عنه، ذروة التوتر في العلاقات بين الحكومتين الألمانية والفرنسية. بيد أن الطرفين اتفقا على حله بواسطة التحكيم لدى محكمة لاهاي.

وقبل إنهاء هذا العرض، نشير الى أنه عند بيعة مولاي عبد الحفيظ في غشت 1907. كان المغاربة، بتبديلهم لشروط الوضع السياسي والدبلوماسي يأملون أن يجدوا عونا قويا من الحكومة الألمانية : لكن هذه الأخيرة اكتفت بتقديم النصائح كعادتها.

VIII- الخلاصة

أهم نتيجة يمكن للباحث أن يخرج بها من مراجعة المواقف الألمانية هي، أن الحكومة الألمانية، لم تكن في يوم من الأيام رافضة لبسط السيطرة الفرنسية على المغرب. لكنها كانت – في الوقت نفسه – تريد حقها من الاستغلال الرأسمالي ولذلك طالبت على الدوام بحماية مصالحها الاقتصادية، وأبدت استعدادها للتخلي عن منافسة فرنسا في المغرب، إذا حصلت على تعويض ملائم.

- أن الحكومة الألمانية استغلت نشاط الألمان بالمغرب لتحقيق أهداف مرحلية تكتيكية، ولذلك حصدت الفشل على المستوى الاستراتيجي.
- يظهر من حملات الرأي العام الألماني وردود الفعل الفرنسي أن القضية المغربية لعبت دورا في تسميم العلاقات الألمانية الفرنسية قبل الحرب العالمية الأولى.
- لاينبغي أن ننسى أن المقاومة المغربية للتدخل الفرنسي، هي التي جعلت الألمان، يتصورون الطرق والكيفية التي يواجهون بها النفوذ الفرنسي بالمغرب.
- أن ألمانيا لم تعمد أبدا، الى إعلان تأييدها الرسمي للمقاومة المغربية، وإن ظلت تبدي نصائحها ومساندتها السرية.

45- خلال سنتي 1907-1908. وقعت حوالي 48 حالة فرار، نجح خلالها 20 فارا في الهرب.

- أن الموضوع لايزال في حاجة الى التعميق، ولا يتم هذا الا عن طريق دراسة المصادر الألمانية الأصلية، ورسم خط بياني لمواقف الحكومة الألمانية من الاحتلال الفرنسي للمغرب بين 1907-1908.

أزمة أكادير 1911،

والعلاقات الألمانية الفرنسية المغربية*

في صيف 1907، فوجئ الرأي العام الدولي، بحادثة قنبلة الدار البيضاء واحتلالها من طرف الأسطول الفرنسي، بعد مقاومة شديدة. وبالرغم من ذلك، فلم تؤد تلك الحادثة، التي ذهب ضحيتها آلاف المغاربة، ونتج عنها تخريب مدينة، كانت واسطة العقد بين الموانئ المغربية المزدهرة، الى أزمة دولية[1].

وبعد ذلك بأربع سنوات، أي في صيف 1911، فوجئ الرأي العام الدولي من جديد، بحادث رسو سفينة حربية ألمانية، بمرسى أكادير، وبالرغم من أن الحادث، لم تنتج عنه لاقنبلة ولا احتلال للميناء الصغير، المغلق في وجه التجارة الدولية، فإنه أدى الى نشوب أزمة خطيرة بأوربا، كادت تشعل نار الحرب بين فرنسا وألمانيا.

يتناول هذا الموضوع بالتحليل تطور العلاقات الألمانية الفرنسية حول المغرب، ليبرز كيف وقعت أزمة أكادير سنة 1911. ثم يتساءل عن مواقف الأطراف المعنية، وخاصة موقف المغاربة من الحادث، الذي وقع في وقت كان فيه الفرنسيون قد هيمنوا على المخزن الحفيظي باحتلال مدينة فاس.

I- ألمانيا والمغرب

بدأت ألمانيا تولي اهتماما خاصا للمغرب، لما تزايدت المبادلات بين البلدين على المستوى التجاري والدبلوماسي والعسكري منذ عهد السلطان مولاي الحسن (1873-1894) [2] وقد حدث هذا التطور في العلاقات الألمانية المغربية، في إطار السياسة العالمية الجديدة، التي دشنها الامبراطور الألماني غليوم الثاني. وكان الهدف منها حصول

* ساهم المؤلف بهذه الدراسة في الندوة العلمية المنعقدة بكلية الآداب أكادير، في موضوع مدينة أكادير الكبرى بتاريخ 10-11-12 أبريل 1986، ونشرت بتاريخ 1990.

1- علال الخديمي، التدخل الأجنبي والمقاومة، ط. 2، 1994.

2- J.L.Miege, Le Maroc et l'Europe 1830-1894, Paris 1967. 3.PP.225-226.

ألمانيا على نصيبها من الممتلكات والنفوذ، في الدول التي لم تستعمر بعد مثل الصين وتركيا والمغرب.

ومنذ 1890، أصبحت ألمانيا من الدول المعاهدة للمغرب مثل إنجلترا واسبانيا وحصلت بواسطة معاهدة 1890 على امتيازات هامة لتجارتها في البلاد[3]. وسرعان ما أخذت تقدم نفسها للمغاربة كدولة صديقة، لا أطماع لها في الاحتلال، تقدم المساندة الدبلوماسية والمشورة في كثير من المسائل التي يتواجه فيها المغرب مع فرنسا وإسبانيا على وجه الخصوص[4].

وعلى الرغم من بعض التوتر، الذي أصاب العلاقات المغربية الألمانية في عهد أبا أحمد (1894-1900) [5]، فإن بداية القرن العشرين شهدت تعاونا متينا بين البلدين. فمنذ دشنت فرنسا سياسة «التدخل السلمي» في المغرب، باتفاقيات (1901-1904)[6]. دخلت ألمانيا مسرح السياسة المغربي من الباب الواسع. وبدأت ملامح سياسة ألمانية جديدة تجاه المغرب تترسخ وتتأكد. ومن مميزات هذه السياسة، استغلال كل خلاف بين المغاربة والفرنسيين، لتوسيع النفوذ الألماني، وتطوير المصالح الألمانية بالبلاد[7].

ماهي خلفيات هذا التوجه الجديد في السياسة الألمانية ؟

تجدر الاشارة في البداية، الى أن الجالية الألمانية بالمغرب تميزت بنشاطها وتفهمها لأذواق وتقاليد المستهلكين المغاربة. وتمكنت من تطوير معاملاتها بسرعة، حيث انتشر نشاط المؤسسات الألمانية في معظم أنحاء البلاد، وخاصة بالجنوب، وأصبحت التجارة الألمانية، منافسا خطيرا للتجارة الانجليزية والفرنسية.

يضاف الى هذا العامل الخاص، الدوافع الرأسمالية لرجال المال والأعمال الألمان، ثم موقف الرأي العام الوطني الذي بدأ يهتم بالمصالح القومية ويطالب بسياسة خارجية تخدم الهيبة القومية وتعطي لألمانيا مكانة لائقة بين الدول الكبرى[8].

ومن الجدير بالذكر، أن المانيا وجدت السبيل ممهدا، في الدول التي كانت تقاوم التوسع الفرنسي والانجليزي مثل الدولة العثمانية والدولة المغربية. فبالمغرب مثلا، لم يتصور الألمان عملهم بوضوح خلال الأزمة المغربية الفرنسية (1904-1905) إلا بعد أن

3- تتكون المعاهدة المذكورة من 7 فصول وقد صودق عليها في 1 يونيو 1890. وقد عقدت في إطار المحاولات التي بذلها مولاي الحسن الأول لضمان تأييد دول الحلف الثلاثي الذي كانت تتزعمه ألمانيا.

4- G.AYACHE, Etudes d'histoire marocaine, Rabat, 1979, p.245.

5- Ibid. PP. 249-291.

6- اتفاقات 1901-1902 مع المغرب، و1904 مع إنجلترا وإسبانيا. انظر علال الخديمي، م س، الفصل الثاني.

7- V.CTOR BERARD, L'affaire marocaine, A. Colin 1906, PP. 365-366.

8- علال الخديمي، م، س، ص 59، 75

شاهدوا معارضة المغاربة القوية لمحاولة فرض حماية فرنسية مبكرة على المغرب[9]. وكانت زيارة غليوم الثاني لطنجة (31 مارس 1905)، تعبيرا واضحا عن رغبة ألمانيا في التعامل مباشرة مع سلطان المغرب، وخدمة مصالحها ونفوذها دون اهتمام بما قطعته فرنسا من مراحل في سبيل الهيمنة على المغرب وحدها[10].

1- نتائج مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906

دعا المغرب سنة 1905 الى انعقاد مؤتمر دولي لينظر في أمر «الاصلاحات»، التي حملها المشروع الفرنسي، وليعمل على إنجاز تلك الإصلاحات بمساعدة دولية جماعية[10'].

وقد دعا ميثاق الجزيرة الى احترام استقلال المغرب وسيادته ومنح لجميع الدول الحاضرة في المؤتمر، حق المساوة في التعامل مع المغرب. وإذا اعترف لفرنسا بالمصلحة الخاصة، وانتدبها مع اسبانيا للإشراف على تنظيم قوة بوليس بالموانئ المفتوحة للتجارة الخارجية، فإن ألمانيا اتخذت من المساواة الاقتصادية ومن مبدإ المحافظة على استقلال المغرب وسيادته، أساسا متينا تحتكم إليه لعرقلة أو معارضة كل سياسة لا تراعي مصالحها. ولما كان الألمان متفطنين بأن الفرنسيين يعملون بشكل حثيث لفرض سيطرتهم على المغرب. فقد عملت الحكومة الألمانية على استغلال كل خطأ سياسي أو عسكري لعرقلة المشاريع الفرنسية، والحصول على مزيد من المكاسب الاقتصادية في البلاد.

2- تقلب السياسة الألمانية بعد مؤتمر الجزيرة

من الجدير بالملاحظة أن السياسة الألمانية تجاه المغرب، عرفت بعض التقلب والتشويش بعد مؤتمر الجزيرة الخضراء.

ففي أواخر سنة 1906 حاول الفرنسيون بالتعاون مع الإسبان، احتلال مدينة طنجة فأصدر الإمبراطور الألماني أوامره بعدم عرقلة المشروع الفرنسي، الذي كان يأمل من ورائه انغماس فرنسا في مغامرة مغربية تنهكها.

وفي ربيع 1907، لم تبد ألمانيا أي معارضة قوية لاحتلال فرنسا مدينة وجدة، بحجة أن قضية الحدود لا تهم إلا فرنسا والمغرب. وعندما قنبلت فرنسا الدار البيضاء واحتلت بلاد الشاوية، التزمت الحكومة الألمانية الحياد، بالرغم من موقف الرأي العام الألماني وخاصة موقف الجالية الألمانية بالمغرب، التي عارضت التدخل الفرنسي وقاومته. كيف نفسر هذا التقلب في السياسة الألمانية، بين تشجيع المغرب على مقاومة

9- انظر أعلاه «مجلس الأعيان».

10- حادثة الدار البيضاء واحتلال للشاوية، ص 60-61.

10'- مرجع هامش (9).

الضغوط الفرنسية، والتزام الحياد أمام التدخلات العسكرية الفرنسية ضد المغاربة؟ في الواقع كانت الحكومة الألمانية معرضة لتأثيرات مختلفة :

• **أولا** : الضغوط المتباينة، التي كانت تمارس على السياسة الألمانية تجاه المغرب. فمن جهة، هناك تيار القوميين الألمان ودعاة الاستعمار وبعض رجال الأعمال، الذين كانوا يضغطون في اتجاه منع فرنسا من الاستحواذ على المغرب وحدها. ومن جهة أخرى، كان بعض رجال الصناعة والمال يضغطون لصالح سياسة تصالحية مع الفرنسيين[11] .

• **ثانيا** : بالرجوع للمسرح الأوربي، نجد أن اهتمامات ألمانيا القارية ظلت قوية جدا، فمنذ عهد بسمارك، المستشار الألماني المعروف، وألمانيا تولي اهتماما كبيرا، إلى إضعاف دور فرنسا بالقارة الأوربية، ولذلك كان الألمان يرتاحون لكل مغامرة فرنسية، قد تضعف من الدور العسكري الفرنسي على الحدود الألمانية.

ومنذ عقد الاتفاقات المتوسطية بين فرنسا وانجلترا وإسبانيا في صيف 1907 ، وكذلك الاتفاق الروسي الانجليزي حول بلاد فارس (1907)، عملت ألمانيا على التقرب من فرنسا واقترحت عليها تفاهما ثنائيا بين الدولتين حول المغرب.

إن عدم معارضة فرنسا بقوة في المغرب، يمكن أن يساعد في عقد اتفاق فرنسي ألماني يكسر طوق الاتفاقات التي تهدف إلى عزل ألمانيا، إن هذا التفكير هو الذي كان يقود السياسة الألمانية خلال سنتي 1907-1908، تجاه التصرفات الفرنسية بالمغرب. وقد ظهر حرص الدولتين معا، على التفاهم بمناسبة حادث الفارين بالدار البيضاء.

1-2 حادث الجنود الفارين بالدار البيضاء شتنبر 1908

في 25 شتنبر 1908، افشلت سلطات الاحتلال بالدار البيضاء محاولة فرار قام بها جنود من أصل ألماني بمساعدة من القنصلية الألمانية. وقد كاد الحادث أن يؤدي إلى أزمة عنيفة بين البلدين، . لاصرار كل منهما على التمسك بموقفه المطالب بالانصاف الكامل[12] لكن حرص الدولتين على التفاهم دفعهما إلى عرض القضية على محكمة العدل بلاهاي في 24 نوفمبر 1908، التي حكمت لصالح فرنسا في 22 ماي 1909 [13].

-11 GUENANE Djmal, pp. 242-248

-12 حدثت عدة حالات فرار من جنود اللفيف بجيش الاحتلال الفرنسي الذي كان يقاتل المغاربة وقد فر العديد من الجنود إلى الجيش المغربي وإلى الخارج عبر الدار البيضاء والرباط وكانت للجالية الألمانية يد في بعض الحالات. كما كان لمقاومة أهل الشاوية أثر كبير على معنويات جنود الاحتلال – راجع، حادثة الدار البيضاء.

-13 عن الحادث تراجع وثائق الحربية الفرنسية، حيث توجد المذكرة التي قدمتها الحكومة الفرنسية للمحكمة :

A.G.V. 3H 70.

Victor Beracd. op.cit.

Guenane. op.cit. pp. 249-254.

3- الاتفاق الألماني الفرنسي 9 فبراير 1909

منذ 1907، بذلت محاولات للوصول إلى تفاهم ألماني فرنسي حول المغرب، لكن هذه المحاولات فشلت، نظرا لمطالبة فرنسا بتخلي ألمانيا سياسيا عن المغرب والتزام الحياد التام في كل خلاف يقع بينه وبين فرنسا. أما ألمانيا فكانت تتشبث بالحقوق التي أقرها ميثاق الجزيرة ولا تريد رهن مستقبلها في المغرب، وإذا رغبت فرنسا في انتحار سياسي ألماني بالمغرب، فعليها أن تدفع الثمن غاليا.

ويبدو أن الظروف الدولية حتمت على ألمانيا أن تكون هي المبادرة بالدعوة لعقد اتفاق بين البلدين. وفي الواقع لايجب عزل ما كان يجري في المغرب من تنافس دولي، عن صراع الأحلاف بأروبا - الذي سبق أن أشرنا إليه- والذي كانت بؤرته شبه جزيرة البلقان. ففي 15 أكتوبر 1908، عملت النمسا - هنغاريا على تغيير الوضع الراهن بالبلقان بضمها لولايتي البوسنة والهرسك، بهدف قطع الطريق أمام الحركة السلافية النامية بدولة صربيا الصغيرة. وقد نتج عن القرار النمساوي استقلال دولة بلغاريا. ولما كانت التغييرات الجديدة تستهدف مصير صربيا، وتضر بمصالح حليفتها روسيا، فقد طلبت الأولى مساندة الثانية. وبما أن فرنسا حليفة لروسيا، وألمانيا ضالعة وراء النمسا - هنغاريا، فقد رأت الدبلوماسية الألمانية، أن عرض اتفاق حول المغرب على فرنسا، سيبعد اهتمام هذه الأخيرة عن البلقان ويشغلها بالمغرب[14].

أما من جهة فرنسا، فقد كانت بدورها ، تبحث عن اتفاق مع ألمانيا، حتى تخفف من معارضتها، وتعمل على تثبيت الاحتلال الفرنسي الذي كان يواجه مقاومة شديدة من طرف مولاي عبد الحفيظ. ثم إن الحركة الحفيظية التي كانت في عنفوانها، دفعت الفرنسيين إلى البحث عن عزل السلطان دبلوماسيا عن كل مساعدة خارجية لكي يمكن التأثير عليه، وكانت ألمانيا هي الدولة الوحيدة التي تشجع إرادة الصمود عند السلطان.

وبالفعل فقد استغلت ألمانيا الورقة المغربية، فتحدث كاتب الدولة الألمانية في الخارجية، في 26 يناير 1909 للسفير الفرنسي ببرلين، عن «مساعي مولاي عبد الحفيظ، بإرسال مدربين ألمان للمغرب، وعن موقف حكومته الحذر بخصوص هذا الموضوع[15]». واقترح عليه عقد اتفاق بين البلدين، لا يكون فيه لا رابح ولا خاسر في المغرب. وهو تصريح 9 فبراير 1909 حول المغرب وقد توصلت الدولتان إلى إتفاق عرض على شكل تصريح مشترك. وألحقت به رسائل تفسيرية حول تخلي ألمانيا سياسيا عن المغرب، مقابل ضمان مصالحها الاقتصادية وقد جاء في التصريح المشار إليه : «إن حكومة

14- Revue Historique, 1923, T.157, P:49, Voir Guenane op.cit, pp. 255-256.

15- Cité par Guenane op.cit. p. 257 .

الجمهورية الفرنسية، والحكومة الامبراطورية الألمانية تحدوهما الرغبة المشتركة لتسهيل تنفيذ ميثاق الجزيرة الخضراء، بهدف تجنب كل سوء تفاهم بينهما في المستقبل، لذلك فإن حكومة الجمهورية الفرنسية، المتعلقة بالحفاظ على سيادة واستقلال الامبراطورية الشريفة، مقتنعة بالمحافظة فيها على المساواة الاقتصادية، وتبعا لذلك فهي لن تعرقل المصالح التجارية والصناعية الألمانية.

ومن جهة أخرى، فإن الحكومة الألمانية، التي لا تهتم إلا بالمصالح الاقتصادية بالمغرب، تعترف بأن المصالح السياسية الخاصة لفرنسا، مرتبطة بالمحافظة على النظام والأمن الداخليين في المغرب، قررت بأنها لن تعرقل هذه المصالح. وتصرح الحكومتان، بأنهما لن تسعيا ولن تشجعا أي إجراء من شأنه أن يخلق لصالح إحداهما، أو لصالح دولة ما، امتيازا اقتصاديا. وأنهما ستبحثان في إشراك مواطنيهما في المشاريع التي تحصلان على امتيازاتها [في المغرب] [16].

حرر ببرلين في 9فبراير 1909. »

جول كامبول Jules Cambon

دي شون De Schoen

قوبل اتفاق 9 فبراير، بترحاب كبير في البلدين واعتبر نجاحا لهما في إزالة موضوع احتكاك دائم، كان يسبب لهما مضايقات مزعجة[17]. ويلاحظ أن الاتفاق لم يعط أي شيء فوري لألمانيا، لكنه ضمن المصالح الاقتصادية، وجعلها تأمل في الاستغلال المشترك لخيرات المغرب مع فرنسا، دون أن تبذل تضحيات. ثم إن الاتفاق في واقع الأمر لم يمنح لفرنسا إمكانية الاستيلاء على المغرب وحدها لأنه لم يلغ ميثاق الجزيرة[18]، ولكن أهمية الاتفاق بالنسبة لفرنسا تكمن في أنه أبعد كل مضايقة سياسية من جانب ألمانيا. وبقدر ما أساء الاتفاق إلى المغاربة، فإنه شجع فرنسا على تثبيت احتلالها للشاوية والحدود الشرقية.

II- المفاوضات الفرنسية المغربية

إن احتلال الشاوية سنة 1908، ونجاح مولاي عبد الحفيظ في عزل أخيه، الذي اتهم بالتعاون مع المحتلين، خلق قضايا شائكة بين المغرب وفرنسا، كان لابد من البحث عن حلول لها.

16- Rouard de Card, Documents diplomatiques pour servir à l'etude de la question marocaine, Paris 1911, pp. 87-88.

17- Bulletin de l'Afrique française (B.A.F). 1909. p. 147.. Guenane op.cit. p. 259.

18- راجع نص التصريح أعلاه.

فبالنسبة للسلطان مولاي عبد الحفيظ، فإنه كان يرى أن مهمته لا زالت لم تتحقق، ما دامت قوات الاحتلال بالشاوية والحدود الشرقية، وأن هيبته مرتبطة بما بويع من أجله وهو إخراج المحتلين من البلاد.

وبالنسبة لفرنسا فإنها كانت تحس بضرورة التفاهم مع السلطان الجديد لتحصل منه على تزكية الامتيازات التي سبق أن أخذتها من أخيه في خريف 1907، وتسوية القضايا التي سببها التدخل العسكري الفرنسي في الشاوية ووجدة وبني يزناسن. وما دامت النتيجة المباشرة لاتفاق 1909، هي غياب ألمانيا عن الساحة السياسية بالمغرب، فقد قررت فرنسا أن ترسل مفوضها بطنجة في سفارة لفاس، الهدف منها الحصول على موافقة السلطان على صيغة للتعاون تراعي الأهداف الفرنسية التي سبق ذكرها.

1- فشل سفارة رينيو Regnault

وبعد مفاوضات دامت شهرين، توصل الطرفان إلى اتفاق 14 مارس 1909 حول جلاء قوات الاحتلال عن الشاوية[19] وبما أن الجانب الفرنسي أصر على التفريق بين الجلاء عن الشاوية وعن الدار البيضاء، وبما أن السلطان أصر على أن الشاوية والدار البيضاء تكونان شيئا واحدا، كما أصر على تحديد زمن معين للجلاء عن المدينة، فقد فشلت سفارة رينيو في كسب السلطان إلى وجهة النظر الفرنسية. وعلق مشروع الاتفاق السابق، على ذهاب سفارة مغربية لباريز لتميم المفاوضات مع الحكومة الفرنسية[20].

2- مفاوضات المقري بباريز 1909-1910

وصلت السفارة المغربية برئاسة وزير المالية المقري، إلى باريز في صيف 1909 ، واستغرقت مفاوضاتها مع الحكومة الفرنسية مدة طويلة دون التوصل إلى نتيجة إيجابية. فقد رفض الفرنسيون الجلاء التام عن المناطق المحتلة، وعملوا على توجيه المفاوضات للمسائل المالية، عوض حل مسألة الاحتلال. ولما أصر المغاربة على مناقشة قضية الاحتلال، لجأ وزير خارجية فرنسا إلى الضغط والتهديد. وهكذا قدم للسفير المغربي

19- تكون مشروع الاتفاق من 9 فصول تحدد شروط جلاء القوات الفرنسية عن الشاوية ووضعية القواد اللذين عملوا تحت ظل الاحتلال وحيازة المخزن للمنشآت الاقتصادية والعسكرية التي أحدثها جيش الاحتلال

20- اتفق على ذلك في فصل وحيد هو الفصل العاشر الذي جاء فيه : «إن الاتفاق أعلاه الذي حصل في موضوع الجلاء عن الشاوية، يتكون من تسعة(9) فصول، لن يكون نهائيا ويصبح قابلا للتنفيذ إلا إذا عقد اتفاق بباريز، في موضوع الجلاء عن الدار البيضاء وسيتفاوض على هذا الاتفاق الأخير بباريس بين السفارة المغربية والحكومة الفرنسية وفي هذه الشروط إذا لم تحصل تسوية حول مسألة الجلاء عن الدار البيضاء، فإن الاتفاق أعلاه الذي عقد حول موضوع الشاوية يكون لاغيا».

Archives de guerre Vincennes (A.G.V), 3 H 63 doss 139.

مذكرة يوم 14 غشت، يشترط فيها شروطا مسبقة، على أساسها ينبغي التفاوض. ومن هذه الشروط :

- ربط الجلاء عن الشاوية بتكوين قوة مغربية تستطيع المحافظة على الأمن، زيادة على قوة الكوم التي نظمها الفرنسيون، والتي ينبغي أن تظل مؤطرة بضباط فرنسيين.
- ربط الجلاء عن الدار البيضاء، بأداء المخزن للتعويضات الحربية الناجمة عن الاحتلال الفرنسي. وقدرت تلك التعويضات بـ 70 مليون فرنك.
- تنفيذ الفصل (60) من ميثاق الجزيرة، الذي يسمح بمقتضاه للأجانب بتملك العقارات خارج الموانئ.
- إيقاف حركة الجهاد بشنقيط، والتخلي عن مساعدة ماء العينين.
- رهن أملاك المخزن بالموانئ زيادة على 40% من الجمارك في القرض المقترح على المغرب[21].

ولما أبدى مولاي عبد الحفيظ عدم قبوله لهذه الشروط المسبقة، شنت الصحافة الاستعمارية، حملة منسقة ضده، فأشاعت حوله الشائعات، وأصابت هذه الحملة أهدافها، إذ رفضت الحكومة البريطانية استقبال سفير مغربي بلندن.

وفي وسط هذا الفراغ الدبلوماسي، الذي وجد مولاي عبد الحفيظ نفسه فيه وجها لوجه أمام التهديد الفرنسي، صادق على اتفاق 15 يناير 1910 [22]. كما اضطر بعد أن أنذرته الحكومة الفرنسية إلى التخلي عن المدربين العسكريين الأتراك[23]، وهكذا كانت نتيجة مفاوضات باريز، هي إخضاع المخزن الحفيظي للهيمنة الفرنسية. وكانت هذه هي أهم نتيجة حصلت عليها فرنسا من اتفاق 9 فبراير 1909 مع ألمانيا.

III- تطبيق اتفاق 9 فبراير 1909

بادرت ألمانيا إلى دعوة فرنسا للشروع في تطبيق المبادئ التي دعا إليها اتفاق 1909، وقد جرت بين الدولتين محادثات مطولة لإيجاد أسس متفق عليها تكون موضوعا للتطبيق. وقد بدأت المحادثات في برلين، وتناولت المسائل الآتية :

21- علال الخديمي، حادثة الدار البيضاء، م. س، .459 . الأصل المرقون بكلية الآداب بالرباط.

22- يتكون الاتفاق من 10 فصول، وفيه ربطت فرنسا جلاء قواتها عن الشاوية بتكوين قوة مغربية مؤطرة بضباط فرنسيين، وإبقاء عسكر الكوم، وأداء التعويضات الحربية كما اعترفت فيه بأن الدار البيضاء جزء لا يتجزء من الشاوية واشترطت للجلاء عنها شروطا كثيرة، علال الخديمي، أم س، 2-461-462.

23- استقدم السلطان بعض الضابط الأتراك لتدريب الجيش المغربي. لكن ذلك لم يعجب الفرنسيين الذين كانوا يخططون لاستحواذ البعثة العسكرية الفرنسية على القوات المغربية. ولهذا أنذرت الحكومة الفرنسية مولاي عبد الحفيظ في 18 فبراير 1910 بقبول شروطها وتسريح الضباط الأتراك. وثائق الخزانة الحسنية، من رينيو إلى عيسى بن عمر العبدي 18 فبراير 1910.

- مسألة الديون المغربية، ومشروع الاقتراض الجديد لتصفيتها، وضمانات ذلك الاقتراض.

- الأشغال العامة، وتفسير المادة (107) من ميثاق الجزيرة، المتعلقة بمبدإ السمسرة العمومية للأشغال العامة بالمغرب.

وبعد شهر من المحادثات اتفق الطرفان، على أن يصوغ كل جانب وجهة نظره في مذكرة تسلم للطرف الآخر، وتكون أساسا للتفاهم بين الدولتين حول المسائل المغربية[24].

في 2 يونيو 1909، قدمت ألمانيا وجهة نظرها، التي يمكن تلخيصها فيما يلي :

بالنسبة للديون المغربية، رتبتها ألمانيا في أربعة أصناف :

- الديون المبنية على أسس لا يمكن إنكارها.
- تعويضات الدار البيضاء للأشخاص المتضررين.
- المطالب بالتعويض المتفق عليها بين المخزن ومختلف البعثات الدبلوماسية.
- المطالب بالتعويض، والديون الغير المتفق عليها.

اقترحت ألمانيا حول مسألة الديون، أن تصفي هذه الديون بواسطة اقتراض، ووافقت على أن تطلب جميع الدول من المخزن أن يعمل على تصفية ديونه، ومعنى هذا أن ألمانيا توافق فرنسا على أن يتحمل المخزن الحفيظي، مسؤولية أداء جميع الديون الثابتة على المخزن السابق، وتعويضات الدعاوي المتفق عليها معه. وحددت القرض المقترح بين 70 و80 مليون فرنك. وقالت بأنها لا تعارض ضمان فرنسا للقرض الجديد، ولكنها لا تحبذ مراقبة فرنسية جديدة مثل مراقبة قرض 1904. وإذا كان لابد من المراقبة فيجب أن تكون دولية مع تفوق فرنسي[25]. ووافقت ألمانيا كذلك على تحميل المغرب مسؤولية أداء تعويضات الدار البيضاء التي نتجت عن الاحتلال الفرنسي[26]. لكن يلاحظ أنها سكتت عن التعويضات الحربية التي طالبت بها فرنسا وحددتها في 70 مليون فرنك، وهذا يوافق وجهة نظر فرنسا، لأن هذه الأخيرة اعتبرت المسألة خاصة بها وحدها مع المخزن.

وحول مسألة الأشغال العامة اقترحت ألمانيا إشراك رجال الأعمال الألمان والفرنسيين في استغلال المشاريع الكبرى بالمغرب. وطالبت بامتياز تمويل أشغال ميناء العرائش وحدها، كما اقترحت تعديل المادة (107) من ميثاق الجزيرة الخاصة بالسمسرة العمومية لصالح الألمان والفرنسيين وحدهم.

24- Guenane, op.cit. p. 270

25- المذكرة الألمانية توجد في،

Documents diplomatiques Français, 2ème serie (DDF) T 12. Juin 1909. Cf. Guenane op.cit PP 270-271

26- عن القضية راجع علال الخديمي، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب، ط 1991، افريقيا الشرق، ص : 363-369

تأخر جواب الحكومة الفرنسية عن هذه المقترحات الألمانية الى نهاية شتنبر، وفي جوابها لم تتعهد الخارجية الفرنسية بأي شيء. وإنما أبدت بعض الملاحظات العامة حول المذكرة الألمانية[27].

والملاحظ أن الألمان، سعوا إلى أن تكون بلادهم هي الشريك الأول لفرنسا في المغرب. لكن الجواب الفرنسي كان غامضا وحذرا. إذ قالت الحكومة الفرنسية بأنها «سترى بعين الرضا تكون تجمعات في الأشغال العامة، توفر ضمانات مهمة، وخاصة بين مؤسسات فرنسية وألمانية»

ولمعرفة نوايا الحكومتين، يجب استعراض أهم المجالات التي اقترحت للتعاون بينهما وهي :

- المناجم المغربية، الأشغال العامة، السكك الحديدية.

1- المناجم المغربية

مارست الثروة المنجمية المغربية، إغراء كبيرا على المؤسسات الرأسمالية الأوربية، فتنافست على اكتشافها وعلى الحصول على امتياز استغلالها. والملاحظ أن المنافسة كانت حادة بين المؤسسات الفرنسية والمؤسسات الألمانية على الخصوص. لكن التهافت الأجنبي على الثروات الباطنية المغربية، كان يحد منه موقف المخزن. فقد ظل هذا الأخير يمانع في منح امتياز الاستغلال لهذه الدولة أو تلك بهدف الحد من التهافت الرأسمالي على البلاد وخوفا من تفويت خيراتها للأجانب.

لكن الدول الأوربية تمكنت في مؤتمر الجزيرة الخضراء من الاتفاق على مطالبة المخزن بإصدار ظهير شريف يحدد شروط امتياز واستغلال المناجم ومقاطع الأحجار وتركيز الحكومة المغربية في وضع هذا الظهير على التشريعات الأجنبية الموجودة في الميدان[28].

ومنذ 1909 برزت ثلاث مؤسسات، متنافسة على استغلال المناجم المغربية. وإذا اختصت المؤسسات الإسبانية بمنطقة النفوذ الإسباني، فقد تركزت المنافسة الحادة بين مجموعتين كبيرتين :

«اتحاد المناجم» المغربية ذو الأغلبية الفرنسية.

«نقابة المناجم المغربية» (مؤسسة الإخوة مانسمان) ذات الأغلبية الألمانية. وبالرغم من المحاولات العديدة، التي بذلت للاتفاق على تحديد مناطق الامتياز، فقد فشل الألمان والفرنسيون في الاتفاق، والشروع في الاستغلال المشترك. وتأكد من فشل الطرفين في التوصل إلى صيغة مقبولة لاشراك الرأسمال الألماني والرأسمال الفرنسي في المشاريع

27- أنظر D.D.F. 2éme S.T. 12, 29, 91909 .

28- من ميثاق الجزيرة المادة (112)، انظره في «مجلة تاريخ المغرب»، عدد ٢، ص 144.

الاستغلالية بالمغرب، أن صراع المصالح في المغرب، أكبر من أن تجد له الديبلوماسية حلولا مقبولة[29].

ومن خلال المفاوضات يظهر أن الفرنسيين كانوا متشبثين بإبقاء سيطرتهم على كل المصالح الاقتصادية بالمغرب لتعزيز سيطرتهم السياسية، وحتى لا تتعرض هذه السيطرة في المستقبل للخطر، إذا هم سمحوا للمصالح الألمانية بالنمو كثيرا.

2- الأشغال العامة والسكك الحديدية

ونفس النتيجة حصلت في ميدان الأشغال العامة والسكك الحديدية. إذ بالرغم من توصل الدولتين، بعد مفاوضات طويلة، إلى تأسيس «الشركة المغربية للأشغال العامة» في بداية 1910، فإن صراع المصالح والأطماع الاستعمارية، شل عمل الشركة، التي لم تتـــمكن من إنجاز أي مشروع منذ تأسيسها إلى انفجار أزمة 1911 [30]. وقد تواجهت المصالح الفرنسية والألمانية، فيما يخص مشاريع بناء خطوط السكك الحديدية. فإذا أعطت فرنسا الأولوية لبناء خطوط حديد الشاوية والمغرب الشرقي، فإن ألمانيا ألحت على إشراك الصناعة الألمانية في بناء خط حديد وجدة / تاوريرت والدار البيضاء/ سطات. كما ألحت على إعطاء الأسبقية لخط حديد طنجة / فاس، بعد خطوط المناطق المحتلة. ونتيجة لتعار ض مصلحة الدولتين فقد فشلتا في الوصول إلى أي اتفاق.

ومن الجدير بالملاحظة في هذا الباب، أن فشل التعاون الاقتصادي بين ألمانيا وفرنسا، لم يقتصر على المغرب وحده، بل انتهت محاولاتهما للتعاون في الكونغو إلى نفس المصير.

وفي الواقع يرجع فشل ألمانيا وفرنسا، في الاتفاق على تطبيق تصريح 1909، إلى سوء نية الجانب الفرنسي. لقد أصر الفرنسيون على إبقاء هيمنتهم على المغرب، وعدم تعريض تلك الهيمنة للتهديد في المستقبل. ولذلك عارضوا نمو المصالح الألمانية في المغرب، وساعدتهم الاتفاقات التي أبرموها مع مولاي عبد الحفيظ سنة 1910، على التصلب. وتجدر الإشارة كذلك، إلى أن تراجع الفرنسيين عن تطبيق تعهداتهم مع الألمان، تزامن مع تولي J.Cruppi شؤون الخارجية الفرنسية في ربيع 1911. فمع Cruppi أخذ الكي دورسي، يتجه اتجاها جديدا فيما يخص المغرب. لقد سيطرت الأوساط الاستعمارية على توجيه السياسة الخارجية الفرنسية، وبانت هذه السيطرة، في تشجيع

29- عن المسألة راجع

Guenane, op.cit PP. 274-276

J.C.Allain, Agadir PP. 83-84.

-30 Terdieu, Le Mystère d'Agadir Paris 1912 PP. 45-53.

J.C. Allain, op.cit, PP. 151-153.

A. Tradieu, op.cit; PP. 65-74. - Guenane op.cit. PP. 282-284.

العسكريين بالمغرب، على توسيع الاحتلال الفرنسي لبلاد المغرب، وفي عدم التنازل لألمانيا عما تطالب به من امتيازات اقتصادية.

وردا على هذا التوجه الجديد للسياسة الفرنسية تجاه المغرب، صرح كاتب الدولة الألماني في الخارجية في 28 أبريل، أي في الوقت الذي كان فيه الفرنسيون يستعدون للتدخل في فاس، بأن أي اتفاق بين البلدين، لن يتم ما دامت فرنسا تبدي رغبتها في القيام بنشاط أكبر في المغرب[31].

وبالفعل فمنذ شروع الفرنسيين في تنفيذ حملة فاس، غيرت ألمانيا موقفها تماما، إذ طالبت ببحث شامل للمسألة المغربية. وهكذا وضعت القضية المغربية من جديد على بساط البحث.

IV- حملة فاس 1911

رأينا كيف أدى إصرار السلطان مولاي عبد الحفيظ، على جلاء القوات الفرنسية عن الشاوية كلها إلى فشل سفارة رينيو لفاس سنة 1909. أما السفارة المغربية التي ترأسها المقري لباريز فقد شغلها الفرنسيون طويلا، ووضعوا العراقيل أمام حصول أي اتفاق بين الجانبين، إلى أن تمكنوا في النهاية من فرض شروطهم. لقد نتج عن اتفاقات باريز سنة 1910، توسيع المراقبة المالية الفرنسية لتشمل الجمارك المغربية وأملاك المخزن بالموانئ، أي أهم مصادر تمول المخزن. ولم تف فرنسا بتعهدها وتدفع للمخزن المال الذي كان في حاجة إليه. كما حصلت البعثة العسكرية الفرنسية، على دور كبير في تنظيم الجيش المغربي، منذ إنذار 18 فبراير [32].

إن تزايد النفوذ الفرنسي بدل جلاء قوات الاحتلال عن الشاوية ووجدة وبني يزناسن، والأزمة المالية التي دفعت المخزن إلى ممارسات غير مقبولة من السكان[33]. كل ذلك أدى إلى إنقاص هيبة مولاي عبد الحفيظ. ، بل أدى إلى تمرد بعض القبائل على طاعة السلطان. وقد استغل الفرنسيون هذه الظرفية الداخلية، ليعملوا على توسيع احتلالهم للمغرب.

1- قضية زعير

في بداية 1911، بدأ جنرالات فرنسا بالمغرب، يلحون على ممارسة ضغوط عسكرية على الشعب المغربي، بهدف توسيع الاحتلال للبلاد كلها. وقد اتخذت بعض الحوادث المتفرقة، ذريعة لممارسة هذا الضغط.

31- D.D.F. Affaires du Maroc T. 4.28 Avril 1911

32- انظر هامش (23).

33- محمد بن الحسن الحجوي، تقاييد تاريخية، ص 45-46. مخطوط خ ح بالرباط

ففي 14 يناير، خرجت دورية استطلاع من حدود الشاوية ودخلت إلى أراضي القبيلة المجاورة زعير، التي لم تكن خاضعة للاحتلال الفرنسي. وقد هوجمت تلك الدورية، وقتل أغلبية أفرادها بما فيهم ضابط فرنسي قرب قصبة مغشوش. وبعد الحادث شرع قائد قوات الاحتلال بالشاوية، في الاستعداد للتدخل في زعير، بحجة الثأر «للاعتداء» الذي تعرضت له القوات الفرنسية. وبدأت الصحافة الاستعمارية تتحدث عن «كمين» مغشوش، وتطالب بعقاب قبيلة زعير[34]. وكان واضحا، أن التهيء لغزو زعير، معناه الشروع في عمليات احتلال جديدة، لأن القبائل لن تقف مكتوفة الأيدي، مما يدفع بالمحتلين إلى إرسال مزيد من الامدادات بدل سحب قواتهم. ثم إن الشروع في عمليات احتلال خارج الشاوية أمر يتعارض مع اتفاقيات باريز لسنة 1910. لقد أدى هذا التصعيد العسكري من جانب الفرنسيين الى زيادة توتر علاقات مولاي عبد الحفيظ مع فرنسا، وأصبحت قضية زعير، من القضايا الدبلوماسية الساخنة، لأن فرنسا تذرعت بها لإرسال تعزيزات جديدة من قواتها إلى المغرب، بالرغم من تعهد السلطان بمعاقبة المسؤولين عن الحادث، ودعوته لفرنسا أن تكف عن التدخل في القبيلة المذكورة[35].

2- انتفاضة قبائل حوز فاس 1911

ويبدو أن الأوساط الاستعمارية، أرادت أن توسع مشروع غزو زعير، إلى مشروع أوسع، يهدف إلى احتلال عاصمة البلاد وإخضاع السلطان نهائيا، ووضع الدول المعنية أمام الأمر الواقع. ولم تكن الذرائع منعدمة ؛ فمنذ شهر مارس جندت المفوضية الفرنسية بطنجة عملاءها ؛ فأخذ سيل من البرقيات والتقارير، يصل لطنجة وباريز يتحدث عن الخطر المفاجئ الذي أصبح يهدد الأوربيين بمدينة فاس التي حاصرتها القبائل، وتدعو إلى تدخل سريع لانقاذ الموقف.

وفي الواقع، فإن انتفاضة قبائل حوز فاس ومكناس في ربيع 1911. كانت تدخل في إطار معارضة عامة لتزايد النفوذ الفرنسي داخل المخزن، وخاصة نفوذ ضباط البعثة

34- و. خ. ح لسنة 1911. D.D.F. AfF. M. Mars-Avril 1911.

35- كان بيشون Pichon، يعارض إرسال امدادات عسكرية للشاوية كما طلب الجنرال Moinier (موانيي)، ويعارض كل مغامرة عسكرية خارج بلاد الشاوية، لكن لما تولى بعده جان كروبي J.Gruppi وزارة الخارجية في بداية مارس، سيطر الاستعماريون على توجيه الخارجية الفرنسية فتقرر إرسال الامدادات التي طلبها العسكريون بالمغرب. كما تقرر التدخل في زعير، وكتب Gruppi للوزير المغربي المقري الذي كان بباريز يقول : «سيدي الوزير، فإن دولة الجمهورية سارت على بال من المواعيد المقررة من كتابك المؤرخ في 4 مارس 1911، بأن الجناب الشريف، سيجري التربية على فرقة زعير التي ارتكبت الجريمة ضد كوم الشاوية وذلك بمجرد وصوله لرباط الفتح. كما أن الجانب الشريف يتخذ من الآن قبل وصوله للرباط الوسائل الموصلة للقبض على الفعال. وأن دولة الجمهورية لا تغفل ملاحظة هذه المواعيد ليكون العمل جاريا بها في أقرب وقت ممكن وأنها ستوجه مددا خفيفا لابقاء الأمن والسكينة سائدين داخل حدود الشاوية. . . ».
راجع المراسلات التي جرت بين السفير المغربي والسلطان حول المسألة و. خ. ح 1911.

العسكرية الفرنسية. كما أن التهديدات الفرنسية لقبائل زعير، أدت إلى انتشار دعوات الجهاد بالمنطقة وفي قبائل الغرب، مما أدى إلى انتفاضة قبائل الشراردة[36].

وفي 3 أبريل 1911 قررت الحكومة الفرنسية التدخل عسكريا لاحتلال فاس، وقررت في الوقت نفسه، الحصول على موافقة ألمانيا وإسبانيا على المشروع أو عدم معارضته. كما تقرر الضغط على مولاي عبد الحفيظ، ليطلب مساعدة القوات الفرنسية بالشاوية[37].

أبدت ألمانيا معارضتها المبدئية لتوسيع الاحتلال الفرنسي، ولكنها لم تعارض فكرة تنظيم حملة من القوات المغربية بالشاوية لمساعدة السلطان. وبالرغم من طمأنة الحكومة الفرنسية لألمانيا، بأنها لن تتعدى إرسال قوات مغربية منظمة من طرف الفرنسيين بالشاوية، فقد قرر وزير الخارجية ووزير الحربية في 22 أبريل، إرسال حملة عسكرية لاحتلال مدينة فاس[38]. اتخذ الجنرال مواني Moinier الذي كلف بقيادة الحملة الفرنسية، قصبة القنيطرة مكانا لتجميع قواته. وقد شرعت تلك القوات في السير نحو فاس، في 11 ماي ودخلت المدينة في 21 منه، دون أي قتال يذكر، الأمر الذي يو ضح مبالغة الأخبار التي ظلت تتحدث عن خطورة الحالة بفاس.

وقد احتلت القوات الفرنسية مدينة مكناس، التي بويع فيها مولاي الزين. وتدخل الفرنسيون في قبائل زمور وزعير، وأسسوا مراكز عسكرية بالقبيلتين بهدف ربط الاتصال بين القوات الفرنسية في الشاوية والقوات المحتلة لفاس. وفي هذا الإطار احتلت كذلك مدينة الرباط. أمام هذه التطورات، ماذا كان موقف الدول الأخرى وخاصة ألمانيا؟

3- الموقف الألماني من حملة فاس

إذا أيدت روسيا وإيطاليا وأنجلترا الموقف الفرنسي، فإن إسبانيا تحفظت واحتفظت لنفسها بالحرية الكاملة في التصرف ؛ أما الموقف الألماني فيمكن دراسته على مستويين :

36- LEGLAY, Chronique marocaine de 1911, Paris 1933.
محمد بن الحسن الحجوي، تقاييد تاريخية، م. س.
B.A.F, Renseignements coloniaux, 1911.
عبد الرحمان بن زيدان، تكملة الإتحاف، مخطوط خ. ح بالرباط.

37- نتيجة لتدخلات القنصل الفرنسي كايار GAILLARD لدى عبد الحفيظ طلب هذا الأخير، موافقة الحكومة الفرنسية، على تنظيم محلة بالشاوية بقيادة خليفة السلطان بالدار البيضاء محمد الأمراني، لكن الفرنسيين أصروا على أن القوات الفرنسية هي التي تستطيع تقديم العون للسلطان، وأن تلك القوات لن تتعدى الحدود المرسومة لها من طرف المخزن وهي مساعدة السلطان ضد القبائل المنتفضة. وتجدر الإشارة إلى أن طلب المساعدة الذي حصل عليه كايار في 6 ماي. وضع عليه تاريخ 27 أبريل. D.D.F.AFF. M. 1911.
محمد خير فارس، المسألة المغربية

38- J. Caillaux Mes memoires, T.II. P. 65.
J.C. Allain, Agadir, op.cit p. 315.

1-3 موقف الرأي العام الألماني

منذ تأكد للرأي العام الألماني مماطلة الحكومة الفرنسية في تعويض ألمانيا عن تخليها السياسي في المغرب، أخذت الصحافة الألمانية تهاجم السياسة الفرنسية. وبعد فشل محاولات التعاون الاقتصادي في المغرب والكونغو بين الجانبين، أصبح موقف الصحافة الألمانية معاديا. وقد ازداد هذا العداء سنة 1911، لما شرعت فرنسا في عمليات احتلال جديدة بالمغرب. وأكدت الصحافة الألمانية على أهمية المغرب للصناعة الألمانية، وطالبت بعدم التفريط فيه واقتسام النفوذ فيه مع فرنسا[39].

أما الحكومة الألمانية، فحذرت الفرنسيين من أن احتلالهم لفاس يتعارض مع ميثاق الجزيرة، الذي يعترف باستقلال المغرب وسيادته، وأن الإجراء الفرنسي سيضع المسألة المغربية برمتها من جديد[40].

وقد لخص كاتب الدولة في الخارجية موقف بلاده من التصعيد العسكري الذي يقوم به الفرنسيون في المغرب، فقال في حديث مع السفير الفرنسي ببرلين : لقد مررنا منذ الأحداث الأخيرة، من محلة مغربية، إلى حملة يقودها ضباط فرنسيون، ومن هذه الحملة إلى حملة عسكرية. بحيث إن الصحف الفرنسية لا تتحدث إلا عن جنرالات سيتولون القيادة. وأضاف بأن ألمانيا تعتبر ميثاق الجزيرة ساقطا، في حالة ما إذا أصبح السلطان معتمدا على الحراب الفرنسية. وأنها نتيجة لذلك، ستكون حرة في عمل ما تشاء[41].

أمام هذه التحذيرات، تخوف جول كامبون J.Cambon من تغير الموقف الألماني فينتهز الألمان الفرصة ليطالبوا بأراضي مغربية أو بميناء مغربي. ولذلك دعا حكومته للحذر أو التخلي عن الحملة. لكن تحذيرات السفير الفرنسي لم تجد نفعا، لأن وزير الخارجية J.Cruppi كان مسايرا للأوساط الاستعمارية.

وفي 28 أبريل صرح Kiderlen، بأن حملة فاس، جعلت اتفاق 1909 بدون معنى، وسمحت للحكومة الألمانية بأخذ حريتها الكاملة في العمل[42]. وفي هذه الأثناء تكهن السفير الروسي ببرلين، بأن ألمانيا تنتظر لتضرب ضربتها عندما يتورط الفرنسيون في المغرب. وتنبأ الملحق العسكري الفرنسي، بأن الألمان سيطالبون بتعويضات ضخمة، أو سيعملون على تكبيد فرنسا ضربة دبلوماسية[43].

39- Guenane, op.cit. PP. 314-315.Andre Tardieu, Le mystère d'Agadir, Paris P.386.

40- D.D.F. 2ème S.T.XII, 19- 4- 1911 - J.C. Allain op.cit, P. 314.

41- D.D.F. ème S.T. XIII, 25 - 4- 1911 - cité par Guenane, op.cit - PP. 314- 315.

42- J.C. Allain, op.cit. P. 316.

43- A.E.P. All. Ns. T. 34, II - 6 - 1911 Voir aussi Guenane, op.cit, - PP. 316-317.

وبالفعل فمنذ 3 ماي، كان مخطط الرد الألماني على حملة فاس جاهزا. لكنه بقي طي الكتمان انتظارا لما ستفعله فرنسا في المغرب، وما ستقدمه لألمانيا من تعويض.

2-3 محادثات Kissingen 20-21 يونيو 1911

بعد تنفيذ مشروع الحملة الفرنسية على فاس، حاول الفرنسيون استباق الأحداث، ولوحوا من جديد باستعدادهم للتعاون الاقتصادي في المغرب. وبهذه المبادرة كانت الحكومة الفرنسية ترغب في معرفة ما يخفيه الألمان من مخططات، وفي إبعاد خطر نشوب خلاف بين الدولتين[44].

وقد التقى جون كامبون، بكاتب الدولة الألماني، يومي20-21 يونيو فيKissingen [45]. ورغم محاولاته فتح مفاوضات حول المغرب، فإن مفاتحته قوبلت ببرود. بل هاجم Kiderlen التصرف الفرنسي في المغرب. ولما ذكره السفير الفرنسي باتفاق 1909، الذي يعترف بالنفوذ السياسي الفرنسي في المغرب، رد عليه Kiderlen قائلا : «إنني لا أنازع في نفوذكم ولكن الذي يتحدث عن نفوذ لا يقول حماية . . . إن هذا الأمر ، وحتى ما تفعلونه في شرق المغرب وغربه، بالشاوية وحول نهر ملوية، لا يوجد لا في ميثاق الجزيرة ولا في اتفاق 1909 [46]».

ولما لمح كامبون إلى إمكانية حصول اتفاق بين البلدين لإنهاء المسألة المغربية، ودعا الطرف الألماني ليوضح ما ينوي عمله، فضل Kiderlen أن تكون المبادرة من الجانب الفرنسي. ولما لم تقدم الحكومة الفرنسية أي اقتراح عملي، فإن Kiderlen اكتفى بالتأكيد للسفير الفرنسي، على أن تصرف فرنسا في المغرب قد غير الأوضاع، وأنه من المستحيل العودة للحالة السابقة[47].

وهكذا ظلت الدبلوماسية الفرنسية، رغم جميع المحاولات لا تعرف سر قرار الحكومة الألمانية وهو : إرسال سفينة حربية لأكادير.

V- حادث أكادير 1 يوليوز 1911

ففي يوم 1 يوليوز سنة 1911، رست سفينة حربية ألمانية (le Panther) بمرسى أكادير، وانطلق بذلك الحديث عن ضربة أكادير، وعن الأزمة المغربية الثانية التي كادت أن تشعل نار الحرب بأوربا.

44- J. Caillaux, Agadir, P. 79.

45- عن محادثات كسنجين انظر :

Pierre albin, Le coup d'Agadir P. 174 et suivantes

46- A.E.P. All. Ns. 34, 22 - 6- 1911 cf. aussi Hajoui Omar, Histoire - diplomatique PP. 131-132.

47- A. Tradieu, op.cit, PP. 410-412 - Augustin Bernard, Le Maroc, 1918, PP. 349-350.

J.C. Allain, Agadir, P. 317.

وفي الواقع، إن الحادث المشار إليه، لم يتقرر فجأة، ولم يكن نتيجة نزوة نفسية لكاتب الدولة الألماني في الخارجية، وإنما خطط له من قبل، وهيئت السبل، وأخفي سره، ليكون ضربة نفسية محسوسة، كان الهدف منها إرغام الحكومة الفرنسية، على دفع تعويض يليق بجارتها، مقابل اعتراف هذه الأخيرة، بالحماية الفرنسية على المغرب.

1- مشروع الرد الألماني على حملة فاس

منذ تأكد للألمان أن الفرنسيين عازمون على احتلال فاس، فكرت الخارجية الألمانية في عرقلة المشروع. لكن الامبراطور الألماني عارض الفكرة، بل اقترح تشجيع الفرنسيين لأن انشغالهم بصراع عسكري في المغرب، سيضطرهم - في نظره - إلى إفراغ ثكناتهم على الحدود الألمانية، وسيضعف من دورهم في أوربا[48].

وأمام موقف الإمبراطور الرافض لمنع فرنسا من احتلال فاس، هيأ Kiderlen خطة جديدة للرد الألماني تتلخص في النقط الآتية[49] :

1- من مصلحة ألمانيا منع فرنسا من احتلال المغرب، قبل الحصول على تعويض مناسب.

2- إذا احتل الفرنسيون فاس، لا يجب أن تحتج ألمانيا، لأن الاحتجاج لن يؤدي إلا إلى هزيمة أخلاقية. وعليها أن تطالب الفرنسيين، بتحديد وقت لجلائهم عن فاس. فإذا لم يفعلوا تعلن ألمانيا إنهاء ميثاق الجزيرة.

3- يجب أن يحدد الألمان هدفا، يرغم الفرنسيين على دفع التعويض. ولذلك فإذا احتل الفرنسيون فاس «برغبة» من مواطنيهم، فإن لنا الحق - يقول Kiderlen - في حماية مواطنينا المهددين. . ولهذا الغرض، يجب أن نوجه سفنا حربية إلى الصويرة وأكادير، و«سنرى حينئذ ما إذا كانت فرنسا مستعدة لمنحنا تعويضات، بعدها يمكننا مغادرة الميناءين المعنيين».

لقد رأينا كيف حاولت الحكومة الفرنسية أن تسبق كل رد فعل ألماني بعد احتلال فاس، إذ اقترحت استئناف المفاوضات. لكن محادثات Kissingen لم تكن إيجابية. ثم أعلنت بعد ذلك أنها أمرت قائد قوات الاحتلال الجنرال Moinier بتحديد عملياته في

48- «هذا أفضل لنا، فإذا تورط الفرنسيون إلى النهاية، في المغامرة المغربية بقواتهم وأموالهم فمن رأيي، أنه ليس من مصلحتنا أن نمنعهم».

Cité par Genane op.cit. PP. 318-319.

49- عرض المشروع في مذكرة قدمها كاتب الدولة إلى الامبراطور في 3 ماي، وصادق عليها في 11 منه.

Cf. Guenane op.cit; p. 319.

J.C. Allain, op.cit P. 328.

الداخل والعودة إلى الساحل. وإذا جعل هذا الإجراء، إمكانية مطالبة ألمانيا بتحديد وقت لجلاء القوات الفرنسية عن فاس غير ذي جدوى، فإن التدخل الإسباني المسلح في العرائش، يوم 8 يونيو 1911، واحتلال مدينة القصر الكبير، مهد السبيل أمام تنفيذ الخطة الألمانية في الجنوب المغربي.

وخوفا من أن يثير ظهور سفينة حربية بأكادير، اضطرابا في الجنوب، ومعارضة المغاربة، الأمر الذي يضعف الخطة المرسومة وهي التفاوض مع الفرنسيين من موقع قوة. تدخل الألمان لدى أعيان وقواد المنطقة وطمأنوهم إلى أن أمنهم لن يهدد. وقد تمت الاتصالات بواسطة القنصلية الألمانية بالصويرة وبمساعدة عملاء الشركات الألمانية العاملة بالجنوب.

وبتعاون مع ممثلي المؤسسات الألمانية بالمغرب، وبعض أعضاء المفوضية الألمانية بطنجة، وجهت رسالة إلى وزارة الخارجية الألمانية، تدعو الحكومة إلى القيام بواجبها لضمان أمن التجار الألمان ومصالحهم في الجنـوب المغـربي[50]. وتجدر الإشارة إلى أن Kiderlen، قد أشرف على إعداد هذا المخطط، وأحاطه بالسرية التامة، حتى يكون لتنفيذه وقع دبلوماسي عظيم. وقد رأينا أن السفير الفرنسي، لم يتمكن خلال محادثات 20-21 يونيو، أن يهتدي للخط الذي تنوي الدبلوماسية الألمانية اتباعه. وبعد عودته إلى باريز، أعطى انطباعا بأن ألمانيا ربما تكون قد تخلت عن كل مطالبة لها في المغرب.

وبينما كان الفرنسيون، يظنون أن المسألة المغربية انتهت إلى الحل الذي يرضيهم بأسهل مما كان يتصور. ويحسبون أن تفاهما بين البلدين يمكن أن يتم، قدم السفير الألماني بباريز De schoen، يوم السبت 1 يوليوز، إلى وزير الخارجية الفرنسـي الجديد De selves، مذكرة جاء فيها :

«إن المؤسسات الألمانية المستقرة بالجنوب المغربي، وخاصة بأكادير والمناطق المجاورة لها، قد تخوفت من حدوث تشويش أكيد بين قبائل المنطقة، يظهر أنه ناتج عن الأحداث الأخيرة في مناطق أخرى من البلاد.

لقد توجهت هذه المؤسسات للحكومة الامبراطورية، وطالبتها بحماية أرواح ومصالح رجالها. واستجابة لهذا الطلب قررت الحكومة إرسال سفينة حربية إلى ميناء أكادير، لمد يد المساعدة والعون عند الحاجة لرعاياها ومحمييها. وكذلك لحماية المصالح الألمانية المعتبرة في المنطقة المذكورة – وعندما تعود الحالة في المغرب إلى الهدوء السابق، فإن السفينة المكلفة بهذه المهمة ستغادر ميناء أكادير[51]».

-50 Ibid. 327.

-51 Archives étrangères Paris (A.E.P) ALL. Ns. T. 34. 1-7-1911 cité par Guenane, op.cit., P. 320 cf. Hajoui op.cit. P.

بهذا الإعلان الذي أخبرت به الدول الموقعة على ميثاق الجزيرة في التاريخ نفسه بدأت أزمة أكادير المعروفة لدى الجميع. فماذا كان موقف الدول المعنية بالحادث؟ قبل تلخيص المواقف المتباينة، يظهر من الضروري أن نجيب على سؤال قد يتبادر إلى الأذهان، وهو : لماذا اختارت ألمانيا ميناء أكادير، الذي كان حينذاك ميناء مغلقا في وجه التجارة الدولية، عكس ما كان عليه الحال في ثمانية موانئ مغربية إلى شماله؟[52].

2- أهمية أكادير خلال القرن 19

ظل ميناء أكادير مغلقا في وجه التجارة الدولية منذ أواخر القرن الثامن عشر. ولذلك كانت تجارة سوس تتوجه للصويرة. وفي بداية القرن العشرين، أثيرت مسألة فتح الميناء للمبادلات التجارية، لما بدأ التجار الأوربيون يشتكون من ارتفاع واجبات النزائل بين أكادير والصويرة [53].

وفي سنة 1910، تعددت الدعوات إلى فتح الميناء، الذي وصفته تقارير السفن الحربية الفرنسية والألمانية بأنه أحسن مرسى على طول الشاطئ المغربي [54]. ومن الجدير بالملاحظة، أن الظرفية الاقتصادية، التي عرفها الجنوب المغربي، خلال موسم 1910-1911، والتي تميزت بنقص في المحاصيل، جعلت مسألة فتح المرسى أكثر إلحاحا. وفي الوقت نفسه أثارت تنافس الدول الأوربية. فقد اقترح الانجليز توريد الحبوب بحرا إلى أكادير. لكن الألمان عارضوا الفكرة واقترحوا أن يقوم المخزن وحده بالعملية. وبهذا الاقتراح لفت الألمان الأنظار إلى أهمية المنطقة بالنسبة لمصالحهم في المغرب [55].

وبالفعل، كانت أكادير بالنسبة للألمان، المنفذ الطبيعي لمنطقة غنية استطاعت المؤسسات الألمانية العاملة بالمغرب، أن تكون لها فيها مصالح معتبرة. وقد تمكن عملاء تلك المؤسسات، من توسيع معاملاتهم بالمنطقة خاصة، والجنوب المغربي بصفة عامة. وكان عملاء مؤسسة الأخوة مانسمان MANNESMANN وشركة Werburg، أكثر نشاطا في هذا الميدان. كان اهتمام المؤسسات المذكورة منصبا على اكتشاف المراكز المنجمية، وشراء الأراضي، وعقد المخالطات مع السكان ومنح بطاقات الحماية الألمانية للأشخاص. ونجح أولائك العملاء في عقد صداقات مع أعيان المنطقة ، ابتداء من أكادير إلى تارودانت. ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد، هو أن النفوذ الألماني بالجنوب، بدأ

52- الموانئ المغربية التي كانت مفتوحة للتجارة الدولية هي :
الصويرة – آسفي – الجديدة– الدار البيضاء – الرباط – سلا – العرائش – طنجة – تطوان.

53- أثارت مسألة النزائل، صراعا محتدما بين التجار الأجانب، والقائد أنفلوس، الذي اتهم بالابتزاز وبعرقلة التجارة. انظر الوثائق الدبلوماسية الفرنسية ابتداء من سنوات 1906 إلى 1911. وكذلك الوثائق المخزنية لنفس الفترة.

-54 J.C. Allain op.cit, P 188.

-55 Ibid, PP. 188-189.

من الصويرة. وساعدت علاقات الصداقة بين الألمان، وبعض الأسر المشهورة بحاحة، في تسهيل مهمة العملاء الألمان في تعاملهم مع السكان [56].

3- المفاوضات الفرنسية الألمانية

فوجئت فرنسا، بحادث التدخل العسكري الألماني في المغرب خاصة وأن الحادث وقع في ظرف دقيق، عرفت فيه البلاد تغييرا حكوميا، مما أثار في نفس الوزير الأول الجديد J.Caillaux عدة تساؤلات، حول ما يريده الألمان[57].

وقد رفض Caillaux، يسانده وزير الحربية، اقتراح وزير الخارجية الفرنسي إرسال سفن حربية فرنسية إلى الصويرة. لما في الاقتراح من خطورة، لأنه يمكن أن يتسبب في نشوب حرب بين الدولتين ولهذا أعطت الأوامر للبحرية الفرنسية بعدم إرسال أي سفينة للجنوب المغربي.

وحاولت فرنسا، أن تحصل على تأييد عملي من بريطانيا وروسيا، لكن الحكومة البريطانية، اكتفت بالتأييد الدبلوماسي ونصحت فرنسا بالتفاوض. كما اقترحت مفاوضات رباعية بين ألمانيا وفرنسا وإنجلترا وإسبانيا . وعبرت عن رغبتها في رؤية الأمور تعود إلى الوضع الراهن السابق، وذلك بانسحاب كل القوات المتدخلة في المغرب : إسبانيا من القصر الكبير، وفرنسا من الداخل وألمانيا من أكادير. ورفضت اقتراحا فرنسيا يهدف إلى القيام بمظاهرة بحرية مشتركة في المياه المغربية [58]. أما روسيا فلم تتعد بدورها الإعراب عن قلقها من الحادث، ونصحت الدولتين بالتفاهم. في حين دعت النمسا وإيطاليا إلى إنهاء المسألة المغربية من العلاقات الدولية، أي أنهما دعتا الدولتين إلى الدخول في مفاوضات.

واستغرقت المفاوضات بين ألمانيا وفرنسا مدة طويلة. في البداية، حاولت فرنسا معرفة النوايا الحقيقية للحكومة الألمانية. كما وقعت بعض الخلافات بين الطرفين حول مكان المفاوضات، إذ أصر كل جانب على أن تجري في عاصمته. ويبدو أن وجهة النظر الألمانية هي التي تغلبت، إذ دارت المفاوضات ببرلين، بين السفير جول كامبون J.Cambon وكاتب الدولة الألماني في الخارجية Kiderlen . ويمكن إبراز مرحلتين في هذه المفاوضات.

56- أشار المختار السوسي إلى ذلك فقال : «وقد كان التاجر بوشعيب السويري المشهور، من عملاء التجارة الألمانية، فاتصل الحبل به بأهل تمانار، فكانت دار أهل تمانار عمرا لهؤلاء الأعوان السريين».
المعسول، 15 ص 233. راجع كذلك ما ذكره في المعسول، 4 ص 104 و14، ص 159. .

57- J.Caillaux, Agadir ma politique extérieur, P. 108.

58- H.Omar op.cit. P. 135 - J.C. Allain, Agadir P. 334.

1-3 المرحلة الأولى : يوليوز-غشت 1911

كانت مرحلة صعبة، ولكن الدولتين تمكنتا فيها من تحديد أهدافهما ومواقفهما. إذ طالبت ألمانيا بتعويض مقابل انسحابها من المغرب، وأشارت إلى إمكانية قبولها تعويضا بالكونغو [59]. وعندما اقترحت فرنسا منح ألمانيا امتيازات اقتصادية، مقابل اعترافها بالحماية الفرنسية على المغرب، رفض الجانب الألماني الاقتراح وجدد مطالبته بالكونغو الفرنسي كله كثمن للتخلي النهائي عن المغرب. مع المحافظة على امتيازات الألمان بالمغرب. كما نبه الوزير الألماني إلى أن الرأي العام الألماني يعقد آمالا كبيرة على المغرب، وأن جانبا من الشعب الألماني، يفكر في الحرب كوسيلة لمنع فرنسا من الاستحواذ على المغرب وحدها [60].

أما الطرف الفرنسي، فبين بأن الرأي العام الفرنسي، لن يقبل التضحيات التي تطالب بها ألمانيا، وأوضح استحالة التخلي عن الكونغو كله. وفي شهر غشت تحسن جو المفاوضات، وأظهر الجانب الألماني بعض اللين، حيث حدد أجزاء معينة من الكونغو، وطالب بضمانات لنشاط المؤسسات الألمانية بالجنوب المغربي.

2-3 المرحلة الثانية ، شتنبر-نوفمبر

تدخلت في هذه المرحلة عدة عوامل دفعت بالدولتين إلى الاسراع باتفاقهما، ومن بين هذه العوامل :

- ضغط الرأي العام في كلا البلـدين، وظهـور دعـوات إلى الحرب سواء بفرنسا أو ألمانيا.
- الضغط البريطاني على الدولتين معا للتفاهم، والتلميح إلى أن البديل هو انعقاد مؤتمر دولي.
- الأزمة الليبية التي أثارها التدخل الإيطالي في طرابلس.
- حدوث أزمة مالية بألمانيا نتيجة لسحب رؤوس أموال فرنسية.

في 14 أكتوبر حصل الاتفاق بين الدولتين حول المغرب. وقد تشبثت ألمانيا بامتيازات الحماية القنصلية، والمحاكم القنصلية، ومبدأ السمسرة العمومية للمشاريع الاقتصادية بالمغرب[61].

استمرت المفاوضات حول تحديد التنازلات الفرنسية بالكونغو إلى 4 نوفمبر، حيث وقع الاتفاق الألماني الفرنسي بقسميه المغربي والكونغولي. وقد جاء الاتفاق حلا وسطا تعهدت فيه ألمانيا بعدم عرقلة الاحتلال الفرنسي للمغرب، وفرض الحماية الفرنسية

-59 D. D. F. PP. M 1910-1911, P. 402.

-60 Ibid, PP. 413-414.

-61 محمد خير فارس، المسألة المغربية ، ص ص 594-597.

Pierre Albin. op.cit. PP. 251-263 et PP. 281-282.

عليه. وتعهدت فيه فرنسا بالمحافظة على المساواة الاقتصادية، ومبدأ السمسرة العمومية لمشروعات الأشغال العامة، ومنح امتيازات للمؤسسات الألمانية سواء في ميدان التعدين أو ميدان السكك الحديدية.

أما الاتفاق حول الكونغو، فقد حصلت فيه ألمانيا على حوالي 250.000 كلم مربع من الكونغو الأوسط، وامتيازات أخرى للمؤسسات الألمانية بالمنطقة[62].

وقد هوجم الاتفاق في كلا البلدين، حيث اعتبر الألمان أن التفريط في المغرب خسارة كبرى لن تعوض. واعتبر الفرنسيون، أن الاتفاق منح ألمانيا تعويضات كبيرة، دون أن تفقد شيئا في المغرب، ما عدا اعترافها بالحماية الفرنسية. ومع ذلك، فقد بينت الأحداث، أن الألمان كانوا هم الخاسرين في المغرب. إذ تمكنت فرنسا من إلغاء الامتيازات الألمانية في المغرب خلال الحرب العالمية الأولى.

إن اتفاق 4 نوفمبر، إن أنهى الأزمة الفرنسية الألمانية فإنه بين هفوات السياسة الألمانية المترددة في المغرب، وبالتالي أكد الإصرار الفرنسي على احتلاله، الشيء الذي أفاد ألمانيا أكثر مما كانت ستكسبه لو وقفت بجانب المغاربة موقفا واضحا.

VI- موقف المغاربة من التدخل الألماني بأكادير

يمكن أن ندرس الموقف المغربي على مستويين، رسمي وشعبي :

1- الموقف الرسمي

لابد من التنبيه في هذا الصدد، إلى الصراع الذي قاده مولاي عبد الحفيظ ضد فرنسا، والذي انتهى - كما مر بنا - إلى احتواء فرنسا لمعارضة السلطان وفرضها لاتفاقات 1910، التي جعلت مولاي عبد الحفيظ في قبضة النفوذ الفرنسي ماليا وعسكريا. دون أن يحصل في المقابل لا على جلاء قوات الاحتلال، ولا على الأموال التي وعد بها، لمواجهة حاجيات المخزن والجيش. لقد أدت هذه النتيجة إلى تدهور هيبة السلطان في أعين الشعب الأمر الذي استغله الفرنسيون ليحتلوا فاس. وباحتلال العاصمة، تأكدت هيمنة فرنسا على المخزن الحفيظي. وأحس مولاي عبد الحفيظ بالمرارة، وهو يرى قوات احتلال الشاوية، تتحرك إلى داخل البلاد وليس إلى خارجها. كما أحس بنوع من الاحباط وهو يشاهد فشل محاولته للنهوض بالمغرب وتجنيبه السقوط في قبضة الاحتلال الأجنبي.

إن هذه الحالة التي أصبح عليها مخزن مولاي عبد الحفيظ، هي التي دفعته، إلى مهاجمة التدخل الإسباني في العرائش والقصر الكبير، والتنديد بخرق سيادته ودعوة الدول الأوربية إلى احترام ميثاق الجزيرة.

62- محمد خير فارس، ص 607-609.

أما عندما رست السفينة الحربية الألمانية بأكادير، فقد جاء الرد الرسمي المغربي مغايرا تماما. بل يمكن القول : إن الحادث أثار آمال سلطان الجهاد، في أن يكون بداية جديدة لتدويل المسألة المغربية، وعرقلة مشروع الاحتلال، الذي شرعت فرنسا في تنفيذه بخطوات واسعة.

ففي جوابه للقنصل الألماني، الذي جاء ليخبره بدوافع التصرف الألماني، أبدى مولاي عبد الحفيظ ارتياحه وترحيبه شخصيا[63]، ولكنه أجاب رسميا بأن «المخزن لمزيد اهتمامه بدوام الراحة بتلك الأرجاء، وجه الموظفين بتلك النواحي، من أشد خدامه إخلاصا وحرصا على استدامة الطمأنينة والراحة. . . وأنه جدد لهم الكتب، بمزيد التأكيد عليهم في السهر على حسم مواد التشويش»[64].

وبعد أن تأمل السلطان في قضية الوجود العسكري الألماني بأكادير، وجد أنها لا تخرج عن ثلاث احتمالات.

الاحتمال الأول : أن الدول المعنية بالقضية المغربية، لم تستطع المحافظة على مبادئ ميثاق الجزيرة، فاتفقت على تقسيم المغرب. وهذا الاحتمال خطير جدا في رأي السلطان.

الاحتمال الثاني : أنه لما لم تجد ألمانيا الاعتراضات «القولية» على فرنسا «وقع الاعتراض الفعلي من جنس العمل حتى إذا عرف الكل تعدى حدوده ينسحب فيكون في انسحابه قدوة لغيره».

الاحتمال الثالث : أن يكون هذا العمل، ارتكب قصدا، ليضطر الفرنسيون إلى إرضاء الألمانيين، في مقاصد تكون لهم بناحية أخرى. وعند الحصول على ذلك يسلم الحد لمحدوده[65].

وقد عبر السلطان عن رأيه في هذه الاحتمالات، وطلب من وزيره وسفيره بباريز محمد المقري، الذي كان يتفاوض على قرض مالي للمخزن ؛ طلب منه أن يستخرج مكنون النوايا السياسية. وأبدى أمله في أن يكون الاحتمال الثاني هو الصحيح. وفي هذه الحالة رأى السلطان ضرورة انتقاله إلى الرباط، ليتوسط البلاد، وألح على المقري في الحصول على المال اللازم بأكثر ما يمكن من السرعة. أما إذا كان الاحتمال الثالث فالسلطان ينصح وزيره بعدم التشدد مع الفرنسيين ! [66].

63- J.C. Allain, Agadir, P. 335.

64- من الطيب المقري لأبيه، 7رجب 2/1329 غشت 1911، وثائق الخزانة الحسنية (و. خ. خ).

65- الرسالة نفسها.

66- نفسها.

وباختصار شديد، يمكن القول : إن حادث أكادير، أثار في نفس مولاي عبد الحفيظ آمالا كبيرة، في زحزحة السيطرة الفرنسية عن كاهل البلاد، وتأكيد استقلالها عن طريق التدويل[67]. ولكن هذه الآمال لم تكن كافية لطمأنة السلطان إلى أن المصير الذي وعد به المغاربة يوم أعلن الجهاد، يمكن أن يتحقق. ولذلك فقد فضل التنازل عن الحكم، إذا أصر المحتلون على الاحتلال ووافقتهم الدول الأخرى على ذلك[68].

2- الموقف الشعبي

في هذه المرحلة، يظهر من الأفيد أن نقصر البحث على موقف السكان بالجنوب وفي هذا الموقف نلاحظ تعارضا بين القواد والجمهور.

2-1 موقف الجمهور

رفض سكان سوس وإداوتنان الوجود الألماني واعتبروه تعديا من جانب النصارى على البلاد المغربية والإسلامية. وقد انطلقت الدعوة للجهاد في قبيلة كسيمة وهشتوكة وإداوتنان. واتهمت هذه القبائل القائد عبد الرحمان بن سعيد الكلولي بمساعدة الألمان. جاء في رسالة من المسمى عبد الرحمان بن عبد الله الهشتوكي بعثها إلى علي بن محمد بن الحسين أهاشم قوله : «وأخبرك بخبر يقين أن حاحة أخرجوا جنس الألمان دمرهم الله وخيب ظنونهم، وكبتهم وشردهم وألقى في قلوبهم الرعب وألف بين قلوب المؤمنين وجمع شملهم ونصرهم وأعزهم أمين. فلبثوا في مرسى أكادير عشرين ليلة، فخرج في شرذمة منهم مع بعض حاحة في بعض الأوقات، وطلعوا إلى محل المرابطين والعساسين فوجدوه خالية (كذا) من الآلة والمدافع والعياذ بالله، ومع ذلك استغاثت قبيلة كسيمة بإخوانهم المسلمين فنزلنا من الجبل إلى السهل، فجمعنا أعيان هشتوكة حتى فرضوا العسة الكافية»[69].

ويبدو أن الحادث كان مناسبة، ليسعى بعض أهل الفضل إلى الإصلاح بين الناس وإلى توحيد صفوفهم لمواجهة الخطر الأجنبي، وإنهاض الهمم للدفاع عن الوطن ضد الغزاة.

وكتب المسمى محمد بن أحمد الإداوتناني على لسان إخوانه إداوتنان إلى القائد عبد الرحمان الكلولي يقول له : «وليكن في كريم علمكم أننا والحمد لله على ساق الجد والعزم على نية جهاد أعداء الله ورسوله بكل ما أمكن لنا من النفس والمال. والحمد لله أعني قبيلة بنـــي تنانة على الاتفاق على ذلك وعسى أنتم كذلك»[70].

67- نفسها.

68- نفسها.

69- الرسالة مؤرخة بـ 28 رجب 1329 الموافق 25 يوليوز 1191 – و ج ج.

70- الرسالة مؤرخة 3 شعبان 1329 موافق 30 يوليوز 1911 و ج ح.

2-2 موقف القواد

وقد اعتبر القائد الكلولي هذه الحركة ناشئة عن الجهل بأحوال الأجانب وطلب من المخزن أن يبعث برسائل لأعيان المنطقة، يدعوهم فيها إلى الهدوء والسكينة. ومما جاء في رسالة منه إلى النائب السلطاني بطنجة محمد الجباص قوله : «غير أن مكاتيب آل سوس وبني تنانة تتوارد علينا، وقد استفزهم الطيش، وأشرفوا على إحداث ما يعود ضرره للمسلمين، ويغيض الجناب الشريف، وخرجوا عن حد طورهم، يحرضون من سفاهة أحلامهم على إقامة الجهاد، وكنا نعظهم ونخفض جأشهم إلى أن أساءوا الظن بنا. ولأجله نحب منك أن تطلب من فضل مولانا الشريف أن ينشأ (كذا) ظهيرا شريفيا لقبائل سوس وبني تنانة يأمرهم فيه بأخذ حذرهم ويلاطفهم بالفهم حتى يكونوا على الحقيقة في أمور الأجناس. . . »[71].

مما سبق يظهر أن القائد عبد الرحمان الكلولي الذي كان من القواد الحفيظيين، كان يؤيد الموقف الرسمي ولا يعارض الوجود الألماني بأكادير، التي كان يحكمها بواسطة خليفة عنه[72]. ويبدو أن هذا الموقف هو الذي جلب عليه اتهام سكان سوس وإداوتنان بالتعاون مع الألمان. ويظهر أن قوادا آخرين، كانوا يحرضون في الخفاء على معارضة الوجود الألماني. وإثارة المتاعب للقائد المذكور، ويأتي في مقدمتهم، القواد الدائرون في فلك الكلاوي والمتوكي، أي القواد المقربون من الفرنسيين[73].

VII- خاتمة

كان لحادث أكادير سنة 1911، انعكاسات دولية، بحيث أثار أزمة في أوربا لم تحل إلا بواسطة تفاهم ألماني فرنسي حول المغرب. كما كانت له انعكاسات داخل المغرب، إذ أثار الآمال في التحرر من قبضة الاحتلال الفرنسي. واشتد صراع الألمان والفرنسيين،

71- كما جاء فيها قوله : ونحب منك أن تتوسط لنا من مولانا الشريف ليوجه لنا شيئا من الحبة والقرطوس فإن حصن أكدير ثغر عظيم من ثغور المسلمين لا ينبغي التغافل عنه» الرسالة مؤرخة بـ 4 شعبان 1329 موافق 31 يوليوز 1911.

72- انظر أعلاه ص. . . . . عن علاقة القائد المذكور بالألمان.

73- جاء في رسالة محمد بن أحمد الأدواتناني المشار إليها قوله :
وكذلك المتوكي لا نشك أنه مسلم وكل ما قيل عنه غير هذا لا يصدق [. . .] وقد رأينا بعض مكاتبه يحرض على الجهاد بأكادير» مرجع هامش (70).
وتجدر الإشارة في هذا الباب إلى أن القائد عبد القادر بن أحمد الكريمي اشتكى من مهاجمة القواد المجاورين له : الحاجي، وخبان والمتوكي. إلى النائب السلطاني، الذي أمر عامل الصويرة بأن يحذر القواد المذكورين من «إيقاد نار الفتنة بين القبائل ليلا يتوصل الغير لمراده بسبب ذلك لأن الأعين لتلك الجهة شاخصة».
الرسالتان مؤرختان بـ 25 رجب 1319 الموافق 22 يوليوز 1911 وغيرخاف، أن الغير المقصود هم الفرنسيون وأن الاهتمام بالجنوب راجع للوجود الألماني بأكادير.

وكثرت دسائسهم بين المغاربة وبانت هذه الدسائس بالجنوب خاصة. إن حادث أكادير، كان نهاية للمشاكل الألمانية الفرنسية، لكن التفاهم الفرنسي الألماني بعد الحادث، أثار في المغرب صراعا جديدا، بين نظام الحماية المفروض سنة 1912 وبين الشعب المغربي الذي أعلن الجهاد في الجنوب والشمال.

فوائد احتلال الشاوية بالنسبة للاستعمار الفرنسي

تبحث هذه الدراسة في الآثار التي نجمت عن الاحتلال الفرنسي لمدينة الدار البيضاء وقبائل الشاوية سنة 1907-1908 بحيث ستركز على الفوائد التي جناها الإستعمار الفرنسي من احتلال الشاوية. وإذا كانت هناك فوائد، فلا بد من وجود مساوئ ؛ لذلك سنبدأ الحديث بالتعرض لبعض العواقب الاجتماعية والاقتصادية التي صاحبت سيطرة الفرنسيين على مدينة الدار البيضاء وقبائل الشاوية عقب الاحتلال مباشرة.

I- العواقب الاجتماعية والاقتصادية المباشرة للاحتلال

يجب أن ننبه منذ البداية، إلى أننا لن نتعرض لنتائج قنبلة الدار البيضاء أي للنتائج العسكرية، من حيث درجة التخريب، وتعداد القتلى وما أعقب ذلك من محاكمات عسكرية تعسفية ذهب ضحيتها كثير من المجاهدين الذين أعدموا أو غيّبوا في السجون[1].

عندما اتخذت الحكومة الفرنسية قرار احتلال مدينة الدار البيضاء وقبائل الشاوية في شهر غشت 1907 ؛ برّرت قرارها بأن الهدف منه هو معاقبة سكان القبائل الذين اتهمتهم بقتل «الأبرياء» و«النهب» ونشر الفوضى بالمدينة. زد على تلك الاتهامات، ما أشاعته الأوساط الاستعمارية من أوصاف قدْحية للمغاربة الذين وُسموا «بالتوحش» و«التعصب» و«كراهية الأجنبي». وإذا ذكرنا بهذه الاتهامات، فإنما هدفنا هو التذكير بما كان يراد بها أن تُوحيه للرأي العام الأوربي عامة والفرنسي بخاصة من أن المغاربة شعب مغرق في الفوضى والتأخر والفقر. ولذلك فالتدخل الأوربي في بلاده، ضرورة حضارية وتمدينية، ينبغي مدح القائمين بها لا اعتبارهم مستعمرين متسلّطين.

بيد أن المرء إذا ما حاول أن يتعرف على العواقب المباشرة لاحتلال الجيش الفرنسي للدار البيضاء والشاوية سنتي 1907-1908 ؛ فسيجد نفسه أمام مفارقة بارزة، بين الواقع في عين المكان، وبين الخطاب الاستعماري . والحقيقة أننا لانغفل أن الأمر يتعلق بحقبة

1- للتوسع في هذا الموضوع راجع، علال الخديمي، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب 1894-1910 (حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية)، الدار البيضاء، الطبعة الثانية 1994، ص. 271-285 .

1- مكرر كان الخطاب موجها خاصة لليسار الفرنسي، وعلى رأسه جان جوريس Jean Jaures النائب البرلماني الاشتراكي المشهور.

كانت تحتكم لنواميس الامبريالية وقوانينها بحيث إذا تأملنا في كل الحالات الاستعمارية المشابهة سيزول عجبنا عندما نعلم أن هدف الاستعمار كان ولا زال هو تحقيق أكبر ربح ممكن من العملية الإستعمارية مهما كانت الوسائل.

وهكذا مثل احتلال الشاوية، ونزول قوات دولة استعمارية أوربية غنية ومتقدمة ؛ «عصرا ذهبيا» بالدار البيضاء لا للتحضر والنظام والغنى والعدالة، بل للغش وتفريخ عناصر الفساد والمضاربة واستغلال الناس. إلى حد أن محترفي الإجرام والمغامرين الأوربيين، الذين تهافتوا على المدينة وراء جيش الاحتلال، تعاطوا لتسميم الناس بهدف جمع الثروات[2].

وبما أن المدينة أصبحت سنة 1907، مقرّ تمركز قوات الاحتلال، التي كان المجاهدون يحاصرونها، ويقطعون عنها الإمدادات من الداخل، فقد تسارعت العديد من العناصر الأوربية، لاستغلال الوضعية. فنبتت مجموعة من الأكواخ فوق أرض ساحة السوق بالمدينة، وأصبحت هذه الصناديق التي كانت تشبه ثآليل ملتصقة بالأسوار، مآوي للعدوى الطبيعية والأخلاقية. وساهمت في نشر الأمراض وملأت سجون جيش الاحتلال[3]. وهكذا نشر الاحتلال الأجنبي «الأمن» بين المغاربة في الدار البيضاء ! وطهر مدينتهم من الأوساخ والمفاسد. وفتح المجال أمام ازدهار المضاربة التجارية والمعاملات «المتحضرة» !

لقد بدأت الدار البيضاء التي كان سكانها البسطاء، سعداء بأوضاعهم المعيشية، تحت سقوف النوايل (جمع نوالة مسكن مبني بالقصب والقشّ وأحيانا يغطى بالطين) في الحي الشعبي التناكر[4] ؛ تتحول إلى وكر ينتشر فيه البؤس والفساد الأخلاقي والمادي بشكل لم يكن معروفا من قبل بين سكانها.

وقد عكست كثير من المستندات الرسمية هذه الحالة. فنجد مثلا، قائد الشرطة الذي كلف بحماية الأمن، يبعث برسالة إلى القنصل الفرنسي بالمدينة يطلعه فيها على حالة غلاء المعيشة التي تضرر منها كثير من الناس. ويبين الضابط الفرنسي أن السبب يرجع إلى مصادرة قائد الأسطول الفرنسي لقوارب البحارة المغاربة. وتلكُّؤ شركة Paquet في جلب المواد الغذائية وتفريغها ووضعها بالمدينة، وطلب منه التدخل لدى الأميرال فيليبير Philibert لتسهيل ورود المواد الغذائية. وقد أشار خاصة إلى غلاء أثمان السكر والدقيق وتزايد شكاوى الناس من ذلك[5].

2- Roger Durodier, de l'evolution de la répession des fraudes dans l'empire cherifien, Paris, 1940, p.47 et suite.

3- قارن Lt. Thubert, La chaouia, société de géographie d'Alger, 1914, 2ème trimestre, p. 180.

4- راجع المادة في معلمة المغرب (حرف التاء).

5- Archives de guerre, Paris, Section MARINE, VINCENNES, BB 2603

وعندما تدخل القنصل لدى الأميرال، كان رد هذا الأخير هو : أن حالة الطقس، وكثرة السفن الحربية، هو الذي تسبب في صعوبة الملاحة التجارية بمرسى المدينة. كما حاول تبرير ما حدث بتحميل المسؤولية للمغاربة نتيجة لسلوكهم في مواجهة قوات الاحتلال[6]. وهو في هذا الجواب يريد أن يفهم المغاربة بأن حرمانهم والتضييق عليهم يرجع إلى مقاومتهم للاحتلال.

وعكست المستندات الوطنية، الحالة الاجتماعية والاقتصادية بالدار البيضاء تحت الاحتلال، ونبهت إلى أن الأمر مقصود من المحتلين : «كما يكون في علم مولانا أن السرقة، وجراحات الناس ليلا ونهاراً لا زالت على حالها، وذلك مقصوداً من الفرانصيص والصبنيول خرج الله كيدهم في نحورهم»[7] .

ومن العواقب المباشرة للاحتلال، تعطل مصلحة الشحن والإفراغ بسبب مصادرة القوارب، وفقدانها خلال قنبلة المدينة وكان الأمر موضوع شكاوي وتدخلات لدى السلطات المغربية. الأمر الذي دفع النائب محمد بن العربي الطريس إلى أن يطلب من أمناء مرسى العدوتين ومرسى العرائش أن يرسلوا لوازم «إقامة قاربين» إلى أمناء الدار البيضاء[8]. ونتج عن كل ذلك انخفاض كبير في مداخيل الجمارك وفي قيمة الصادرات كما تعطلت فروع التجارة الداخلية بسبب العمليات الحربية وأعمال المقاومة[9].

أما إذا تساءلنا عن حصيلة ما أنجزه المحتلون بالدار البيضاء والشاوية خلال الأربع سنوات التي سبقت عقد الحماية في مارس 1912، فسنجد الأجوبة متوفرة عند المراقبين الفرنسيين أنفسهم. فقد انتقد أندري طارديو Andre Tradieu عمل فرنسا بالشاوية وبين أن السلطات العسكرية قامت بواجبها فيما يخص الجباية المنتظمة للزكاة والأعشار من القبائل، وحقوق الجمارك، وتمهيد بعض الطرق ومد خطوط التليفون، وبناء الثكنات والمستوصفات والكل بواسطة ميزانية هزيلة وبئيسة، كانت مساهمة السكان فيها كبيرة. «وكم هي هزيلة النتيجة - يقول (طارديو) - بالمقابل إذا اعتبرنا مجموع العمل الذي كان على فرنسا أن تقوم به. . . ففي خلال أربع سنوات لم نْبنِ ولو كلو مترا واحدا من السكك الحديدية. . . وبالدار البيضاء نفسها فأخطاء عملنا واضحة للعيان. . . فالميناء لا زال في الحالة التي كان عليها من قبل»[10].

6- المرجع نفسه

7- من عبد السلام بن محمد بن الطاهر الصنهاجي، إلى مولاي عبد الحفيظ، 22 قعدة 1327 / 5 دجنبر 1909.

8- محمد بن العربي الطريس إلى وزير الخارجية 27 شعبان 1325 / 5 أكتوبر 1907. كناش الخزانة العامة، 2721.

9- Terriot, morographie de Casablanca, 1924; p.19.

10- Andre Tardieu, Mystère d'agadir, p.104-105.

وفي سنة 1914، حثت جريدة Les annales marocaines في عدد 15 مارس، سكان الدار البيضاء على الانتفاض والتشهير بالحالة المزرية للواد الحار الذي تسببت في انتشار مرض التيفوس بالمدينة[11].

هذه بعض الإشارات إلى الأحوال الاجتماعية والاقتصادية لسكان الشاوية والدار البيضاء بعد الاحتلا مباشرة. وهي إشارات تبين -على اقتضابها- أن هدف العملية الاستعمارية التي شرعت فيها الأوساط الرأسمالية الفرنسية بالمغرب سنة 1907 كان هو الاستغلال وليس تقديم خدمات حضارية للمغاربة.

فما هي الفوائد التي جناها المحتلون من السيطرة على بلاد الشاوية ؟

II- فوائد احتلال الشاوية للاستعمار الفرنسي بالمغرب

1- العمل السياسي وتوسيع النفوذ الفرنسي بين المغاربة

لقد ساعد احتلال الشاوية الفرنسيين على نشر نفوذهم بين المغاربة وكسب طرف من النخبة الحاكمة، وكان لهذا تأثيرهُ المعدي. وقد نشطت عملية منح الحماية القنصلية للمغاربة في ظل الاحتلال. واتخذت أبعادا خطيرة. إذ أصبحت الحماية وسيلة لتحقيق أهداف متعددة. لكنها في النهاية في غير صالح استقلال الدولة المغربية.

شجع الفرنسيون منح الحماية الفرنسية. للمغاربة بالشاوية وبالقبائل المجاورة لتوسيع نفوذهم، وتكثير أتباعهم والتقليل من مقاومة المغاربة لهم. وشجع الألمان القاطنون بالدار البيضاء وغيرهم من الأجانب منح الحمايات لخدمة مصالحهم التجارية ولمنافسة الفرنسيين وعرقلة نفوذهم المتزايد. وقد شب صراع شديد بين الجالية الألمانية وسلطات الاحتلال والسلطات الدبلوماسية الفرنسية. وأظهر الألمان نشاطا متزايدا في ميدان شراء الأملاك والمخالطات الفلاحية مع المغاربة، الأمر الذي زاد في توتُر العلاقات بين الألمان والفرنسيين، وأدى إلى وقوع أحداث عنف بين المحميين الفرنسيين والمعارضين لهم [12]. ووصل التوتر أوجه بمناسبة «حادث الفارين» الذي وقع في 25 شتنبر 1908، حيث اكتشف الفرنسيون مساهمة القنصلية الألمانية بالدار البيضاء في فرار بعض جنود اللفيف الأجنبي[13].

ولقد تهافت كثير من الموظفين المغاربة بالدار البيضاء على الاحتماء لتحصين أنفسهم وللحصول على مساندة المحتلين، خدمة للمصالح الشخصية وتنكرا لمصالح الوطن. وهذه فائدة عاجلة جناها الاستعمار، وإساءة مباشرة لهيكل المخزن المحلي.

11- In jamaa Baida. la situation de la presse au Maroc, Hesperis Tamouda T.XXX, p.69.

12- كتبت سلطات الاحتلال الفرنسية بالشاوية عدة تقارير ومذكرات حول الموضوع وبينت التصرفات والوسائل التي كان يستخدمها الألمان لمعارضة النفوذ الفرنسي المتزايد نتيجة للاحتلال.

13- أنظر ملف القضية في وثائق الحربية الفرنسية، قصر فانسان، باريز، سلسلة 3h.70.

والواقع أن الفرنسين منذ شروعهم في احتلال الشاوية، واصطدامهم بإصرار المغاربة على المقاومة ؛ نشّطوا عملية الاستخبار، ولجأوا إلى شراء المخبرين والعملاء، واعتمدوا في هذا العمل على انقسام المغاربة إلى حزبين متصارعين : حزب عزيزي يؤيد السلطان مولاي عبد العزيز، وحزب حفيظي يؤيد السلطان المبايع مولاي عبد الحفيظ. وقد بذلت سلطات الاحتلال بتنسيق مع السلطات الدبلوماسية في المغرب، الأموال الكثيرة. ولم تدخر جهدا في سبيل توسيع نفوذ الفرنسيين بين القبائل، وتكثير عدد العملاء وتشجيع بعض الحكام والأمناء والمرابطين على تحدّي سلطات المخزن. وإذا كنا نعرف أسماء كثيرة من هؤلاء، فإن حقيقة أدوارهم التي كلفوا بها، تبقى في حاجة إلى التتبع والإحصاء [14].

كتب مخبر وضعه السلطان عبد الحفيظ بالدار البيضاء، متهما قاضي المدينة وناظر أحباسها بخدمة مصلحة المحتلين والتنكر لمصلحة بلادهما. ونظرا لما في رسالة المخبر من حقائق ولأهميتها التاريخية المعبرة عن التطور الذي طرأ في علاقة بعض الحكام المحليين مع المركز في ظل الاحتلال نورد أهم ما جاء فيها :

«إن القاضي هنا مع الناظر - يقول المخبر - ظهر منهما العجب الكبير في شتم الجانب الشريف. . . وقبل ذلك كانا يُبيِّنان المحبة والنصيحة حتى وردت لهما الحماية عام تاريخه. فالقاضي سمسار عند بوني الطنجي الفرنصاوي، والناظر عند اللاّم الانجليزي. . . والقاضي مع الناظر إن لم يبادر مولانا بعزلهما، فسيبيعا بقية ما تركا من أملاك المخزن وأملاك الأحباس. والقاضي اشترى بالرباط غرسة بإثني عشر ألف ريال، ودار بعشرة ألف (كذا) ريال. وبنا هنا هرّي وحوانيت ودور 3، وها هو يبني فندق (كذا) بباب مراكش وعنده الدراهم بالبنك وولده الكبير كذلك. وفي هذه الأيام وجه لبعض الكتاب صلة لم أعرف قدرها، وللحسناوي مائة لويزا ومشتغلا بشرب الخمر والفسق ويكمي الكارّو (كذا) بالحكومة والناس ينظروا ذلك (كذا). . »[15].

وكتب مخبر آخر من مدينة سطات متهما قائدها وقاضيها وبعض عدولها بتفويت أراضي القصبة المخزنية لبعض الفرنسيين ومشيرا إلى تزايد تملك النصارى للعقارات بعدما كانوا ممنوعين منها قبل الاحتلال ومما جاء في المراسلة : إن القائد : «قد توافق مع قاضي سطات والعدول على بيع حريم سطات بديورها ومنافعها وأجنتها وجل الحوانيت

14- استفاد الفرنسيون من خدمات بعض قواد الشاوية وأعيانها، مثل القائد العربي بن الشرقي المزابي والقائد محمد برشيد الحريزي، والقائد علي بن المعطي المزامزي، وعمر دودو الحريزي، ومن المرابطين الحاج محمد بن داوود الشرقاوي مرابط أبي الجعد. . .

15- عبد السلام بن محمد الصنهاجي الى الحاجب أحمد بن امبارك الشاوي، (21) محرم 1328/ 2 فبراير 1910 و خ ح.

وجاء في رسالة أخرى من قائد الدار البيضاء محمد الشاوي متهما المكلف بأملاك المخزن : «وصار لا يقرأ حرمة للمخزن ولا يبالي بأموره. . . لما اتصف به من الانحياش إلى الغير» الرسالة مؤرخة بـ 13 صفر 1328.

وقد صار الناس يتصارعون (لعل الصحيح يتسارعون) في بيع الديار والبلدان مملكاً للنصارى والدّالّ على ذلك البيع قاضي سطات وعلي المذكور. . .»[16].

كما أخبرت الرسالة بأن «الحاج محمد البجعدي الشرقاوي قدم للدار البيضاء ومكث فيها مدة من الأيام، وحين أراد الخروج منها طلب من الجنرال أن يمر ببلاد الشاوية بقصد قبض الهدية من قبل قواد الشاوية المتولين من قبل الدولة وهو الآن بقصبة سطات»[17].

وقد ورد في رسالة المخبر اتهام لقواد الشاوية الموالين للاحتلال بإثارة الإضطراب والمشاكل للقواد المجاورين للشاوية، مثل القائد الحفيظي ولد بوحافة المسكيني.

هـكـذا يظهر مدى ما استفاده الفرنسيون من استخدام بعض المغاربة الذين كسبوهم لصفهم وكـونـوا منـهم ما يـشبه الطابور الخامس الذي كان يعمل على تخريب كل جهد كان يبذله السلطان في صراعه ضد الاحتلال ومحاولاته الإبقاء على المغرب مستقلا.

لقد أصبح كثير من الموظفين يتحدَّوْن سلطة بلادهم بتشجيع من المحتلين، وكان الهدف واضحاً : نشر النفوذ والهيبة الفرنسية. وتكثير العملاء والإساءة إلى هيبة السلطان الذي كان في صراع دبلوماسي مع الأطماع الاستعمارية الفرنسية.

ولقد اعترف الفرنسيون أنفسهم، بحقيقة ما كانوا يبذلونه من جهود لتطوير نفوذهم خارج الشاوية وداخلها وما كانوا يصادفون من جهود عبد الحفيظ في محاصرة ذلك النفوذ ومحاولة إخراج المحتلين من المناطق التي احتلوها. كتب الجنرال مواني Moinier يقول بهذا الصدد :

«إن المخزن لم يكن غير مبال بتطوير هذا النفوذ (تطوير نفوذ الفرنسيين خارج الشاوية بواسطة الرشاوي واصطناع العملاء والأصدقاء) فقد كان يثير أمامنا مشاكل وصعوبات لاحصر لها خلال هاتين السنتين 1909-1910. لقد كان يبحث ويعمل على محاصرة عملنا حتى في داخل الشاوية. إن إصراره الثابت لم يخف ولم يرتخ إلا عندما دفعت أحداث مثيرة، مثل انتفاضة الروگي أو انتفاضة مولاي الكبير السلطان إلى التقارب المؤقت من فرنسا»[18].

16- محمد بن عبد الله المزمزي، إلى الحاجب أحمد بن امبارك، 4 صفر 1328/ 15 فبراير ل1910 و خ ح.

17- الجنرال المقصود هو مواني Moinier الذي خلف داماد في قيادة جيش الاحتلال والدولة المعنية هي الدولة الفرنسية.

18- راجع مقدمة : Paul Azan, l'éxpédition de Fez, 1924.
كان تمرد مولاي الكبير بتشجيع من الأوساط الاستعمارية الفرنسية مثلما كانت أيادي تلك الأوساط وراء استمرار تمرد الروكي بوحمارة الذي انتهى بانهزامه سنة 1909.

إن الوجود الفرنسي بالشاوية، تم استغلاله في سياسة كسب الأصدقاء والعملاء. وفي الاتصال والتسرب للقبائل المجاورة وكانت هذه هي الخطوة الأولى في طريق سياسة القواد الكبار التي نهجها الجنرال ليوطي واستفاد منها نظام الحماية بعد ذلك.

2- العمل الإداري والعمل العسكري

منذ احتلال الشاوية عمل الفرنسيون على تنظيم إدارتها بهدف مراقبة السكان مراقبة فعالة من جهة. وبهدف إيجاد سلطة وطنية مسيطرة ومساعدة للاحتلال على جباية الضرائب جباية منتظمة من جهة أخرى. وعمد المحتلون إلى تولية قواد وشيوخ وعدول موالين للاحتلال.

وبدّلوا وغيّروا في التنظيمات الإدارية السابقة، بشكل جعل المتعاونين معهم يسيطرون على الأوضاع بقبائل عديدة ؛ مثل حالة القائد العربي بن الشرقي الذي وسع نفوذه ليشمل عدة قيادات بقبائل أمزاب والأعشاش[19].

وإذا كانت هذه السياسة أملتها ظروف الاحتلال والمقاومة بالشاوية فإن نظام الحماية الفرنسية، قد سار عليها فيما بعد، بحيث تراجعت أدوار الجماعات لفائدة تقوية سلطة القواد أي تعزيز السلطة الفردية المستبدة. وهي حالة كثيرا ما كانت الأوساط الاستعمارية تبرر بها تدخلها في شؤون الإدارة المغربية قبل الاحتلال. بل إن تعزيز السلطة الفردية أصبح أكثر إضرارا بالناس في ظل نظام قوي مسيطر، منه في عهد كانت الجماعات تستطيع فيه التمرد والتدخل لدى السلطان لتبديل هذا الحاكم أو ذاك.

ولقد عمد المحتلون -كذلك- إلى تنظيم قوة عسكرية من سكان الشاوية أطلق عليها اسم «گوم الشاوية» وهي قوة سرعان ما ساعدتهم في عملياتهم الحربية بعد ذلك في القبائل المجاورة مثل زعير ودكالة وتادلا وفي إتمام احتلال المغرب بعد عقد الحماية.

إن العمل الإداري وتجنيد گوم الشاوية، كان عملا استعمارياً جرب في الجزائر وتونس. وإذا استخدم الفرنسيون گوم الجزائر (الواسطة) وگوم تونس (التوانسة) في احتلال الشاوية. فقد ساعد گوم الشاوية المحتلين على التأثير في معنويات المجاهدين. إن تجنيد المغاربة لقتال إخوانهم قد ساهم في بلبلة أفكار المؤمنين الذين كانوا يجدون أمامهم إخوانهم المسلمين في صفوف النصارى. وبتلك الوسيلة الخادعة والفعالة خُدّرت عقول، وترددت إرادات ضعيفة، وانجذبت طموحات وأنانيات، وسهل بذلك على المحتلين اختراق جبهات المجاهدين في إطار خطة التوسيع التدريجي لاحتلال الأرض المغربية.

19- راجع مادة الأعشاش، في معلمة المغرب (حرف أ).

3- خطة التوسيع التدريجي للاحتلال

لقد استفادت السياسة الفرنسية، الهادفة إلى الهيمنة على المغرب من امتلاك مواضع قدم بالأرض المغربية اتخذتها كرؤوس جسور لتوسيع الاحتلال بالتدريج. وذلك أن صمود الشعب المغربي وصلابة مقاومته، دفعت المستعمرين إلى سلوك خطة التدرج في الاحتلال. أي احتلال المغرب عبر مراحل ممتدة في الزمان وانطلاقا من مناطق جغرافية محددة في المكان. ويظهر أن هذه الخطة اكتملت وأصبحت خطة نظرية وعملية بانت نتائجها الإيجابية في حدود المغرب الشرقية وفي أقاليمه الجنوبية وخاصة منذ احتلال الشاوية. فلكي يقلل المحتلون من خسائرهم المادية والبشرية، ولكي يؤثروا على عوامل الصمود والمقاومة، اتَبعوا خطة التدرج في توسيع الاحتلال انطلاقا من الشاوية.

فمدوا نفوذهم العسكري غربا نحو دكالة وتدخلوا بتادلة، حيث استقروا بدار ولد الشافعي المسكيني (1910) وشرعوا في التدخل بزعير منذ 1910 وأكملوا احتلالها سنة 1912.

وفي سنة 1911 نظموا انطلاقا من الشاوية حملة فاس. التي انتهت باحتلال العاصمة [20]. وقد لعب ميناء الدار البيضاء دورا رئيسيا في تهييء الحملة وإمدادها [21]. وبدون شك فقد لعب دورا أكبر في تجهيز وإمداد جيوش الاحتلال، بعدذلك، في توسّعها نحو الجنوب والوسط والشمال.

III- خاتمة

إن خطة التدرج في الاحتلال واستخدام طرف من الشعب المستهدف ضد الطرف الآخر الأكثر ثباتا وصمودا ؛ خطة استعمارية من طبيعة العملية الاستعمارية ؛ جربها الفرنسيون بعد احتلال الشاوية واستفادوا منها في احتلال المغرب. وجرب الفرنسيون في ميدان الشاوية العمل السياسي والعسكري والإداري، والتجأوا فيها مبكرا إلى استخدام ألوان المكر والخداع وأفانين الكذب في مواجهة السلطة الشرعية ومقاومة الشعب.

لقد كان من المستحيل على الأوساط الاستعمارية الفرنسية أن تشهر الحرب على المغرب. وكانت مضطرة لإزالة أو لتذليل العقبات والعوائق الخارجية والداخلية. وإذا

20- – علال الخديمي : حملة فاس 1911، المقاومة والانعكاسات الدولية، ندوة المقاومة في المنطقة الشمالية الوسطى، كلية الآداب ظهر المهراز، فاس، 1995، (تحت الطبع).

21- R.Portalier. choses oublieés le port de Casablanca et la marche sur Fez, Avril-Mais 1911. dans le Maroc MARITIME, 15 Juillet 1930: pp. 16-17.

لقد كان من المستحيل على الأوساط الاستعمارية الفرنسية أن تشهر الحرب على المغرب. وكانت مضطرة لإزالة أو لتذليل العقبات والعوائق الخارجية والداخلية. وإذا كنا على بيّنة من كيفية تذليل العوائق الدولية بواسطة الاتفاقات الاستعمارية الثنائية المتبادلة، التي حلت كثيرا من المشاكل الامبريالية بين الدول الأوروبية خلال سنوات 1900 -1902 -1904 -1906 -1909 -1911 ؛ فإن عمل فرنسا في أوساط المغاربة لازالت أبعاده ووقائعه لم تتضح بعد ولم يكشف عنها النقاب بكيفية علمية ومنهجية. وما قمنا به، فيما يتعلق بالشاوية في هذه الدراسة لايعد إلا لبنة متواضعة في بناء ينبغي أن يكتمل ويكمّل.

وعلى الرغم من وضوح ورقة المخزن، والشرعية التي حاولت الأوساط الاستعمارية التمسك بها دائما لخداع الرأي العام في بلادها، ولخداع المغاربة وضرب بعضهم ببعض ؛ فإن البحث يجب أن يتجه لإضاءة جوانب أخرى وتعميق فهمها. مثل سياسة كسب الأصدقاء والعملاء أي العمل السياسي الاستخباري، ثم العمل الإداري والعسكري (طالب الفرنسيون منذ 1905 بإصلاح إدارة المغرب بإدخال عناصر موالية لهم !)، ثم خفايا خطة التدرج في الاحتلال. إن الهدف في النهاية ينبغي أن يبرز كيف سهّل الشرط الداخلي تهيىء الأرضية للاحتلال ؛ لأن الاحتلال لا تثبت الأرض تحت أقدامه إلا عندما يتوفر العنصر الداخلي الذي يعانق العنصر الخارجي قائلا له : أحبُّك وأحبُّ أن تُحِبَّنِي !!

المغرب والدولة العثمانية
في بداية القرن العشرين*

مقدمة

في سنة 1926، وبمناسبة الأصداء التي تركها جهاد محمد بن عبد الكريم الخطابي، بعد أن استسلم لقوات الغزو الاستعماري الفرنسي، ذكّرت إحدى الصحف التركية (الوقت القسطنطينية)، بصراع المغرب الطويل ضد الأطماع الأوربية. ونشرت رواية لأحد الضباط الأتراك، تحدث فيها عن كيفية ذهابه للمغرب في عهد مولاي عبد الحفيظ في إطار بعثة من المدربين المسلمين، لتدريب الجيش المغربي، بطلب من السلطان المذكور، الذي كان في صراع مع الأطماع الفرنسية. وقد بين الضابط التركي بأن مهمة البعثة كانت ناجحة لولا تدخل الحكومة الفرنسية وإنذارها للسلطان المغربي بتسريح الضباط الأتراك.

ولقد أثارت فينا هذه الرواية عدة تساؤلات حول طبيعة العلاقات المغربية التركية خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وحول حقيقة مشروع التعاون المغربي التركي؟ هل كانت تلك البعثة هي أول محاولة وآخرها للتعاون العسكري بين الدولتين المسلمتين؟ لماذا تدخلت الحكومة الفرنسية بعنف ضد المدربين الأتراك، في حين كان هناك مدربون أوربيون بالمغرب؟

إن الجواب عن هذه التساؤلات يحتاج إلى الكشف عن مصادر دفينة، خاصة منها المستندات الدبلوماسية المحفوظة بالأرشيف التركي والمغربي وكذلك بالأرشيفات الأوربية.

بيد أننا ارتأينا – في أفق ذلك– أن نتتبع العلاقات المغربية العثمانية، خلال الفترة المحددة أعلاه، راصدين بعض المحطات التي شاهدت محاولات للتعاون بين البلدين في الحقبة المعاصرة. ملأ للفراغ المحسوس. ولقد اعتمدنا في رسم تطور تلك العلاقات على

*- شارك المؤلف بهذه الدراسة، في الندوة العلمية المنعقدة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط بتاريخ 16-18-1992 تحت موضوع : المغارب في العهد العثماني، نشر كلية الآداب بتاريخ 1995 سلسلة بحوث ومناظرات رقم 41.

بعض الوثائق التي عثرنا عليها بالأرشيف المغربي والأوربي، وكذا على بعض المراسلات القليلة التي أوردها ابن زيدان في الإتحاف ومحمد المنوني في يقظة المغرب الحديث [1].

وليسهل تتبع تطور تلك العلاقات، درسنا الموضوع عبر ثلاث مراحل :

- **المرحلة الأولى** : نتعرف فيها على العلاقات المغربية العثمانية خلال القرن التاسع عشر.
- **المرحلة الثانية** : العلاقات المغربية العثمانية في عهد السلطان مولاي عبد العزيز 1894-1907.
- **المرحلة الثالثة** : العلاقات المغربية العثمانية في عهد السلطان مولاي عبد الحفيظ 1808-1912.

1- العلاقات المغربية العثمانية خلال القرن 19

يظهر أن التواصل المغربي العثماني، الذي انتابه فتور بعد نهاية الدولة السعدية، لم ينقطع على المستوى غير الرسمي على الأقل.

فقد ظلت أراضي الدولة العثمانية مجالا فسيحا ومفتوحا، يسافر فيه المسلم أينما شاء وخاصة الحجاج إلى بيت اللّه الحرام. وقد كانت أغلبية الحجاج المغاربة كثيرا ما تزور بيت المقدس وبلاد الشام، وتتبادل التأثير بما يجري في عاصمة الخلافة، كما ظل الرعايا العثمانيون على اتصال بالمغرب.

وأول إشارة في هذا الباب نأخذها من عهد السلطان مولاي عبد الرحمان (1822م – 1859م). فقد ذكر المختار السوسي رواية عن الباشا ادريس منَو، الذي عزله الفرنسيون عن باشوية مراكش على اثر فرض الحماية سنة 1912، ذكر إدريس منو أن أباه الحاج منو كان قد انخرط في الجيش العثماني، على إثر سفره للحج، ولما أنهى مهمته الجهادية – فيما يبدو – رجع للمغرب، ودخل الجيش فسهُل عليه أن يترقى بسرعة، حتى أصبح هو «الخليفة الأول للخواجة التركي القائد العام للجند المغربي»[2].

معنى هذا أن تحديث الجيش المغربي وتنظيمه الذي شرع فيه في عهد السلطان مولاي عبد الرحمان، على يد ابنه وخليفته سيدي محمد، خاصة بعد معركة إسلي التي تواجه فيها المغاربة مع قوات الاحتلال الفرنسية (1844) ؛ إن ذلك التحديث قد تم بمساعدة تركية، مهما كانت تلك المساعدة غير رسمية أو شبه رسمية.

وتسمح لنا هذه الحقيقة بالقول : إن جدلية العلاقات المغربية العثمانية، في الحقبة المعاصرة، انطلقت من فكرة الإصلاح، وتطورت بعد ذلك لتستقر في ضرورة الاتحاد لمقاومة الغزو الأوربي لبلاد الإسلام[3].

1- الأمر يتعلق بأربع رسائل. انظر أسفله.

2- محمد المختار السوسي، حول مائدة الغذاء، 1983، ص 12-13.

3- تجدر الإشارة إلى أن السلطان محمد الرابع (1859-1873) هو الذي جلب للمغرب أدوات الطباعة الحجرية لأول مرة من مصر التي كانت نظريا ولاية عثمانية.

والملاحظ أن مسألة العلاقات العثمانية المغربية قد وضعت بحدة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ويدخل ذلك التطور في ظرفية الصراع الدولي حول حوض البحر المتوسط، وفي إطار التنافس الفرنسي الألماني حول المغرب من جهة، والتنافس الألماني الإنجليزي في الامبراطورية العثمانية من جهة أخرى.

وإذا أشرنا لهذه الظرفية الدولية، فلكي ننبه، منذ البداية، إلى أن محاولات ربط علاقات دبلوماسية بين المغرب والدولة العثمانية ستتحكم فيها تأثيرات وضغوط أجنبية، سواء على الدولة العثمانية أو على المملكة المغربية.

فمنذ 1877، حاول السلطان عبد الحميد الثاني أن يحصل من سلطان المغرب على قبول نوع من التعاون الرسمي بين البلدين، وركز في دعوته على الدوافع الدينية. فقد جاء في إحدى رسائله الى السلطان مولاي الحسن (1873-1894) ما يلي :

«فيجب علينا – معاشر المسلمين كافة – الاتحاد والتعاضد والتناصر لدفع كيد المشركين، وإبقاء شعائر الإسلام بين المؤمنين. وإلا فعاقبة الأمر تؤول إلى محذور عظيم. . لا ينجو منه أحد من المسلمين. ولو كان في أقصى البلاد، ولا يجدي التباعد والسكوت في دفع ما لأعداء الدين من المراد»[4].

وقد نقل هذه الرسالة وغيرها الفقيه إبراهيم السنوسي إلى السلطان مولاي الحسن الذي كان قد أرسله إلى القسطنطينية، وشافهه بما حمله من جهة السلطان عبد الحميد الثاني. لكن جواب سلطان المغرب على هذه المحاولة العثمانية جاء غامضا، إذ اكتفى السلطان مولاي الحسن في رده بتمجيد السلطان العثماني، وأكد على أن «التناصر في ذات اللّه غاية الأمنية والسعي في جمع الكلمة متعين على جميع أهل التوحيد» بيد أنه لم يقترح أي شيء عملي [5].

ويظهر أن الرغبة كانت صادقة من الجانبين، إذ بادر مولاي الحسن عقب مؤتمر مدريد 1880 إلى إرسال بعثة برئاسة العربي بريشة التطواني إلى السلطان عبد الحميد الثاني الذي خصص له استقبالا حافلا. ويقال إن الجانبين اتفقا على تبادل التمثيل الدبلوماسي، فرشح الأمير محيي الدين الجزائري لتمثيل الدولة العثمانية، والفقيه إبراهيم السنوسي الفاسي لتمثيل المغرب[6] . لكن هذه المحاولة أقبرت في مهدها نتيجة لمعارضة فرنسا.

4- الرسالة مؤرخة بـ 1 ربيع الأول 1294 الموافق 16 مارس 1877، انظرها في : محمد المنوني، مظاهر يقظة المغرب الحديث، جـ 1، 1973، ص 50-52.

5- الرسالة الحسنية بدون تاريخ، انظرها في : المنوني، م س، ص 52-54.

6- محمد المنوني، م س، ص. 48.

والواقع أن اشتداد الصّراع الدولي حول حوض البحر المتوسط جعل الحاجة إلى ربط علاقات دبلوماسية بين المغرب والدولة العثمانية تصبح ضرورية. وقد نشطت الدبلوماسية الألمانية في دفع البلدين المسلمين إلى ربط تلك العلاقات. فتدخلت لدى إيطاليا وإسبانيا لمساعدتها في هذا المجال. وواضح أن الدبلوماسية الألمانية التي كانت في صراع مع الدبلوماسية الفرنسية كانت تهدف إلى كسب صوت إلى الجانب الألماني في الهيأة الدبلوماسية بطنجة، وبالتالي صوت آخر في هيأة الأستانة، ما دامت ألمانيا كانت تقدم نفسها كصديقة مؤيدة للدولتين الإسلاميتين.

وفي إطار هذا النشاط عينت الدولة العثمانية قنصلا بجبل طارق قرب المغرب. وأرسلت مبعوثا إلى فاس[7]، ليقترح على مولاي الحسن مساعدة بعثة عسكرية تركية، وتبادل التمثيل الدبلوماسي. وقد أرفقت الحكومة العثمانية هذه البعثة غير الرسمية برسالة وجهها وزير الخارجية العثماني محمد بن سعيد إلى المكلف بخارجية المغرب. وقد ورد في هذه الرسالة :

«وبما أن السلطنة السنية ترغب في تشكيل هيئة سفارة في طنجة. . . فالمتمنى إذن صرف جل الهمم العلية باستحضار موافقة الحكمدار المشار إليه، بحصول هذا المطلب المؤدي لتأييد دعامة المصافاة» [8].

ويظهر أن هذه الرسالة قد أوصلها السفير الألماني إلى البلاط المغربي. كما يبدو أن الجواب عنها قد تأخر كثيرا. لذلك تدخل السفير الألماني لدى النائب محمد الطريس، الذي جدّد الاخبار للسلطان، فكتب هذا الأخير للنائب يقول : «وصل كتابك بما شافهك به باشدور الألمان من كون دولة الترك طلبت من دولته إيصال كتاب وزير أمورها البرانية لحضرتنا الشريفة فأوصلته. وحيث أبطأ عنهم الجواب، اقتضى رأي دولته أن توجه ترجمانها منصور ملحمة لحضرتنا الشريفة بقصد حيازة جواب الكتاب المذكور بما يقتضيه نظرنا الشريف، وصار بالبال. فأجب الوزير المذكور عن كتابه من عندك بما في المبيضة الواصلة إليك طيه مع نسخة من كتابه، لكونه كتب للمكلف بالأمور الخارجية من غير تصريح باسمه. والأمر الذي كتب فيه من وظيفتك. . »[9].

وهكذا جاء جواب النائب الطريس رافضا للمقترح العثماني، بصيغة ذكية، لكنها لا تخفي رفض السلطان للمقترحات العثمانية. فقد أشار إلى أن الأخوة في الدين لا تقبل التشكيك. ولا داعي للدولة العلية أن تنزل «جانبها منزلة ملل الاختلاف، حتى

7- المسمى علي باي، وهو شخص من أصل جزائري.

8- الرسالة مؤرخة بـ 15 ربيع الثاني 1304 الموافق 12 يناير 1887. انظرها في : عبد الرحمان ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس، الجزء الثاني، ص 359-361.

9- مولاي الحسن للنائب الحاج محمد الطريس، متم جمادى الأولى عام 1305 الموافق 13 فبراير 1888، وثائق الخزانة الحسنية بالرباط، مح 729.

تحتاج لنصب وسائط الائتلاف، ولتفهيم القواعد والقوانين والأعراف، لأن من المقرر المعلوم أن المقتضى لذلك هو ضرورة المعاملات المتوقفة على المفاوضة بين الأجناس المحتاجة لبيان الاصطلاحات واللغات. وذلك منتف في أهل الملة الإسلامية»[10].

ماهي دوافع الرفض المغربي؟ من الجواب يظهر أن السلطان ارتكز على تبرير رفضه بعدم وجود معاملات بين البلدين تقتضي نصب القناصل والسفراء. وإذا كان في هذا الرد بعض المنطق، خاصة وأن هاجس زيادة سفير بطنجة يعني عند المغاربة تكثير عدد أتباعه من المحميين، وما ينشأ عن ذلك من متاعب للمخزن، فإن للرفض المغربي دوافع أخرى. وبدون البحث عن كل تلك الدوافع نقتصر على أمرين كلاهما يصب في قناة واحدة.

الدافع الأول : وهو الأقوى ويتعلق بمعارضة الدولة الفرنسية وسهر دبلوماسيتها بكل الوسائل على معارضة وإفشال كل محاولة للتعاون المغربي العثماني، خاصة ما يوحيه ذلك التعاون من تمتين لروابط الجامعة الإسلامية، التي يدعو إليها السلطان العثماني مع بلدان المغرب العربي، التي كانت فرنسا تخطط لإكمال هيمنتها عليها باحتلال المغرب الأقصى.

وهكذا فقد تدخل، مثلا، ممثل فرنسا فيرو (Feraud) سنة 1889، لدى السلطان مولاي الحسن ليبين له الأخطار المحدقة ببلاده، نتيجة للأطماع العثمانية المزعومة. وحسب الممثل الفرنسي، فإنه كان يعتمد في تدخلاته على أشخاص مقربين من السلطان، وعلى «أصدقاء مضمونين ومؤيدين»[11] للجانب الفرنسي.

ويظهر أن التخويف الفرنسي كان يجد صداه عند السلطان، خاصة وأن عمه مولاي أحمد كان قد ذهب لعاصمة الخلافة، على إثر وفاة أخيه محمد الرابع وبيعة ولي عهده مولاي الحسن. وعلى كل حال فقد استبعد مولاي الحسن وظل يستبعد دائما أيّ تحالف مع الدولة العثمانية.

الدافع الثاني : يلاحظ من منطوق بعض الرسائل العثمانية، مثل رسالة وزير الخارجية المشار إليها أعلاه، أن الجانب العثماني ينعت الدولة المغربية «بحكومة فاس» والسلطان المغربي بـ «حكمدار فاس». وإذا كان الأمر نسبيا خاصا ببعض الرسائل، ولا يلتفت له، فإنه قد يثير بعض الشكوك التي كانت تغذيها الدسائس الفرنسية!

ثم، ألا تثير تلك اللغة الدبلوماسية، أن الدولة العثمانية بدورها لم تكن راغبة كل الرغبة في ربط علاقات دبلوماسية مع المغرب. نظراً لما يترتب عنها من مشاكل لا تستطيع مواجهتها مع فرنسا وحليفتها بريطانيا. فيظهر - تبعا لذلك- أن الجانب

10- الاتحاف، م. س، ج 2. ص 360.

11- J.L. Miège, Le Maroc et l'Europe, T.IV, P. 173-178.

العثماني، بعد إلحاح الجانب الألماني، كان يكتب رسائله للجانب المغربي بلغة ينتظر منها أن لا تحظى بقبول سلطان المغرب ذي الأصل العربي الشريف[12].

ويجدر بنا أن ننبه، في هذا الباب كذلك، إلى أن الحركة السنوسية، التي انطلقت كحركة سلفية مغاربية، سرعان ما اتخذت خطا معاديا للاستعمار الفرنسي في شمال إفريقيا بخاصة، ومعاديا للغزو الاستعماري للبلدان الإسلامية بصفة عامة. ثم إن هذه الحركة كان لها اتصال بحركة الجامعة الإسلامية وبالسلطان العثماني. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، كان للحركة السنوسية علاقات متينة مع الطريقة الدرقاوية بالمغرب. وطالما نادى الدرقاويون بالجهاد، وشاركوا فيه ضد الاحتلال الفرنسي في بلدان المغرب. وطالما حذر السلطان مولاي الحسن عُمَّاله من دعوات بعض الدرقاويين، ومن جرّ الأذى على المسلمين نتيجة «التهور من لا يتدبرون العواقب»!

2- العلاقات المغربية العثمانية 1894-1907

لا نتوفر على مستندات كافية لتتبع تطور محاولات تبادل التمثيل الدبلوماسي بين المغرب والدولة العثمانية. بيد أن بعض الوثائق والإشارات - على قلتها - ستقربنا من طبيعة تلك العلاقات التي ظلت غائبة على المستوى الرسمي، حاضرة على مستوى التعبير عن التضامن الإسلامي والهموم المشتركة.

ففي سنة 1897، زار مسافر تركي المغرب. وإذا كنا لا نعرف - بالضبط- هدف الزيارة، فإن الوصف الذي خصصه للمغرب، والذي نقلته جريدة التركي سنة 1904، يبرز أن الرجل كان مكلفا بمهمة معينة، لفائدة أوساط معينة ومهتمة. فقد نبه ذلك المسافر التركي إلى حالة ضعف المغرب. وضعف جيشه على الرغم من وجود مدربين أوربيين. كما نبه إلى أن التجارة كلها بيد الأجانب، وما هو موجود من أغنياء مغاربة يتعلقون بالحماية الأجنبية. وندد خاصة بتصرفات اليهود وبتدخلات الأمريكيين والفرنسيين والإنجليز والإيطاليين والإسبان في الشؤون الداخلية للمغرب[13].

وفي سنة 1901، ساهم المغرب في مشروع بناء خط سكة حديد الحجاز بما مقداره 500 000 درهم شرعي، قدمها مولاي عبد العزيز(*) «سلطان الدولة المغربية»، إعانة للسلطان عبد الحميد الثاني «سلطان الدولة العثمانية»، حسبما جاء في رسالة يظهر أنها موجهة من الصدر الأعظم إلى الصدر الأعظم العثماني آنذاك خليل رفعت باشا[14].

12- هذا ما يمكن ملاحظته والاستدلال عليه بمقارنة أول رسالة عثمانية (16 مارس 1877) ورسالة وزير الخارجية العثماني (12 يناير 1887). إذ يلاحظ بعض الفتور في الألفاظ، يقابله فتور من الجانب المغربي الذي نعت الدولة العثمانية «بدولة الترك». انظر أعلاه من رسالة مولاي الحسن للنائب الطريس 13 فبراير 1888.

13- Archives Marocaines, 1905, T.3, PP. 156-157.

*- كانت أمه تركية.

14- الرسالة مؤرخة بـ 23 قعدة عام 1318 الموافق 14 مارس 1901. و خ ح.

ومع بداية القرن العشرين، ازدادت الاتصالات بين المشرق والمغرب في إطار حركة الجامعة الإسلامية. التي كانت تهدف إلى مقاومة الغزو الاستعماري. وكانت الحجاز ملتقى الوفود ومنطلق تأثيرات الحركة الإسلامية، التي أسست لها في المدينة المنورة جامعة سمتها : «الجامعة الإسلامية». وكان الشيخ عبد العزيز شاويش والشيخ المكي بن عزوز من أنشط أعضائها وأشهرهم.

ولقد اعتنق كل السلفيين المغاربة مبدأ حركة الجامعة الإسلامية وانتشرت بينهم الفكرة الداعية لضرورة التعاون بين المسلمين لمواجهة أطماع الأوربيين. وهكذا أصبح الشيخ محمد بن عبد الكبير الكتاني، بعد عودته من الحج سنة 1903، من دعاة التعاون بين المغرب وتركيا ومصر.

وبمناسبة زيارة الوزير المهدي المنبهي لمصر سنة 1904، في طريقه للحج، كتبت جريدة التركي، الناطقة باللغة التركية ما يلي : «إننا نعتقد بأنه عند عودته من مصر والقسطنطينية سيعمل على إدخال الحضارة لبلاده بواسطة أياد مسلمة، بل لقد قرر إصدار جريدة بالمغرب، بشرائه من هنا لأدوات الطبع»[15] .

وهكذا يظهر أن الآمال كانت معقودة على توسيع التعاون المغربي العثماني في حقبة تحددت فيها وتأكدت أطماع فرنسا في احتلال المغرب.

ففي أواخر 1904، ونتيجة لتفاعلات عواقب الاتفاق الودي، أصدر السلطان عبد العزيز قرارات بتوقيف البعثة العسكرية الفرنسية، وإرسال الأمين المقري لجلب مدربين مصريين أو أتراك، وإحداث تبديلات في الخارجية المغربية. لكن هذه القرارات سرعان ما ألغيت نتيجة للضغط الفرنسي [16].

ولقد اشتدت الأزمة المغربية الفرنسية، في بداية 1905، على إثر رفض المغاربة لمشروع «الإصلاحات» المقترحة من طرف فرنسا[17]. وحاولت الدبلوماسية المغربية توسيع مجال صراعها مع الفرنسيين. وهكذا استقبل السلطان السفير الألماني طاطنباخ، ثم السفيرين البريطاني والإسباني، وأشيع أن سفارة تركية ربما تصل إلى فاس.

بيد أن الفرنسيين كانوا بالمرصاد لهذا النشاط، حيث نشطت دسائس الحزب الاستعماري وضغوطه على الدولتين المغربية والتركية. فقد كتبت نشرة إفريقيا الفرنسية بالمناسبة تقول : «لكن نتساءل ما هو الاستقبال الذي ستلقاه [السفارة التركية] عند خليفة المغرب» [18]! هكذا أراد دعاة الاستعمار التشكيك في سلامة العلاقات المغربية العثمانية بإثارة التساؤل حول من هو الخليفة؟ هل السلطان العثماني أم السلطان المغربي؟

15- Revue du Monde Musulman, N° 9, P. 586.

16- Documents Diplomatiques français, Affaires du Maroc, Vol. I, P. 183.

17- انظر أعلاه، «مجلس الأعيان ومشروع الإصلاحات» الفرنسية بالمغرب سنة 1905.

18- Bulletin de l'Afrique Française, 1905, p. 213.

وبهذا التشكيك والدّس والضغط، وقفت فرنسا وحلفاؤها في وجه كل محاولة للتعاون بين الدولتين المسلمتين : المغرب وتركيا.

ويظهر أن ألمانيا ظلت تبحث عن كسب مزيد من النفوذ في المغرب وتركيا، ولذلك دفعت السلطان العثماني إلى مراسلة السلطان المغربي، بعد مؤتمر الجزيرة 1906. لكن هذه المراسلات لم تأت بنتيجة إيجابية [19].

وفي 1907، رفض السلطان العثماني إرسال ممثل دبلوماسي عنه إلى المغرب خوفاً من إثارة خلافات مع فرنسا وإنجلترا، خاصة وأن تركيا في هذه الأثناء كانت منشغلة بالأوضاع الداخلية.

3- العلاقات التركية المغربية في العهد الحفيظي 1908-1912

مع الانقلاب الحفيظي وإعلان الجهاد بالمغرب أواخر 1907، يبدو أن حركة الجامعة الإسلامية وجدت زعيما مسلما استطاع أن يعلن الجهاد لطرد الغزاة الأجانب من المغرب الأقصى المجاور لأوربا. وإذا كنا لا نعلم حق العلم البدايات الأولى، ولا الكيفيات التي وقع فيها الاتصال بين مولاي عبد الحفيظ وحركة الجامعة الإسلامية، فبالإمكان القول :

إن الرجل، وقد كان أحد أبرز علماء المغرب، وأكثرهم اطلاعا واستخبارا عن الظروف السياسية الدولية عامة وأحوال المغرب بصفة خاصة ؛ فلا يستغرب اتصاله المبكر بالتطورات الفكرية والسياسية التي كان يعرفها المشرق العربي والدولة العثمانية [20].

ومهما يكن، فإن أخبار الجهاد بالمغرب ضد الاحتلال الفرنسي بالشاوية، قد تناقلتها الجرائد، بأوربا والشرق الإسلامي. وذهبت في تأويلها وتقييم عواقبها على المصالح الأوربية كل مذهب.

فحسب مراسلة سرية، وجهت من لندن، بتاريخ 19 يناير 1908، إلى وزارة الحربية الفرنسية، فإن الجرائد البريطانية قد نشرت برقيات جاء فيها أن مولاي عبد الحفيظ يرغب في عقد تحالف مع سلطان تركيا، ويري أن يعيش تحت حمايته، وأضافتْ المراسلة أنّ الحكومة العثمانية تأثرت للأخبار وهي تعمل على تحقيقها.

وقبل كل شيء، فقد استنتج التقرير الفرنسي بأن انجلترا وكذلك إسبانيا تثقان في فرنسا، بمعنى تثقان في قدرتها على محاصرة الحركة الحفيظية، أي لا يمكن – حسب المراسلة– أن تمثل خطرا عظيما على المصالح الأوربية. وأضافت المراسلة أن الناس في

19- Louis MAURICE, La Politique marocaine de l'Allemagne, Paris, 1916; p. 28-29.

20- إذا استثنينا شخصيات مشرقية، استقرت بطنجة وعملت في ميدان الصحافة، ومنها من كان يؤيد المواقف المغربية ويدعو إلى النهوض بالبلاد، فإن مولاي عبد الحفيظ كان على اتصال بشخص يسمى هولتزمان. وقد أشيع عنه أنه طبيب تركي من أصل يهودي أو ألماني، وكان من رجال ألمانيا في المغرب ومن الذين لعبوا أدوارا معينة في مقاومة النفوذ الفرنسي بالمغرب.

انجلترا لا يعتقدون في وجود حركة إسلامية عنيفة بالمغرب، لأن القبائل المغربية تكره بعضها البعض، مثل ما يحدث بين المسيحيين في البلقان[21].

وحول مسألة الخلافة، فقد جاء في التقرير أن السلطان العثماني يراقب الصراع بين عبد الحفيظ وأخيه، ولا يريد اتخاذ أي قرار. وأشار التقرير إلى أن السلطان يفضل عبد الحفيظ، لكنه يخاف من رد فعل الدول الموقعة على ميثاق الجزيرة، وخاصة موقف بعضها في قضية الروملي[22].

وعلى كل حال، فالثابت أن مولاي عبد الحفيظ تم الاعتراف به دوليا، بتأييد من ألمانيا من جهة، وبعد قبوله للشروط الفرنسية من جهة أخرى. ومن تلك الشروط استمرار التعاون العسكري، أي بقاء البعثة العسكرية الفرنسية في عملها بالمغرب. لكن علاقات هذه البعثة سرعان ما أصبحت متوترة مع مخزن عبد الحفيظ. ولما رفض قائد البعثة التعاون مع السلطان، كسر ذلك الرفض باستدعاء بعثة عسكرية عثمانية شرعت في عملها بالمغرب خلال شهر نونبر 1909 [23].

ما هي حقيقة هذه البعثة؟

تجدر الإشارة ابتداءا إلى أن المعلومات حول هذه البعثة لا زالت غير كافية لتجلية كل الحقائق المحيطة بها. لكن تبعا للرواية التي ترجمها Jean Deny (جاني دني) عن جريدة الوقت التركية، التي نشرتها بدورها في 8 يونيو 1926، نقلا عن أحد ضباط البعثة العسكرية المشار إليها، يمكننا أن نطمئن - على الأقل- لمعرفة الظروف، التي جندت فيها تلك البعثة العسكرية الإسلامية[24].

لقد ذكر الضابط التركي، الذي لم تشر الصحيفة إلى اسمه، أن مولاي عبد الحفيظ لما تولى العرش، اتصل وزيره المقري[25] بالسيد عباس حلمي باشا [26]، وكان صديقه وطلب منه إرسال ضباط أتراك للعمل في المغرب. وبما أن الحال قد وجد أولائك الضباط في مصر، فقد قبلوا العرض وكان مغريا، زيادة على أن فكرة الجامعة الإسلامية كانت تدفعهم للعمل. ولما وصل هؤلاء الضباط للمغرب، التحق بهم آخرون من طرابلس الغرب. وذكر الضابط التركي أنهم شرعوا في العمل وحصلوا على نتائج سريعة في

21- Archives de guerre Vincennes, 3 H 70, Londre 17-1-1908.

22- Ibid

23- J.C.Allain, Agadir,1911, Paris, 1976, P. 209

24- JEAN DENY, Instructeurs militaires Turcs au Maroc sous Moulay Hafidh, Memorial H.Basset, 1928, pp. 221-227.

25- أصبح محمد المقري وزيرا للخارجية سنة 1910.

26- كان عباس حلمي باشا آخر خديو بمصر، خلف أباه توفيق باشا بين سنتي 1892-1914، وكان هو متزعم حركة الجامعة الإسلامية بمصر.

تدريبهم للجيش المغربي الذي كان متعوداً على الإشارات العسكرية التركية. كما أشار إلى حقيقة هامة وهي أنهم كونوا تنظيما يسمى «فتيان المغرب» على غرار «تركيا الفتاة». وذكر أن عددا من التونسيين والجزائريين انخرطوا في ذلك التنظيم، كما أشار إلى استقرار حوالي ثلاثين عائلة تركية وبُوسنية بالمغرب، وأن الضباط تدخلوا لدى المخزن فحصلوا لتلك الأسر على أراض فلاحية. ومما جاء في رواية الضابط التركي كذلك أن أعضاء البعثة أرسلوا عدة تقارير للسفيرين التركيين بمدريد وباريز، طالبوا فيها بضرورة إحداث قنصلية تركية بالمغرب. وذكر أنهم لم يعرفوا ماذا فعل السفيران، لأن مطالب البعثة لم تتحقق.

ثم أشار الضابط التركي إلى أن فرنسا قلقت من تدريب الجيش المغربي، فانذرت السلطان بتسريح المدربين الأتراك. لكنه لم يأبه بالإنذار في البداية مما جعل الفرنسيين يلجأون لضغوط أخرى مادية وعسكرية أجبرته على القبول في النهاية بالتخلي عن المدربين الأتراك.

هذا ما يهم البعثة العسكرية العثمانية التي جندها سلطان الجهاد لتدريب جيشه في إطار محاولته للنهوض بالمغرب. والملاحظ أن رواية الضابط التركي لم تشر إلى أسماء الضباط الأتراك ولا إلى مصيرهم بعد ذلك.

وقد بقيت هذه المسألة غامضة عند J.Deny، الذي انتقد فقط استعمال الرواية التركية كلمة «أجنبي» لتعيين الأوربيين بالمغرب. مشيرا إلى أن الأتراك، بدورهم كانوا أجانب في المغرب، وأن استخدام الجريدة لذلك المصطلح الديني يبين - حسب رأيه- «بأن الأتراك كانوا يخضعون لعاطفة بدائية ودينية في حقبة أخذت فيها الاصطلاحات الدينية تتجه نحو اللائكية في تركيا».

والواقع أن Deny لم ينتبه إلى أن الإنذار الفرنسي الذي قدمه سفير فرنسا بطنجة للمخزن، والمؤرخ بـ 18 فبراير 1910، وردت فيه كلمة «أجانب» وقد عنى بها السفير الفرنسي الضباط المسلمين ؛ في الوقت الذي حاول فيه أن يبين للمخزن بأن «عواطف» المدربين الفرنسيين سليمة و«مخلصة». وبالرغم من أن سبب الخلاف مع السلطان كان هو تطلع البعثة العسكرية الفرنسية بقيادة مانجان (Mangin) إلى الهيمنة على أمور الجيش المغربي وفرض أوامرها على ضباطه مما أدى إلى توتر علاقتها بالمخزن؟ قال السفير الفرنسي في إنذاره : «. . . وزيادة فيكون جانب المخزن يطلق سبيل جميع الأتراك الذين هم مستخدمون عنده بصفة حرابة، بحيث وجود هؤلاء الأجانب غير مناسب لما يليق بالإرسالية الحربية [الفرنسية] من الاعتبار المستحق لها رعيا لرفيع خدمتها وعواطفهم الخالصة» [27] !

27- ريتيو إلى عيسى بن عمر العبدي، 18 فبراير 1910. نسخة معربة.

الواقع أن Deny لو اطلع على الإنذار، وعلى اتهام السفير الفرنسي للأتراك بأنهم أجانب في المغرب، لانتبه إلى أن الخطاب الإسلامي الذي تكلمت به الجريدة التركية سنة 1926 عن ضباط مسلمين جاءوا لمساعدة إخوانهم المسلمين سنة 1909. إن ذلك الخطاب كان أكثر مصداقية مما جاء على لسان سفير الحكومة الفرنسية، العاملة على احتلال المغرب سنة 1910.

والحقيقة أن الإنذار الفرنسي المؤرخ بـ 18 فبراير جاء بعد ثلاثة أيام فقط من تقرير بعثه السفيرالفرنسي بالقسطنطينية Bompard إلى بيشون (S.Pichon) وزير الخارجية الفرنسي [28]، يصحح ويؤكد له فيه ما جاء في برقيات سابقة حول المهمة الحقيقية لمبعوث مغربي في القسطنطينية هو حماد المقري ابن الوزير محمد المقري. ومن أهداف تلك المهمة ذكر السفير الفرنسي أن حماد المقري قد أجرى محادثات مع وزير الحربية محمود شوكت باشا، بهدف تجنيد ضباط أتراك للعمل في الجيش المغربي [29]. كما أشار التقرير إلى أن المبعوث المغربي التقى بضباط حامية العاصمة، لكن هؤلاء اشترطوا دفع تسبيقات مالية هامة. وأنه أمهلهم إلى ما بعد مراجعة أبيه للحصول على المال. وذكر السفير في نهاية تقريره أن حماد المقري غادر تركيا في 11 فبراير 1910، وصرح للبعض بأنه فشل في تحقيق ما جاء من أجله.

وهكذا نلاحظ أن الحكومة الفرنسية كانت تحاصر المغرب وتحول بينه وبين ما كان يتطلع إليه من تعاون مع الدولة العثمانية. كما أن هذه الأخيرة - فيما يبدو - لم تكن مستعدة للمغامرة بإعلان تأييدها لموقف السلطان مولاي عبد الحفيظ. ويظهر أن المسؤولين الأتراك كانوا يعملون على تجنب كل ما من شأنه أن يثير غضب الجانب الفرنسي وحليفه البريطاني. ولهذا لم تعترف حكومة القسطنطينية رسميا بالبعثة العسكرية المشار إليها. كما أن المغرب بدوره لم يعترف بأنه جلب أولائك المدربين بالاتفاق مع المسؤولين الأتراك، جاء في رد وزير خارجية المغرب على الإنذار الفرنسي :

«وأما الأتراك الذين كانوا خرجوا للمحلة لما اضطرت إلى الحرابة، فقد أمر كبير المحلة السعيدة بردهم ورجوعهم [إلى فاس]، لأنهم ليسوا رسميين ولا مجلوبين وإنما هم من النوع المطلق الذي يرد للمغرب» [30] .

28- Archives Dip. Nantes, Bompard à Pichon, 15-2-1910, Tanger 316.

29- نفس التقرير.

30- عيسى بن عمر العبدي إلى رينيو 12 صفر 1328 الموافق 24 فبراير 1910.

ونصل الآن إلى محاولة تجلية حقيقة المدربين الأتراك، فنقول : إن تجنيد تلك البعثة يدخل في إطار حركة الجامعة الإسلامية، وإن قائدها كان بالفعل ضابطاً في الجيش التركي وكان اسمه عارف طاهر، وإنه كان عضواً في جمعية إسلامية سرية تسمى «الاتحاد المغاربي». وهذه الجمعية هي التي تدخلت لدى سلطات تركيا لتجنيد ضباط مسلمين بهدف تنظيم مقاومة الاحتلال الأوربي لدول المغرب العربي.

كما تجدر الإشارة إلى أن أولائك المدربين العسكريين المسلمين فضلوا البقاء بالمغرب لما سرحوا من الجيش المغربي، وصرحوا بأنهم يتوفرون على وسائل عيشهم. ولقد اتصل عارف طاهر بالقنصل البريطاني وطلب حمايته من السلطات الفرنسية، لكنه اضطر بعد مضايقة هذه الأخيرة له إلى الانتقال إلى إسبانيا. واستمر -فيما يبدو- كمنسق لعمل «الاتحاد المغاربي» بشمال إفريقيا، ذلك العمل الذي استمر إلى الحرب العالمية الأولى.

فمنذ تنازل مولاي عبد الحفيظ سنة 1912 إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، ظل الرجل على اتصال بالأوساط الإسلامية والتركية وكذلك مع ألمانيا. وقد سعت الأطراف الثلاثة، بنشاط، إلى تحقيق مشروع إثارة المغرب كله ضد الاحتلال الفرنسي، وإعادة السلطان السابق إلى عرشه إبان الحرب. بيد أن المشروع لم ينجح.

تأملات حول أهمية زيارة محمد الخامس لطنجة.
أبريل 1947 وعواقبها*

تقديم

دفعت التطورات التي جدّت على الوضعية الدولية خلال الحرب العالمية الثانية، الحركة الوطنية المغربية، إلى تطوير أساليب نضالها، ضد الاستعمار.

وقد برز خلال الحرب، ملك المغرب محمد الخامس في مستوى الأحداث، كقائد وزعيم حكيم، إذ تبوأ الصدارة في قيادة المغرب نحو التحرّر والوحدة. ومن أبرز أحداث المسيرة النضالية لمحمد الخامس، تلك الرحلة التي نظمها بهدف اختراق الحدود الاصطناعية التي رسمها الاحتلال بين أجزاء المغرب، والتي هدفت إلى زيارة مدينة طنجة التي كانت تحت الإدارة الدولية.

سنحاول في هذا العرض، أن نستعيد ذكرى الحدث مركزين على أهمية الرحلة كحدث تاريخي بارز وعلى عواقبها الداخلية والخارجية.

I- محمد الخامس والمطالبة باستقلال المغرب

برز محمد الخامس خلال الحرب العالمية الثانية في مستوى الأحداث كزعيم سياسي ملهم. إذ تحمّل مسؤولية قيادة شعبه في طريق التحرر من الاستعمار، والعمل على إلغاء معاهدة الحماية ؛ تلك المعاهدة التي خرج عن إطارها مقيمون عسكريون، بفرض حكم مستبد مباشر، لا يولي اهتماما بحقوق المغاربة في بلادهم، ولا يلقي اعتبارا لما تبقى من مظاهر سيادة ملك البلاد.

ولقد انتهز محمد الخامس فرصة الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، ليبرز المغرب كدولة تستطيع تحمل المسؤولية، وتنتظر من الآخرين الاعتراف لها بالجميل.

---

*- مساهمة المؤلف في الندوة العلمية، المنعقدة بالرباط يومي 7-8 أبريل 1997 تحت عنوان : زيارة السلطان سيدي محمد بن يوسف إلى طنجة (أبريل 1947) السياق والحدث والدلالات ، تنظيم كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط والمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير - الرباط.

وهكذا أعلنت الحركة الوطنية وعلى رأسها محمد الخامس تضامن المغرب مع فرنسا في مواجهة الخطر الألماني. واستغل الملك نزول جيوش الحلفاء في المغرب، ليلتقي برئيس الولايات المتحدة روزفلت ورئيس وزراء بريطانيا تشرتشل، الذين أعلنا ميثاق الأطلسي الذي اعترف «بحق كل أمة في اختيار نوع الحكومة التي ترضى بها»[1].

وفي سنة 1944، أعلنت الحركة الوطنية بتنسيق مع محمد الخامس المطالبة باستقلال المغرب، كشرط أساسي لتحقيق الإصلاحات التي طالما طالب بها المغاربة دون جدوى.

نشبت أزمة شديدة بين المغاربة وسلطات الاحتلال الفرنسي ؛ إذ عمد نظام الحماية إلى ممارسة أعمال قمع واسعة في أوساط الوطنيين وفي أوساط الشعب. وعلى الرغم من مساعي محمد الخامس لدى الجنرال دوكول ليفتح عهدا جديدا في العلاقات المغربية الفرنسية تسوده المساواة بين الشعبين ؛ فإن الحكومة الفرنسية تشبثت بإبقاء نظام الحماية[2].

II- زيارة طنجة مرحلة أساسية في نضال محمد الخامس

عرفت الأوضاع الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تطورات وتحولات عميقة التأثير في العلاقات بين الدول، فقد أنشئت منظمة الأمم المتحدة (1945) وتأسست الجامعة العربية (1945) وحصلت بعض الشعوب الأسيوية على الاستقلال.

أما في المغرب، فقد تطورت أساليب النضال الوطني وأصبحت الطبقة العمالية تلعب دورا بارزا في مقاومة النظام الاستغلالي، وازدادت مساهمتها ثقلا في الأحداث الوطنية. كل هذه التطورات، جعلت نظام الحماية بالمغرب يشهد بدوره بعض الاعتدال والانفراج، تميز بهما عهد المقيم العام إيريك لابون (1945-1947) .

لقد فتح المقيم الجديد عهده بالعمل على انفراج الوضع السياسي الداخلي، فسمح للزعماء الوطنيين المنفيين بالعودة للمغرب، وأطلق سراح المسجونين[3] . ثم شرع حالا في تهييء برنامج من الإصلاحات الاقتصادية، هدف من ورائها إلى إشراك المغاربة في استغلال خيرات بلادهم ؛ وفي الوقت نفسه إنشاء مجالس بلدية نصفها من المغاربة والنصف الآخر من الفرنسيين . بيد أن التوجه الاقتصادي لبرنامج لابون لم يرض الأوساط الاستعمارية، ولم يقنع المغاربة الذين صمموا على نيل حقوقهم كاملة في بلادهم [4].

1- هـ. ا. ل فيشر : تاريخ أوربا في العصر الحديث(1789-1950)، الطبعة الرابعة، المعارف، 1964، ص. 686.
2- الحسن الثاني ملك المغرب، التحدي، المطبعة الملكية، 1983 ص 49-56.
3- سمح لعلال الفاسي بالعودة من الكابون، ولأحمد بلا فريج بالعودة من كورسيكا، ولمحمد بن الحسن الوزاني بالعودة من اتزر .
4- راجع، محمد الرشيد ملين، نضال ملك، المطبعة الملكية، بدون تاريخ، ص 24-25 وكذلك ص 38.

والواقع أن الحركة الوطنية المغربية، قد استغلت انفتاح العهد الجديد لتوسع من نشاطها في التنظيم والتوعية. وانتهز محمد الخامس ، علاقاته الحسنة بالمقيم الجديد لينتقل بالتعبير عن المطامح الوطنية إلى مستوى أعلى. ولذلك خطط ليكون التعبير واضحا وصريحا. فقرر القيام بزيارة لمدينة طنجة. وهكذا فزيارة طنجة تدخل في إطار منهج نضالي سلكه محمد الخامس يعتمد على الحكمة والجدال بالتي هي أحسن. وكان الهدف من وراء الرحلة تثبيت وحدة المغرب و«إقرار سيادته على معظم المناطق المغربية»[5].

ولا شك في أن الأوساط الاستعمارية، لم يكن ليخْفى عليها مغزى الرحلة ودلالاتها الوطنية، ولهذا حاولت عرقلتها. لكن الإقامة العامة قبلت بعد تردد كما وافقت إسبانيا وإنجلترا وأمريكا. ومن أبرز مظاهر معارضة الأوساط الاستعمارية الفرنسية، مذبحة الدار البيضاء التي وقعت يوم 7 أبريل 1947، والتي ذهب ضحيتها مآت المغاربة من سكان المدينة[6] . كما تجب الإشارة إلى أن السلطات الإسبانية كانت قد عطلت الصحافة الوطنية بتطوان قبل الزيارة [7] بشهور.

III- أهمية زيارة طنجة 9-12 أبريل 1947

بدأت رحلة الوحدة صباح يوم 9 أبريل، وقد كان الموكب الملكي موضوع حفاوة بالغة واستقبال حار في كل مكان حل به القطار. وخاصة في المنطقة الاسبانية، الأمر الذي دل على وحدة العواطف المغربية، وتعلق الشعب بعاهله المجاهد. ومهما قيل عن أهمية الرحلة، فسيظل الحديث عن تلك الأهمية بدون نهاية. ولهذا سنقتصر على ذكر ما نعتبره من أبرز دلالات ذلك الحدث التاريخي.

لقد كانت الزيارة حدا فاصلا بين عهدين في نضال المغاربة بقيادة محمد الخامس. فبالرغم من المطالبة بالاستقلال سنة 1944 فقد ظل خطاب الملك معتدلا ومجاملا، لا يتعدى التلميح إلى تعاطفه مع تطلعات شعبه في الحصول على حريته واستقلاله. أما في مدينة طنجة، فقد تم التصريح بكيفية علنية وثورية وواضحة برغبة المغاربة ملكا وشعبا في التوحيد والتحرر من السيطرة الأجنبية[8].

5- كانت الوضعية الدولية لمدينة طنجة تشهد بعض النقاش حول مستقبل المدينة. وقد انفتح النقاش نتيجة لذيول احتلال المدينة من طرف قوات فرانكو سنة 1940وإلحاقها بالمنطقة الاسبانية. ولهذا اتفقت آراء الوطنيين المغاربة على ضرورة حماية الوحدة الوطنية، بعد عودة الحكم الدولي للمدينة.

6- علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، تطوان 1948، ص 295-297.

7- الشيخ المكي الناصري، مساهمة طنجة في الحركة الوطنية ودورها الحاسم بعد الزيارة الملكية التاريخية، ضمن : طنجة في التاريخ المعاصر، 1800-1956، نشر كلية الآداب بالرابط، ومدرسة الملك فهد طنجة 1991، ص 29.

8- روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ترجمة الدكتور نقولا زيادة، بيروت 1963، ص. 325.

ولم تقتصر أهمية الرحلة على تخطي الحدود الاصطناعية ولقاء الملك مع أبناء شعبه في الشمال وإبراز مظاهر الوحدة والتعلق بها، بل طالبت برد حقوق المغاربة إلى أصحابها المناضلين دونها والمدافعين عنها وعلى رأس تلك الحقوق حق «الوحدة والتحرير من جميع القيود»[9].

زد على ذلك أن الرحلة إلى طنجة فتحت المجال أمام القضية المغربية لتصبح قضية دولية تبحث في الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة. وأكدت سيادة الشعب المغربي في كل البلاد المغربية تلك السيادة التي يمثلها الملك. ودعمت في الوقت نفسه الموقف الدبلوماسي للمغرب[10].

ولكي نقدر أهمية رحلة طنجة حق قدرها، يجب أن نلقي نظرة مختصرة على مضمون خطب طنجة والتصريحات الملكية، قبل تناول الأصداء التي خلفتها تلك الخطب والعواقب التي نجمت عنها.

IV- خطاب طنجة دعوة للنهضة والتحرر

لقد ذكر محمد الخامس المغاربة بالأسباب التاريخية التي أضاعت مجدهم وحقوقهم، ومن أعظمها تفشي الجهل والظلم وافتراق الصفوف، ولذلك دعا إلى محاربة تلك العوامل ونبذها. وأكد على المقومات الإسلامية التي وحدت العرب والمسلمين وخص ميلاد الجامعة العربية بالمدح والإطراء، لأنها وحدت الصف ووجهت السير نحو «الهداية الدينية والعزة الإسلامية والكرامة العربية»[11].

وتعهد العاهل المغربي بالدفاع عن حقوق المغاربة وتحقيق أمانيهم بقوله : «إن حق الأمة المغربية لا يضيع ولن يضيع. فنحن بعون الله وفضله على حفظ كيان البلاد ساهرون ولضمان مستقبلها الزاهر المجيد عاملون، ولتحقيق تلك الأمنية التي تنعش قلب كل مغربي سائرون»[12].

أما ولي العهد الأمير مولاي الحسن، فقد أكد في خطابه، بأسلوب صريح على أن العاهل المغربي يسعى لتحصيل حق المغاربة «في الحياة كشعب مسلم عربي لا يبغي بالإسلام والعروبة بديلا. وكأمة ذات ماض مجيد جعلت هدفها الأسمى استرداد مجدها الغابر وإحياء تراثها السابق وكدولة ذات كيان مستقل وسيادة لاتقبل التجزئة»[13].

9- عبد الله كنون، رحلة محمد الخامس التاريخية إلى طنجة، مجلة دار النيابة، السنة الثالثة، 1986، عدد 10، ص 50.

10- علال الفاسي، م س، ص. 312.

11- انظر الخطاب في : طنجة أبريل 1947، (مجموعة نصوص خطب طنجة)، نشر جمعية تنمية طنجة، طنجة 1988.

12- نفسه.

13- مرجع هامش 11.

ونبهت الأميرة عائشة في خطابها، إلى مظاهر النهضة التي يرعاها ملك البلاد وأكدت على انتماء المغرب للوطن العربي واعتزازه بما تحقق من نهضة علمية وإصلاح ديني في بلاد الكنانة تلك النهضة التي يريد المغاربة السير عليها في مختلف المجالات. وركزت على ضرورة نهضة الفتاة المغربية ومشاركتها في معركة الحياة الجديدة[14].

أمام هذا التعبير الواضح والصريح عن آمال المغاربة وأهدافهم، وأمام هذه التطلعات الطموحة الى حرق المراحل في سبيل استرجاع المغرب لمكانته اللائقة بين الأمم. ما هي الأصداء التي أثارتها رحلة طنجة وتصريحاتها وما هي العواقب التي نجمت عنها بالنسبة للعلاقات المغربية الفرنسية. .

1- أصداء الرحلة في العالم العربي

كان لخطب طنجة أصداء واسعة في العالم العربي. ففي المشرق صادفت الرحلة الملكية والحماس الذي أبداه المغاربة أثناءها، تقبلا وتجاوبا واسعين. وقد نالت التصريحات الملكية اهتماما بالغا، خاصة التصريحات التي أعلنت رغبة المغاربة في الانضمام للجامعة العربية وفي التعاون مع الدول العربية في سبيل المصلحة المشتركة. ورددت الصحافة المشرقية البيان الذي وزعه العاهل المغربي على مراسلي الصحف العالمية يوم 12 أبريل 1947 والذي جاء فيه :

«من البديهي أن المغرب، وهو المرتبط بعرى وثيقة بالأقطار العربية في المشرق ، يود أن يقوي هذه الروابط بعزم أكبر من ذي قبل خاصة وأن الجامعة العربية أصبحت الآن عاملا هاما في الشؤون العالمية»[15].

واعتبرت إذاعة القاهرة أن «المطالب الوطنية أصبحت مطالب رسمية بكل معنى الكلمة بفضل الخطاب الملكي والتزامات السلطان الواضحة»، وأكدت على أن الجامعة العربية والحكومة المصرية تتمنيان التوفيق للشعب المراكشي[16].

ومن النتائج الهامة لرحلة طنجة، تزايد نشاط الوطنيين المغاربة بالمشرق العربي. فقد شجع خطاب العاهل المغربي وتقبل الرأي العام العربي لمضمونه، جهود الوطنيين المغاربة ودعمها. وهكذا وسعوا دعايتهم في الأوساط الرسمية والمثقفة، وكسبوا مزيدا من التأييد والتفهم للقضية المغربية، وبذلك كانت رحلة محمد الخامس لطنجة من الأحداث الهامة التي «تركت بصماتها وآثارها على النشاط السياسي للوطنيين المغاربة في القاهرة سنة 1947»[17].

14- نفس المرجع أعلاه.

15- روم لاندو، م س، ص 325. قارن، علال الفاسي، م س، ص 422.

16- محمد كنبيب : عهد القطيعة : 1947-1953، في مذكرات التراث المغربي، جزء 6. ص 184.

17- عثمان بناني، النشاط السياسي للوطنيين المغاربة بالقاهرة في عام 1947، في : النهضة والتراكم، دراسات مهداة للأستاذ محمد المنوني، دار توبقال، الدار البيضاء، 1986، ص 153.

أما في المغرب العربي : فقد اعتبر أبناء تونس والجزائر ما عبرت عنه الرحلة يهم مصيرهم هم كذلك. وردد الشعراء والأدباء أصداء الرحلة بتونس وأولتها الصحافة التونسية اهتماما بالغا. فرددت أخبارها ونشرت قصاصات وكالات الأنباء، وأحداث الرحلة ووقائعها بعناوين بارزة. وكتبت حولها تعاليق ضافية وتحاليل سياسية مكثفة. واهتمت الصحف التونسية بنشر كل المواد والمواضيع الواردة من المغرب الأقصى، مثل بيانات الأحزاب والنقابات حول الرحلة وحول مذبحة الدار البيضاء. [18].

والجدير بالملاحظة أن الصحف التونسية، قد ركزت خاصة على نهضة المغرب بقيادة محمد الخامس ، وتناولت الجوانب العربية والمغاربية والدينية التي أثارتها الرحلة. ولم تغفل الصحف التونسية عن تناول الإجراءات التي اتخذتها الجيوش الفرنسية المحتلة للجزائر وتونس والمغرب، من كثرة التنقلات والتحركات والتعيينات الجديدة ونبهت إلى مقاصدها التخويفية والقمعية. ولم يفت بعض المحامين الاشتراكيين الفرنسيين بتونس أن يقارن بين مبادئ الثورة الفرنسية، وما ورد في دستور الجمهورية الفرنسية الرابعة من ضمان حقوق شعوب ما وراء البحار، وبين «صراخ غلاة الاستعماريين في فرنسا وتونس وذعرهم من محتوى خطاب طنجة الملكي» [19].

وقد نبه موظف فرنسي كبير في مدينة الجزائر، رئيس الوزراء الفرنسي إلى حقيقة التجاوب والتأثر المتبادل بين أبناء المغرب العربي فكتب يقول : «إن كل ما يمس المغرب يمس كذلك شمال افريقيا، إن الجغرافيا والسياسة، تتواصلان تواصلا متينا. قد يكون في تحقيق بعض مطامح الجزائريين السياسية. . . ما يحمل المغاربة علي التخفيف من غلوهم، ولكن لا يجوز الشك في أن لتقلب الأوضاع في المغرب عواقب بليغة على تصرفات الجزائريين»[20].

2- عواقب الرحلة على العلاقات المغربية الفرنسية

اعتبرت الحركة الوطنية المغربية، رحلة طنجة انتصارا باهرا للوطنية المغربية[21] وخطوة حاسمة في معركتها ضد الاستعمار [22]. والواقع أن خطاب الملك جاء تعبيرا صادقا عن تطلعات المغاربة، ولذلك تبوأ محمد الخامس مكانة المدافع الأول عن الأماني

---

18 أبو القاسم كرو، رحلة محمد الخامس الى طنجة وصداها في الصحافة التونسية، طنجة في التاريخ المعاصر 1800-1956، نشر كلية الآداب بالرباط، ومدرسة الملك فهد العليا للترجمة طنجة، 1991، ص 285-287.

19- أبو القاسم كرو، م س، ص. 284.

20- نقله أحمد رشيد، خطاب طنجة، مذكرات من التراث المغربي، جزء 6، ص. 180.

21- علال الفاسي، م س، ص 313.

22- المكي الناصري، دور طنجة، م س، ص31 .

الوطنية وهي مكانة أكسبت الملك هيبة ونفوذا كبيرين في الأوساط الحاكمة بتطوان وطنجة والرباط.

لقد كانت رحلة طنجة سنة 1947، حركة عظيمة تذكرنا بتلك الحركات التاريخية التي كان مولاي الحسن الأول يهدف من ورائها إلى الحفاظ على تماسك ووحدة الشعب المغربي ومقاومة عوامل التخريب والتسرب الأجنبي. ولهذا تُعتبر الرحلة في حد ذاتها أعظم نتيجة إيجابية في الصراع الدائر بين الوطنية المغربية وعلى رأسها ملك البلاد من جهة، والأوساط الاستعمارية وفي مقدمتها الدوائر النافذة في الإقامة العامة بالرباط من جهة أخرى.

المواقف الفرنسية : لقد ذعرت الأوساط الاستعمارية الفرنسية وأغضبها ما وقع بطنجة. وحنقت خاصة بسبب عدم تعرض محمد الخامس في خطابه إلى دور فرنسا الحضاري بالمغرب[23]. وقد اعتبرت الحكومة الفرنسية موقف الملك تحديا واضحا وخرقا للعهد الذي يربط البلدين. وكان هذا الموقف منطلق حملة من التنديد والاحتجاج. ولقد قاد الحملة في باريز الوزير اليميني المتطرف، جورج بيدو، وزير الخارجية الذي أدلى بتصريحات تشم منها رائحة التعصب الديني. فقد رد على من انتقد أسلوب الحكومة في التعامل مع ملك المغرب قائلا : «إنني لا يمكنني أن أدع الهلال ينتصر على الصليب»[24].

أما رئيس الوزراء الفرنسي Ramadier، فقد اجتهد في أن يعطي لتصريحات الملك مدلولا بعيدا عن الحقيقة. فقد صرح أن ملك المغرب ينحدر من سلالة شريفة ومن حقه أن يتكلم مع شعبه كخليفة مسلم. وإذا لم يطالب محمد الخامس بحقه في الخلافة فإن شخصيته الشريفة تخوله الحديث عن ذلك. وهكذا أراد رئيس وزراء فرنسا بتأويله لمقاصد الملك إثارة نوع من التنافس والتنافر بين ملوك الدول العربية [25].

ومن أخطر النتائج التي نجمت عن رحلة طنجة، قرار الحكومة الفرنسية بعزل ايريك لابون وتعيين الجنرال جوان مكانه. وكان هذا القرار يعني بوضوح فتح عهد من الطغيان العسكري بالمغرب وهو قرار استجاب لمطالب الأوساط الاستعمارية بالمغرب.

فقد حملت الأوساط الاستعمارية إيريك لابون، مسؤولية ما حدث واتهمته بالعجز عن فهم «السياسة المغربية»[26]، واعتبرت تعيين الجنرال جوان، إجراءا ضروريا لإعادة الأمور إلى نصابها في المغرب.

23- كان الملك قد أغفل في خطابه كلمة ختامية تحث على السير في «الطريق الذي عبده رجال الحضارة الجديدة» وخاصة «الأحرار من رجال فرنسا». لكنه تركها في النص العربي والفرنسي الذي وزع على رجال الصحافة. راجع النصين في : طنجة أبريل 1947، م س.

24- علال الفاسي، المغرب العربي بعد الحرب العالمية الأولى، سلسلة الجهاد الأكبر، رقم 10، الطبعة الثانية، بدون تاريخ، ص 90.

25- علال الفاسي، الحركات، م س، ص 314.

26- محمد الرشيد ملين، نضال ملك، م س، ص 60-61.

وبالفعل، أتى جوان إلى الرباط حاملا تعليمات واضحة بالتشدد إزاء الملك والحركة الوطنية، بهدف فصل الطرفين عن بعضهما أو دفع الملك إلى التنازل عن العرش إذا رفض الانضباط لتوجيهات الإقامة العامة [27].

اعتمدت خطة جوان على إزالة آثار خطاب طنجة، وإعادة الأمل للأوساط الاستعمارية، في المحافظة على امتيازاتها واحتكاراتها عن طريق إصدار قوانين تثبت تلك الامتيازات وتحي السياسة الإقطاعية التي اتبعها نظام الحماية منذ بدايته : سياسة القواد الكبار[28].

وبالفعل شن جوان حملة واسعة لتطهير الإدارة من كل المغاربة الذين أبدوا تعاطفا مع ملكهم وتطلعات بلادهم. وأكثر من التهديد والوعيد لكل من يحاول عرقلة إصلاحاته المزعومة.

كان جوان مقتنعا ومن ورائه الدوائر الاستعمارية في نظام الحماية، بأنه سيرغم الملك محمد الخامس على التراجع، وسيستدرجه إلى سلوك «سياسة التعاون بين فرنسا والمغرب». لكن علاقة الملك مع المقيم الجديد، وعدم رضوخه للتهديد والابتزاز، أكدت تصميم الملك المجاهد على عدم التراجع عن تحقيق الأماني التي وعد بها في طنجة وعلى رأسها : استعادة حق المغرب في الحرية والاستقلال.

وبالجملة، فإن العمل السريع الذي خططت له الإقامة العامة في عهد جوان، والهادف إلى اقتسام السيادة بين الفرنسيين والمغاربة ؛ أي منح الجالية الأجنبية الفرنسية حق التشريع والتقرير، في إطار خطة عرضت باسم إصلاح المخزن ونظام الحماية ؛ إن ذلك العمل، لم يكن له من نتيجة مباشرة سوى انفتاح تلك الأزمة الخطيرة، التي احتدت بين الإقامة العامة بالرباط، ومن ورائها الحكومة الفرنسية من جهة، وبين ملك المغرب، ومن ورائه الحركة الوطنية من جهة أخرى. أزمة كان من مظاهرها تعسّف إداريّ وعنف عسكري نال من حقوق المغاربة ومن نفوذ الملك وهيبته، وصمود مغربي نال عطف العالم العربي والإسلامي. وإذا انفجرت تلك الأزمة سنة 1953، بنفي محمد الخامس خارج بلاده، فإن ذلك الحدث كان بداية النهاية لعهد الحماية الفرنسية ؛ إذ سرعان ما اضطرت الأوساط الاستعمارية الى الاعتراف باستقلال المغرب وعودة ملكه منتصرا.

27- علال الخديمي، المقاومة المغربية للاستعمار، 1907-1955، مجلة المقاومة وجيش التحرير، عدد 32، مارس 1994، ص 89.

28- نفسه.

الفهارس

أولا : فهرس الأعلام البشرية

-أ-

-ب-

-ت-

-ج-

-ح-

-خ-

-ر-

-س-

-ش-

-ص-

-ط-

-ع-

الأعلام الأعجمية

ثانيا : فهرس الدول

ثالثا : فهرس القبائل والأماكن

رابعا : فهرس المدن

الفهرس

الفهـــارس

ف : 1237 تاريخ استلام : 1/3/2007

تم الطبع بمطابع أفريقيا الشرق 2006
159 مكرر ، شارع يعقوب المنصور ، الدار البيضاء
الهاتف : 04 95 25 022 / 13 98 25 022
الفاكس : 20 29 25 022 / 80 00 44 022
مكتب التصفيف الفني : 54 / 53 67 29 022
الدار البيضاء

المغرب في مواجهة التحديات الخارجية

1947-1851

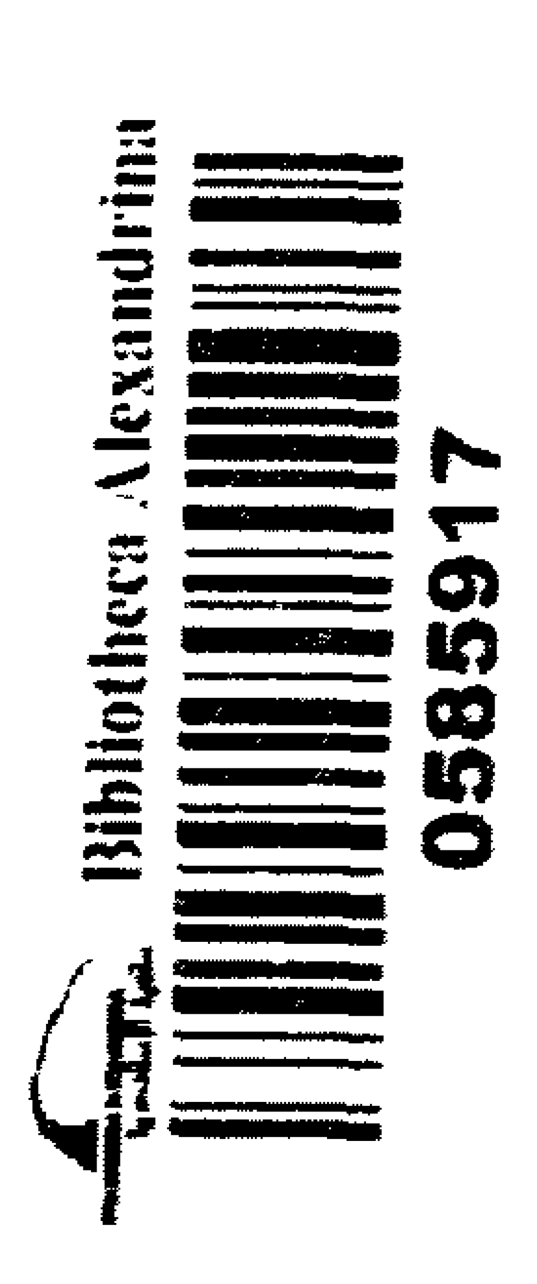
دراسات في تاريخ العلاقات الدولية

يتناول هذا الكتاب عدة دراسات، تعرض أحداث ووقائع التدخلات الأوربية في شؤون المغرب والمغاربة، خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين

ذلك أن الدول الأوربية، مدفوعة بنواميس الاستعمار وحوافز الرأسمالية، لم تدخر جهدا في تثبيت نظام من الامتيازات السياسية والاقتصادية والقضائية على حساب البلاد وسكانها.

وقد سخرت تلك الامتيازات للتدخل في كل كبيرة وصغيرة في شؤون المخزن وأمور المغاربة، وكان الهدف المتوخى هو إسقاط الدولة وتدجين الشعب.

وإذا كان التحدي كبيرا وخطيرا، فإن ما يعرضه هذا الكتاب من صراع سياسي ودبلوماسي ومواقف شعبية، يبرز بوضوح كيف استجاب المغاربة للتحديات وكيف حافظوا بثبات وصبر ودهاء على استمرار الدولة وكبرياء التاريخ.



ISBN 9981-25-169-0
9 789981 251694



صورة الغلاف من كتاب :
«مذكرات من التراث المغربي»
الجزء الرابع ص : 284

35 د.